جامعة غرداية

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة : علوم مالية ومحاسبة

التخصص : تدقيق ومراقبة التسيير

من إعداد الطالبين : نور الإسلام ابختي

عبد المالك مكي

بعنوان

تقييم نظام الرقابة الداخلية وتفعيله في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
ـ دراسة ميدانية بمؤسسة سوفيا ولاية الوادي ـ

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ : 2018 /05/05

أمام اللجنة المكونة من السادة :

– الدكتور: عجيلة محمد (أستاذ محاضر) جامعة غرداية – مناقشا رئيسا

– الأستاذة: زينب بن مولاي (أستاذ محاضر) جامعة غرداية – مشرفا

– الدكتور: قطيب عبد القادر (أستاذ محاضر) جامعة غرداية – مناقشا

– الدكتور: برهان نورالدين (أستاذ محاضر) جامعة غرداية – مناقشا

السنة الجامعية 2017 – 2018

جامعة غرداية

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة : علوم مالية ومحاسبة

التخصص : تدقيق ومراقبة التسيير

من إعداد الطالبين : نور الإسلام ابختي

عبد المالك مكي

بعنوان

تقييم نظام الرقابة الداخلية وتفعيله في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
ـ دراسة ميدانية بمؤسسة سوفيا ولاية الوادي ـ

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ : 2018 /05/05

أمام اللجنة المكونة من السادة :

– الدكتور: عجيلة محمد (أستاذ محاضر) جامعة غرداية – مناقشا رئيسا

– الأستاذة: زينب بن مولاي (أستاذ محاضر) جامعة غرداية – مشرفا

– الدكتور: قطيب عبد القادر (أستاذ محاضر) جامعة غرداية – مناقشا

– الدكتور: برهان نورالدين (أستاذ محاضر) جامعة غرداية – مناقشا

السنة الجامعية 2017 – 2018

الإهـــداء

لا يطيب الكلام إلا بذكر الله، ولا يصفو المقام إلا بالصلاة على خير الأنام

ولا تصاغ الدنيا إلا بالوالدين الكرام

أهدي ثمرة جهدي إلى من ربياني صغيرا، وآزراني كبيرا

أبي وأمي أنحني إجلالا وتقديرا لكما

إلى أخي وأخواتي وكل الأهل والأقارب

إلى كل أساتذتي ومن كان لهم فضل في تعلمي

إلى الزملاء والأصدقاء الأعزاء

إلى كل عزيز على قلبي وإلى كل من وسعته ذاكرتي ولم تسعه مذكرتي .

نور الإسلام أنحني..

الإهـــــداء

أرسل بقلبي ثم بقلمي بخطوط براقة لامعة . .

أسمى كلمات الاحترام والمحبة والشكر . .

إلى الشمعة التي تضيء حياتي باسم قلبي إلى من علمتني الأبجدية الأولى

أمي ثم أمي ثم أمي الحنونة الغالية

إلى سندي في هذه الحياة، إلى من تحمل شقاوتي، وتعب من أجل إسعادي، أبي العزيز

حفظهما الله ورعاهما

وتحية خاصة إلى زملائي وزميلاتي والى الأساتذة الأفاضل الذين لم يبخلوا علينا بالنصائح طول

فترة الدراسة فحفظهم الله جميعاً

عبد المالك مكي

كلمـة شكـر

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

الحمد لله الذي وفقنا في دارستنا، وأعاننا على إتمام هذا العمل،وعلمنا ما لم نكن نعلم، وكان فضله علينا عظيما.

نتقدم بالشكر الجزيل للوالدينَ الكريمين أطال الله أعمارهما، وأمدّهما بالصحة والعافية لما وفراه لنا من راحة حتى نِتمَّ هذا العمل على أكمل وجه .

كما نتقدم بأخلص كلمات الشكر والعرفان وبأصدق معاني التقدير والاحترام، إلى الأستاذة المشرفة "**بن مولاي زينب**" التي لم تبخل علينا بإرشاداتها ونصائحها وتوجيهاتها السديدة التي كان لها بالغ الأثر في انجاز هذا العمل.

وإلى جميع الأساتذة الذين تلقينا عنهم مختلف العلوم والمعارف، وكل الأسرة الجامعية.

كما لا ننسى أن نتقدم بالشكر الكبير إلى كل من ساعدنا ومد لنا يد العون – ولو بكلمة طيبة – لإنجاز هذا العمل من قريب أو بعيد.

✍..**ابختي نور الإسلام** ✍..**مكي عبد المالك**

الملخص :

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى تقييم نظام الرقابة الداخلية وتفعيله في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تم اعتماد مؤسسة مطاحن سوفيا بولاية الوادي كدراسة حالة، وذلك لمعرفة أهم السياسات والإجراءات المتخذة والمطبقة لحماية أصول المؤسسة، كما قمنا بإجراء مقابلة شفوية مع مسير المؤسسة وعديد من رؤساء المصالح، وعن طريق الملاحظة والحصول على الوثائق من طرف المؤسسة، قمنا بالتعرف على مراحل تقييم محافظ الحسابات لنظام الرقابة الداخلية، من خلال معرفة المؤسسة ومحيطها، ثم تقييم نظام الرقابة الداخلية، وبعدها إصدار التقرير النهائي، الذي يُبدي فيه محافظ الحسابات رأيه حول سلامة وصدق القوائم المالية، وهذا خدمة لعدة أطراف ومنها التي تستخدم القوائم المالية المدققة وتعتمد عليها في اتخاذ قرارتها، وكانت أهم النتائج المتوصل إليها بأن المؤسسة تتمتع بهيكل تنظيمي كفء، وبفريق عمل مؤهل، يطبق إجراءات عملية مناسبة وفق نظام مستندي محكم وفعال يساعد على اكتشاف الاخطاء وهذا دليل على وجود حماية كافية للأصول المؤسسة .

الكلمات المفتاحية : نظام الرقابة الداخلية ، مؤسسات صغيرة ومتوسطة ، فعالية ، تقييم ، محافظ الحسابات .

Abstract :

The objective of this study is to assess the extent and effectiveness of the internal control system in small and medium-sized enterprises. SOFIA mills from the wilaya of El-oued has been accredited as a case study to identify the most important policies and procedures taken to protect the assets of the institution. , By observing and obtaining documents by the institution, we have identified the stages of evaluating the portfolios of the internal control system, through the knowledge of the institution and its surroundings, then evaluating the system of internal control, and after issuing the final report, It is the service of several parties, including the use of audited financial statements and relying on them in making their decisions. The most important results were that the organization has an efficient organizational structure and a qualified team that applies appropriate procedures according to a tight documentary system. Et aide efficacement à détecter les erreurs, ce qui est la preuve d'une protection adéquate des actifs de l'entreprise.

key words : Internal control system, Small and medium-siwed enterprises, Effectiveness, Evaluation, Governor of accounts.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
الإهداء	-
الشكر	-
الملخص	ا
الفهرس	ااا
قائمة الجداول والأشكال	VI
قائمة الملاحق	VII
مقدمة عامة	أ
الفصل الأول : مدخل لتقييم نظام الرقابة الداخلية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	1
المبحث الأول : مفاهيم حول نظام الرقابة الداخلية و المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	2
المطلب الأول : عموميات حول نظام الرقابة الداخلية	2
المطلب الثاني : عموميات حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	10
المطلب الثالث : التدقيق في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	17
المبحث الثاني: تقييم محافظ الحسابات لنظام الرقابة الداخلية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	18
المطلب الأول : شروط فعالية نظام الرقابة الداخلية	19
المطلب الثاني : مراحل تقييم محافظ الحسابات لنظام الرقابة الداخلية	21
المطلب الثالث : طرق تقييم نظام الرقابة الداخلية	31
المبحث الثالث : الدراسات السابقة	33
المطلب الأول : دراسات وطنية	33
المطلب الثاني : دراسات أجنبية	34
المطلب الثالث : دراسات أخرى	35
الفصل الثاني : دراسة حالة في مؤسسة سوفيا	40
المبحث الأول : تقديم عام حول مؤسسة مطاحن سوفيا	41
المطلب الأول : نشأة وتعريف المؤسسة محل الدراسة	41
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمؤسسة مطاحن سوفيا	44
المطلب الثالث : الأدوات المستخدمة في الدراسة	48
المبحث الثاني : واقع نظام الرقابة الداخلية لمؤسسة سوفيا	49

المطلب الأول : تقييم نظام الرقابة الداخلية	**49**
المطلب الثاني : مناقشة وتحليل نتائج	**57**
المطلب الثالث : تفعيل تقييم محافظ الحسابات لنظام الرقابة الداخلية في المؤسسة	**64**
الخاتمة	**68**
المراجع	**72**
الملاحق	**75**

قائمة الجداول

والاختصارات والملاحق

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
(1-1)	تصنيف الجزائر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجديد	11
(2-1)	تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة القديم	12
(3-2)	قائمة أسئلة المقابلة لنظام الرقابة الداخلية والمتعلقة بالمشتريات	50
(4-2)	قائمة أسئلة المقابلة لنظام الرقابة الداخلية والمتعلقة بالمخزونات	51
(5-2)	قائمة أسئلة المقابلة لنظام الرقابة الداخلية والمتعلقة بالمبيعات	53
(6-2)	قائمة أسئلة المقابلة لنظام الرقابة الداخلية والمتعلقة بالمدفوعات النقدية	54
(7-2)	قائمة أسئلة المقابلة لنظام الرقابة الداخلية والمتعلقة بالمقبوضات النقدية	55
(8-2)	قائمة أسئلة المقابلة لنظام الرقابة الداخلية والمتعلقة بالرواتب والأجور	56
(9-2)	إحصائيات رقم الأعمال و الكمية المنتجة خلال ثلاث سنوات	59

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
(1-2)	مراحل عملية الإنتاج لمؤسسة مطاحن سوفيا	42
(2-2)	الهيكل التنظيمي للمؤسسة سوفيا	47
(3-2)	مراحل عملية البيع لمؤسسة مطاحن سوفيا	58

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الجدول
الملحق1	ميزانية سنة 2014 و 2015
الملحق2	ميزانية سنة 2014 و 2015
الملحق3	ميزانية سنة 2014 و 2015
الملحق4	ميزانية سنة 2016
الملحق5	ميزانية سنة 2016
الملحق6	ميزانية سنة 2016
الملحق7	ميزانية سنة 2016
الملحق8	وصل طلب
الملحق9	وصل تسليم
الملحق10	وصل طلب
الملحق11	فاتورة البيع
الملحق12	وصل تسليم
الملحق13	تقرير محافظ الحسابات
الملحق14	تقرير محافظ الحسابات
الملحق15	تقرير محافظ الحسابات
الملحق16	منتوج الفرينة (مطاحن سوفيا)

مقدمة عامة

توطئة :

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في معظم اقتصاديات العالم كونها تمثل أكثر المؤسسات تعدادا، كما تعتبر أكثرها مساهمة في تحقيق بعض السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي تعجز المؤسسات الكبيرة عن تحقيقها، والدولة الجزائرية كغيرها من الدول تسعى جاهدة لإيجاد سبل للنهوض بمؤسساتها، والبحث عن أفضل الطرق لدعمها نظرا لما يمكن أن تقدمه للاقتصاد الوطني من إضافات، باعتبارها محركا للتنمية الاقتصادية، ويتجلى ذلك بوضوح في مساهمتها الفاعلة في التشغيل ودفع عجلة الإنتاج، ومساندتها للمؤسسات الكبرى من خلال تغذيتها بالمواد الأولية والخدمات الضرورية، فضلا عن هيكلتها الخفيفة والمرنة، كونها لا تتطلب رؤوس أموال ضخمة مقارنة مع المؤسسات الكبيرة، وفي ظل انتشار ظاهرة العولمة، وتسارع وتطور التقنيات واستخدام التكنولوجيا المتقدمة، مما فرض على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضرورة مواكبة تلك التغيرات والتعامل معها، وخلق قدرات تنافسية تمكنها من البقاء والاستمرارية، وذلك من خلال تصميم نظام رقابة داخلي فعال يضمن لها أفضل أداء في استخدام مواردها المتاحة، والمحافظة على أصولها في سبيل تحقيق أعلى مردودية، والحفاظ على سمعتها ومكانتها في السوق .

وتعد الرقابة الداخلية من أهم الأدوات الرئيسية التي تساعد إدارة المؤسسة في ضمان انجاز الأهداف المخطط لها، ولغرض مواكبة تلك التطورات والاستفادة منها في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي يعد من القطاعات الإنتاجية التي تسعى لتقديم أفضل المنتجات لأفراد المجتمع، ظهرت الحاجة لوجود نظام رقابة داخلية فعال في هذا القطاع، وذلك من خلال التدقيق في البيانات والمستندات المالية والمحاسبية للتقليل من الأخطاء والانحرافات، واكتشاف نقاط القوة والضعف على مستوى المؤسسة، قصد إعطاء الصورة الحقيقية عن مركزها المالي، وبناء عليه أصبح من واجبات الإدارة أن تتأكد من أن نظام الرقابة الداخلية ينفذ فعلا كما تم التخطيط له، فهو يعتبر خط الدفاع الأول وأحد أركان الإدارة الإستراتيجية الحديثة .

وبناءا على ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية :

كيف يتم تقييم نظام الرقابة الداخلية وتفعيله في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؟

وعليه إشكالية البحث تتمحور حول التساؤلات الفرعية التالية :

- ما هي مقومات نظام الرقابة الداخلي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؟
- ما مدى تأثير نظام الرقابة الداخلي الفعال على نجاعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؟
- ما هي آليات تقييم محافظ الحسابات لنظام الرقابة الداخلية لمؤسسة سوفيا ؟
- ما مدى تفاعل مؤسسة سوفيا مع تقييم محافظ الحسابات لنظام الرقابة الداخلية ؟

1- فرضيات الدراسة :

بغية الإجابة عن التساؤلات السابقة قمنا بصياغة الفرضيات التالية :

- يقوم نظام الرقابة الداخلية لمؤسسة سوفيا على مدى احترام اللوائح والتنظيمات والإجراءات والقوانين الداخلية والوقوف عليها .

- نظام الرقابة الداخلية الفعال يؤدي إلى توفر معلومات محاسبية خالية من الأخطاء و اكتشاف نقاط القوة والضعف.

- تتمثل الملاحظات السلبية في التجاوزات والنقائص التي تحدث بأقسام مؤسسة سوفيا ويتم إظهارها في التقرير النهائي لمحافظ الحسابات مُبديا رأيه حول نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة .

- المؤسسة تأخذ بعين الاعتبار تفعيل تقيم محافظ الحسابات لنظام الرقابة الداخلية .

2-أهمية الدراسة :

تبرز أهمية أي بحث على أهمية الظاهرة المدروسة وعلى قيمتها العلمية ومدى إسهامها في إثراء المعرفة النظرية من جهة، والميدانية من جهة أخرى، وتكتسب هذه الدراسة أهمية خاصة لأنها تتناول موضوعا حساسا داخل المؤسسة وهو نظام الرقابة الداخلية، حيث يكتسي أهمية بالغة في المؤسسة من خلال الدور الهام الذي تلعبه لتحقيق أمن وسلامة ونزاهة ومصداقية المعلومات المحاسبية والمالية المتعلقة بالتسيير والمحاسبة، إلى جانب احترام التشريعات والأنظمة والسياسات والإجراءات الداخلية .

3- أهداف الدراسة :

يمكن توضيح الأهداف كما يلي :

- ✓ معرفة أهداف نظام الرقابة الداخلية وأساليب الرقابة الإدارية والمحاسبية .
- ✓ توضيح معالم ومحددات نظام الرقابة الداخلية الفعال في المؤسسات .
- ✓ تقييم نظام الرقابة الداخلية وتفعيله في مؤسسة سوفيا .
- ✓ معرفة نقاط القوة والضعف لنظام الرقابة الداخلية داخل المؤسسة .
- ✓ معرفة مدى تفعيل تقييم محافظ الحسابات لنظام الرقابة الداخلية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

4- أسباب اختيار هذا القطاع :

- محاولة الاطلاع أكثر على الواقع العملي لنظام الرقابة الداخلية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

– إبراز أهمية هذا الموضوع والتوسع فيه وذلك بمعرفة نقاط القوة والضعف لنظام الرقابة الداخلي .

– محاولة تسليط الضوء على الأهمية التي تضيفها وظيفة التدقيق في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

– تنمية القدرات المعرفية في مجال التدقيق والمحاسبة .

5 – منهجية الدراسة و الأدوات المستخدمة :

من أجل تحقيق أهداف الدراسة تم اتباع المنهج الوصفي في الجانب النظري، حيث استخدم أسلوب المسح المكتبي من خلال الاطلاع على الكتب والمراجع والمصادر والدراسات السابقة المتوفرة ذات العلاقة بمتغيرات الدراسة، والمنهج التحليلي في الجانب التطبيقي من خلال أدوات جمع البيانات والمعلومات وهي : المقابلة ، الملاحظة ، قوائم الاستقاء وصولا إلى إجابات حول الأسئلة المطروحة واختبار الفرضيات أيضا.

6– حدود الدراسة :

الحدود المكانية : تتمثل الحدود المكانية لهذه الدراسة في المنطقة الصناعية بدائرة البياضة ولاية الوادي وبالضبط مؤسسة سوفيا للصناعات الغذائية .

الحدود الزمنية : المدة الزمنية المستغرقة لهذه الدراسة هي ثلاثة أشهر ابتداء من فيفري 2018 إلى بداية أفريل من نفس السنة .

7– هيكل البحث :

سعيا للإجابة على إشكالية الدراسة وتحقيق أهدافها وكذا من أجل اختبار صحة الفرضيات تناولنا الموضوع من خلال فصلين، ففي الفصل الأول تطرقنا إلى مدخل لتقييم نظام الرقابة الداخلية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقد قسمناه إلى ثلاثة مباحث، المبحث الأول بعنوان: مفاهيم حول نظام الرقابة الداخلية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والمبحث الثاني تناولنا فيه: تقييم محافظ الحسابات لنظام الرقابة الداخلية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والمبحث الثالث تطرقنا فيه: الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة.

أما الفصل الثاني فتجسد في الدراسة الميدانية بمؤسسة مطاحن سوفيا بالوادي، وقُسّم بدوره إلى مبحثين ، المبحث الأول قمنا بتقديم عام حول المؤسسة، والمبحث الثاني قمنا بالتعرف على واقع نظام الرقابة الداخلية لمؤسسة مطاحن سوفيا.

8- صعوبات الدراسة :

تتمثل الصعوبات التي اعترضتنا أثناء إعداد التقرير سواء في الجانب التطبيقي أو النظري فيما يلي :

- اختيار المؤسسة التي سنجري فيها دراسة حالة، بحيث تكون جيدة وتضيف للبحث معلومات جديدة .

- تزامن الدراسة مع فترة إعداد القوائم المالية، مما جعل العديد من المهنيين يمتنعون عن المساهمة في الموضوع بحجة عدم التفرغ .

- صعوبة إفصاح مسؤولي المؤسسة ومحافظ الحسابات على القوائم المالية، وكذا تقرير محافظ الحسابات بسبب السرية وحساسية الموضوع .

الفصل الأول :

مدخل لتقييم نظام الرقابة الداخلية

في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تمهيد:

تسعى المؤسسات بمختلف توجهاتها وأشكالها في ظل المنافسة الشديدة إلى تحقيق الصحة والسلامة في بياناتها المالية والإدارية، والتوفيق الجيد في اتخاذ قراراتها الاستثمارية، وتجنب تضييع الفرص المتاحة ولكي يتحقق هذا المطلب يجب أن تتوفر المؤسسة على نظام رقابي داخلي جيد وفعال، بتطبيق السياسات والإجراءات الموضوعة لتسيير أنشطتها، وذلك لتفادي ارتكاب الأخطاء وحماية أصولها وممتلكاتها من الغش والتلاعب والاختلاسات، خصوصا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بحكم خصائصها التي تميزها عن المؤسسات الكبيرة .

ولهذا تم تقسيم الفصل الأول إلى ثلاثة مباحث :

المبحث الأول: مفاهيم حول نظام الرقابة الداخلية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المبحث الثاني: تقييم محافظ الحسابات لنظام الرقابة الداخلية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

المبحث الأول : مفاهيم حول نظام الرقابة الداخلية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعتبر الرقابة كمفهوم إداري عنصر من عناصر نشاط الإدارة، حيث تطور مفهوم الرقابة نظرا لزيادة واتساع الأنشطة والبرامج داخل المؤسسات الاقتصادية، أدى ذلك إلى زيادة الاهتمام بنظام الرقابة الداخلية الذي يسعى بدوره إلى تحقيق الكفاءة في استخدام موارد وأصول المؤسسة، والحصول على البيانات والمعلومات بالدقة المطلوبة، وضمان تنفيذ الأهداف الموضوعة من قبل المؤسسة، ومن أجل تقديم صورة واضحة عن نظام الرقابة الداخلية وكذا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سوف نتناول في هذا المبحث مفهوم نظام الرقابة الداخلية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعناصرهما.

المطلب الأول: عموميات حول نظام الرقابة الداخلية

الفرع الأول : مفهوم نظام الرقابة الداخلية وأهدافها

أولا : مفهوم نظام الرقابة الداخلية

نتيجة للدور الهام الذي تلعبه أنظمة الرقابة الداخلية في نجاح المؤسسات فقد حظيت باهتمام الهيئات المحاسبية التي سعت إلى تطوير مفهوم الرقابة وتعريفاتها بصورة مستمرة

– **تعريف (1)** : الرقابة الداخلية هي جزء لا يتجزأ من إدارة المؤسسة وتمثل صمام الأمان في الدفاع عن أصول وممتلكات الشركة وحمايتها من التلاعب؛ حيث تشمل هذه الرقابة الخطط والطرق والإجراءات المستخدمة لتحقيق الأهداف، وبالتالي تدعم الإدارة المعتمدة على أسس الأداء .[1]

– **تعريف (2) حسب المعهد الأمريكي (AICPA)** : نظام الرقابة الداخلية هو تلك الخطة التنظيمية والطرق والمقاييس المعتمدة داخل المؤسسة من أجل حماية الأصول وضمان صدق البيانات المحاسبية وتشجيع فعالية الاستغلال والمحافظة على سيرها وفقا للسياسات المرسومة .

– **تعريف (3) حسب الهيئة الدولية لتطبيق المراجعة (IFAC) :** هو نظام يحتوي على خطة تنظيمية ومجموعة من الطرق والإجراءات المطبقة من طرف المديرية بغية الأهداف المرسومة ، لضمان إمكانية التسيير المنظم والفعال للأعمال، هذه الأهداف تشتمل على احترام السياسة الإدارية ، حماية الأصول ، واكتشاف الغش والأخطاء ، تحديد مدى تمام الدفاتر المحاسبية .[2]

---

[1]– عطا الله أحمد سويلم الحسبان ،**الرقابة الداخلية والتدقيق في بيئة تكنولوجيا المعلومات** ، دار الراية للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2009 ، ص46

[2]– زين يونس ، عوادي مصطفى ، **المراجعة الداخلية وتكنولوجيا المعلومات وفق معايير المراجعة الدولية** ، الطبعة الأولى ، دار بن موسى للنشر و التوزيع ، الجزائر ، 2010 ، ص 60

– تعريف (4) نظام الرقابة الداخلية : هي مختلف الإجراءات والضمانات والضوابط الإدارية والمحاسبية التي تعدها وتنفذها المؤسسة تحت مسؤولياتها من أجل حماية الذمة المالية ونوعية المعلومات التسييرية ومدى تطابقها مع تعليمات الإدارة لتحسين الأداء .[1]

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن نظام الرقابة الداخلية هو تلك الخطة التنظيمية والطرق والمقاييس المعتمدة داخل المؤسسة من أجل حماية الأصول وضمان دقة وصدق البيانات المحاسبية والاستغلال الأمثل للموارد وتشجيع العاملين على الالتزام بالسياسات والخطط الإدارية للمؤسسة .

ثانيا : أهداف نظام الرقابة الداخلية :

يمكن تلخيص أهداف نظام الرقابة الداخلية فيما يلي : [2]

1– التحكم في المؤسسة : إن التحكم في الأنشطة المتعددة للمؤسسة، وفي عوامل الإنتاج داخلها، وفي نفقاتها وتكاليفها وعوائدها، وفي مختلف السياسات التي وضعت بغية تحقيق ما ترمي إليه، يوجب عليها تحديد أهدافها وهياكلها، وأيضا طرقها وإجراءاتها، من أجل الوقوف على عمليات ذات مصداقية تعكس الوضعية الحقيقية للمؤسسة، والمساعدة على خلق رقابة على مختلف العناصر المراد التحكم فيها .

2- حماية الأصول : إن أهم أهداف نظام الرقابة الداخلية هو حماية أصول المؤسسة من خلال فرض حماية مادية وحماية محاسبية لجميع عناصر الأصول (الاستثمارات ، المخزونات ، الحقوق) إن هذه الحماية تمكن المؤسسة من الإبقاء والمحافظة على أصولها من كل الأخطار الممكنة، وكذا دفع عجلتها الإنتاجية بمساهمة الأصول الموجودة لتمكينها من تحقيق الأهداف المرسومة ضمن السياسة العامة للمؤسسة .

3- ضمان نوعية المعلومات : بغية ضمان نوعية جيدة للمعلومات ينبغي اختبار دقة ودرجة الاعتماد على البيانات المحاسبية، في ظل نظام معلوماتي يعالج البيانات من أجل الوصول إلى نتائج تتمثل في المعلومات، فتجهيز هذه البيانات المحاسبية تتم عبر نظام المعلومات المحاسبي .

4– تشجيع العمل بكفاءة : إن إحكام نظام للرقابة الداخلية بكل وسائله داخل المؤسسة يمكن من ضمان الاستعمال الأمثل والكفء لموارد المؤسسة، ومن تحقيق فعالية في نشاطها من خلال التحكم في التكاليف بتخفيضها عند حدودها الدنيا، غير أن نظام الرقابة الداخلية لا يعطي للإدارة بعض الضمانات فقط بل يعطي تحسنا في مردودية المؤسسة.

---

[1]– محمد بوتين ، **المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2003 ، ص 70

[2]– محمد التهامي طواهر ، مسعود صديقي ، **المراجعة وتدقيق الحسابات ، الإطار النظري والممارسة التطبيقية** ، الطبعة الثانية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2005 ، ص 89

5- تشجيع الالتزام بالسياسات الإدارية :

إن الالتزام بالسياسات الإدارية المرسومة من قبل الإدارة تقتضي امتثال وتطبيق أوامر الجهة المديرة ، لأن تشجيع واحترام السياسات الإدارية من شأنه أن يكفل للمؤسسة أهدافها المرسومة بوضوح في إطار الخطة التنظيمية من أجل التطبيق الأمثل للأمر.

الفرع الثاني : مكونات وأنواع نظام الرقابة الداخلية

أولا) مكونات نظام الرقابة الداخلية :

يتكون نظام الرقابة الداخلية من خمسة مكونات وهي : [1]

1- البيئة الرقابية : تعتبر البيئة الرقابية الإيجابية أساسا لكل المعايير، حيث إنها تعطي نظاما وبيئة تؤثر على جودة أنظمة الرقابة وهناك عوامل كثيرة تؤثر عليها من أهمها :

- ❖ نزاهة الإدارة والموظفين، وشيوع القيم الإنسانية والأخلاقية والمحافظة عليها .
- ❖ التزام الإدارة بالكفاءة، مما يسمح لهم بالقيام بواجباتهم، إضافة إلى فهم أهمية تطوير وتطبيق أنظمة رقابة داخلية فاعلة .
- ❖ فلسفة الإدارة ، وتعني نظرة الإدارة إلى نظم المعلومات المحاسبية وإدارة الأفراد وغيرها .
- ❖ الهيكل التنظيمي للشركة الذي يحدد إطارا للإدارة لتخطيط وتوجيه ورقابة العمليات كي تتحقق أهداف الشركة.
- ❖ أسلوب إدارة الشركة في تفويض الصلاحيات والمسؤوليات .
- ❖ السياسات الفاعلة للقوى البشرية من حيث سياسات التوظيف والتدريب وغيرها .
- ❖ علاقة المالكين بالشركة وعلاقة أصحاب المصالح بالشركة .

2- تقدير الخطر : تفسح أنظمة الرقابة الداخلية المجال لتقييم المخاطر التي تواجهها المؤسسة، سواء من المؤثرات الداخلية أو المؤثرات الخارجية، كما يعتبر وضع أهداف ثابتة وواضحة للمؤسسة شرطا أساسيا لتقييم المخاطر، لذلك فإن تقييم المخاطر عبارة عن تحديد وتحليل المخاطر ذات العلاقة المرتبطة بتحقيق الأهداف المحددة في خطط الأداء طويلة الأجل، ولحظة تحديد المخاطر فإنه من الضروري تحليلها للتعرف على أثرها الممكن، وذلك من حيث أهميتها، وتقدير احتمال حدوثها، وكيفية إدارتها والخطوات الواجب القيام بها، ويمكن أن تنشأ الظروف وتتغير مثل : [2]

---

[1] – عطا الله أحمد سويلم الحسبان ،مرجع سبق ذكره ، ص50

[2] – أحمد حلمي جمعة ، **مدخل إلى تدقيق والتأكيد الحديث** ، دار الصفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ،2009 ، ص 200

* تغيرات في البيئة التشغيلية التي يمكن أن تؤدي إلى تغيرات في المخاطر المختلفة إلى حد كبير.

* الموظفون الجدد الذين يمكن أن يكون تركيزهم وفهمهم للرقابة الداخلية مختلف .

* نُظُم المعلومات الجديدة أو المجدّدَة التي يمكن أن تزيد من المخاطر بالرقابة الداخلية .

* التكنولوجيا الجديدة

3- أنشطة الرقابة: تساعد النشاطات الرقابية على ضمان القيام بتوجيهات الإدارة، لذا يجب أن تكون هذه التوجيهات فعالة وذات كفاءة في تحقيق الأهداف الرقابية للشركة، فالنشاطات الرقابية عبارة عن سياسات وإجراءات وآليات تدعم توجُّهات الإدارة وهي تضمن القيام بإجراءات لمعالجة المخاطر.

4- المعلومات و الاتصالات: يهتم هذا المكوِّن بتحديد المعلومات الملائمة لتحقيق أهداف المؤسسة، والوصول إليها وتشغيلها وتوصيلها لمختلف المستويات الإدارية بالمؤسسة، عن طريق قنوات مفتوحة للاتصالات تسمح بتدقيق تلك المعلومات وإعداد التقارير المالية .

5- المتابعة : يهتم هذا المكوِّن بالمكونات الرقابة الداخلية بالمتابعة المستمرة والتقييم الدوري، لمختلف مكونات النظام وتحديد مدى الالتزام بتنفيذ الرقابة، في ظل التصميم الموضوع لها وتحديد إمكانية تعديلها بما يتلاءم وتغير الظروف المحيطة، وأهم أداة يتم التوصل عن طريقها إلى معلومات تخص الرقابة الداخلية هي وظيفة التدقيق الداخلي في المؤسسة، والتي يتمثل نشاطها أساسا، في تقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة .[1]

ثانيا) أنواع الرقابة الداخلية :

يمكننا تحديد ثلاثة أنواع من الرقابة الداخلية :[2]

أ) الرقابة الإدارية :

وتشمل الخطة التنظيمية ووسائل التنسيق والإجراءات الهادفة لتحقيق أكبر قدر ممكن من الكفاية الإنتاجية، مع تشجيع الالتزام بالسياسات والقرارات الإدارية، وهي تعتمد في سبيل تحقيق أهدافها وسائلا متعددة مثل الكشوفات الإحصائية، ودراسات الوقت والحركة وتقارير الأداء والرقابة على الجودة، والموازنات التقديرية والتكاليف المعيارية، واستخدام الخرائط والرسوم البيانية، وكذا برامج التدريب المتنوعة للمستخدمين.

[1] – عطا الله أحمد سويلم الحسبان ، مرجع سبق ذكره ، ص 52

[2] – مصطفى صالح سلامة ، **مفاهيم حديثة في الرقابة الداخلية والمالية** ، الطبعة الأولى ، دار البداية للنشر ، 2010 ، ص15

ب) الرقابة المحاسبية :

وتشمل الخطة التنظيمية، وجميع وسائل التنسيق والإجراءات الهادفة إلى اختبار دقة البيانات المحاسبية

المنبثقة بالدفاتر والحسابات، ودرجة الاعتماد عليها بحيث ترتكز الرقابة المحاسبية على مجموعة من الركائز منها : [1]

– وضع نظام محاسبي متكامل وسليم يتوافق مع طبيعة نشاط المؤسسة أو المشروع .

– وضع وتصميم نظام مستندي متكامل ملائم لعمليات النشاط .

– وضع نظام لمراقبة وحماية موارد المؤسسة وأصولها وممتلكات المؤسسة وفقا للقواعد المحاسبية المتعارف عليها.

– وضع نظام ملائم لمقارنة البيانات والسجلات المحاسبية المسؤولة عن أصول المؤسسة مع نتائج الجرد الفعلي للأصول الموجودة في حيازة المؤسسة .

– وضع نظام لاعتماد نتيجة الجرد والتسويات الجردية في نهاية الفترة مع مسؤول واحد أو أكثر في المؤسسة.

– اتباع نظام القيد المزدوج، واستخدام حسابات المراقبة (الإجمالية)، واتباع موازين المراجعة الدورية ونظام المصادقات، واعتماد قيود التسوية من طرف موظف مسؤول .

ج) الضبط الداخلي :

ويشمل الخطة التنظيمية وجميع وسائل التنسيق والإجراءات الهادفة إلى حماية أصول المشروع من الاختلاس والضياع أو سوء الاستعمال، ويعتمد الضبط الداخلي في سبيل تحقيق أهدافه على تقسيم العمل مع المراقبة الذاتية، حيث يخضع عمل كل موظف لمراجعة موظف آخر يشاركه تنفيذ العملية، كما يعتمد على تحديد الاختصاصات والسلطات والمسؤوليات. [2]

[1] – السيد محمد ، **المراجعة والرقابة الداخلية والتدقيق في بيئة تكنولوجيا المعلومات** ، دار الريادة للنشر والتوزيع ، الأردن ، الطبعة الأولى ، 2009 ، ص 46

[2] – مصطفى صالح سلامة ، **مفاهيم حديثة في الرقابة الداخلية والمالية**، مرجع سبق ذكره ، ص 15

الفرع الثالث) خصائص نظام الرقابة الداخلية :

يتميز نظام الرقابة الداخلية الجيد والفعال بمجموعة من الخصائص الرئيسية والهامة والتي تمثل المقومات الأساسية المطلوب توفرها حتى يمكن اعتبار نظام الرقابة فعالا وجيدا في تحقيق الأهداف الرئيسية للمؤسسة وهي كالتالي :[1]

- ✓ خطة تنظيمية : تقوم على الفصل بين الوظائف والمسؤوليات، بحيث لا تتركز على العملية بكاملها في قسم واحد، وأهمية اهتمام النظام فيما يخص تقسيم الوظائف؛ حتى لا يسيطر قسم ما على السجلات المحاسبية المتعلقة بالعمليات التي يقوم بها، ويجب أن تكون مرنة، كما يجب أن تكون بسيطة وواضحة، حتى يفهمها العاملون بالمشروع .
- ✓ نظام لتحديد السلطات وكيفية إتمام تسجيل العمليات، بحيث يكون من الممكن تحقيق رقابة محاسبية على الأصول والالتزامات والإيرادات والمصروفات .
- ✓ قواعد ثابتة تُتَّبَع عند أداء الوظائف والمهام لكل قسم من الأقسام التنظيمية، فسلامة أداء الواجبات والوظائف في كل قسم تؤثر بدرجة كبيرة على فاعلية الرقابة الداخلية، وعلى كفاية العمليات الناشئة عن هذا الأداء .
- ✓ تأهيل مجموعة من الأفراد للقيام بالمسؤوليات الملقاة، ويتم ذلك عن طريق إعداد برامج تدريبية للموظفين الحاليين لرفع كفايتهم، أما الجدد فيجب اختيارهم بدقة، حتى لا يتم تعيين أشخاص غير مؤهلين تأهيلا يسمح لهم بتحمل مسؤوليات وظائف .[2]

الفرع الرابع : المقومات الأساسية لنظام الرقابة الداخلية

أي نظام من الأنظمة حتى يكون فعالا ويعطي النتائج التي وضع من أجلها، لابد أن يعتمد على مقومات تساعد في إنجاحه، فنظام الرقابة الداخلية كأي نظام له مقوماته المرتبطة ببعضها، ولا يوجد فيها أي قصور حتى لا ينعكس ذلك على نظام الرقابة ويَحُدَّ من فعاليته، وتتمثل هذه المقومات فيما يلي:

أ- **المقومات المحاسبية لنظام الرقابة الداخلية :**[3]

يتضمن الشق المحاسبي مجموعة من المقومات وهي كالتالي :

1- الدليل المحاسبي: ينطوي على عمليات تبويب الحسابات بما يتلاءم مع طبيعة الوحدة الاقتصادية من ناحية، ونوع النظام المحاسبي المستخدم من ناحية أخرى، حيث يتم تقسيم الحسابات إلى حسابات رئيسية وأخرى فرعية، كما يتم شرح كيفية تشغيلها .

---

[1] – محمد سمير الصبان ، **نظرية المراجعة وآليات التطبيق** ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر، 2003 ، ص239

[2] – محمد سمير الصبان ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 239

[3] – فتح رزق السوفيري ، سمير كامل محمد ، **الاتجاهات الحديثة في الرقابة والمراجعة الداخلية** ، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية ، 2002 ، ص 26

2- الدورة المُستَنَدِية : يتطلب تحقيق نظام رقابة داخلية جيدة وجود دورة مستندية على درجة عالية من الكفاءة، فهي تمثل المصدر الأساسي للقيد وأدلة الإثبات، وعند تصميم المستندات ينبغي مراعاة النواحي القانونية والشكلية، حيث من الضروري أن تكون هذه المستندات مرقمة، لتسهيل عملية الرقابة وضمان عدم ازدواجية المستندات .

3- المجموعة الدفترية : وفق طبيعة الوحدة الاقتصادية وأنشطتها تُعدُّ وتُجهَّزُ مجموعةٌ دفتريةٌ متكاملة تراعي النواحي القانونية، خاصة دفتر اليومية العامة وما يرتبط به من يوميات مساعدة، حيث يجب أن تكون هذه الدفاتر مرقمة قبل الاستعمال لغرض الرقابة، ولتفادي الوقوع في الأخطاء يجب أن تسجل العمليات وقت حدوثها من أجل أغراض عملية الرقابة .

4- الوسائل الآلية والالكترونية المستخدمة: أصبحت الوسائل الآلية المستخدمة ضمن عناصر النظام المحاسبي داخل الوحدة الاقتصادية من العناصر الهامة في ضبط وإنجاز الأعمال، مثل آلات العد النقدية المحصلة بالحاسب الإلكتروني، ودورها في إنجاز بعض خطوات الدورة المحاسبية، وتحليل البيانات والمعلومات، سواء بغرض إعدادها، أو الإفصاح عنها، ومنه فإن التوسع في استخدام هذه الأدوات من شأنه تدعيم الدور الرقابي للنظام المحاسبي المستخدم .

5- الجرد الفعلي للأصول : تتميز بعض عناصر الأصول بإمكانية جردها الفعلي، مثل النقدية بالخزينة المخزون بأنواعه الثلاثة، الأوراق المالية والتجارية ، ومعظم عناصر الأصول الثابتة، كما أن مقارنة نتائج الجرد الفعلي بالأرصدة الحسابية التي تشملها السجلات المحاسبية توضح نتائج عمليات الرقابة على تلك الأصول .

ب / المقومات الإدارية لنظام الرقابة الداخلية :

تتمثل المقومات الإدارية فيما يلي :[1]

1- هيكل تنظيمي كفء : وجود هيكل تنظيمي كفء يعد نقطة البداية لنظام رقابة فعالة، كونه يحدد المسؤوليات بدقة، والهيكل التنظيمي يختلف من منشأة إلى أخرى، وفقا لحجم المنشأة واتساع أعمالها وطبيعة نشاطها، وحتى يكون الهيكل التنظيمي كفؤا لابد من مراعاة تسلسل الاختصاصات، وتوضيح السلطات والمسؤوليات لكل إدارة داخل المنشأة بدقة.

2- النظام المحاسبي السليم: من المفترض أن يكون لدى المنشأة نظام محاسبي دقيق، بحيث يوفر للإدارة الحماية اللازمة للأصول والسجلات من التلف والضياع، وذلك لكون الإدارة تعتمد بدرجة كبيرة على التقارير والبيانات المعدة لمعرفة الأداء الملائم والأداء غير الملائم، لذلك يجب أن يعتمد النظام المحاسبي السليم على الدفاتر والسجلات ومجموعة من المستندات المنظمة والمرقمة التي تلبي احتياجات الإدارة .

[1] – غسان فلاح المطارنة ، **تدقيق الحسابات المعاصر** ، الطبعة الأولى ، دار المسيرة للنشر ، الأردن ، 2006، ص 209

3- الضبط الداخلي : يقصد بالضبط الداخلي ذلك النظام الذي يهدف إلى تدقيق العمليات المحاسبية والمالية بهدف خدمة الإدارة، والضبط الداخلي له أثر فعال في وجود نظام رقابة داخلية فعال، ويحتاج نظام الضبط الداخلي إلى ترتيبات خاصة للواجبات، لمنع الأخطاء والغش واكتشافها بالإضافة إلى القيام بما يلي :

أ- تحديد اختصاصات الإدارات بشكل يمكن معه تكامل الجهود وعدم تعارضها.

ب - تحدد الإجراءات التفصيلية لخطوات العمليات التي تقوم بها المنشأة، والتي تختلف وفقا لاختلاف التنظيم الإدراي للمنشأة، بحيث يكون المسؤول عن أداء عملية ما لديه المعلومات الكاملة عن الإجراءات الواجب إتباعها في هذه العملية .

ج - أن يتم إبدال الواجبات المعطاة لكل عامل بما لا يتعارض مع مصلحة العمل وكفاءة العامل واختصاصه، بحيث لا يؤدي هذا التغيير إلى صعوبة اكتشاف الغش والأخطار التي ارتكبها الموظف السابق.

4- كفاءة الموظفين : يحظى العامل البشري بأهمية بالغة في إنجاح ونجاح نظام الرقابة الداخلية، حيث ينبغي أن تتوفر فيه الكفاءة والقدرات العالية لتسيير مختلف مصالح الإدارة، وهذا يعني أن يكون لدى المنشأة سياسة سليمة لتعيين واختيار الموظفين الجدد، وترقية الموظفين، مع مراعاة المؤهلات اللازمة لشغل كل وظيفة لذلك وللحكم على كفاءة نظام الرقابة الداخلية وعلى كفاءة الموظفين الذي يعتبر أحد مقومات نظام الرقابة الداخلية، لذا يجب على مدقق الحسابات الخارجي أن يفحص ويقيم سياسة المنشأة في التوظيف والترقية وتقييم كفاءة الموظفين المسؤولين عن مراكز رئيسية في القسم المالي.

5- ضرورة متابعة الالتزام بنظام الرقابة الداخلية: إن عملية متابعة الالتزام بعناصر نظام الرقابة الداخلية ذات أثر جوهري في كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية، هذا يعني أنه يجب على المنشأة أن تضع إجراءاتّ من شأنها أن تبين مدى التزام الموظفين بمواصفات وتعليمات نظام الرقابة الداخلية، حيث أنه في بعض المنشآت الكبيرة الحجم يكون لديها إدارة خاصة بمتابعة الالتزام بنظام الرقابة الداخلية.

6- حماية الأصول : يجب أن يكون لدى المنشأة سياسات وإجراءات توفر الحماية اللازمة للأصول والسجلات من التلف والضياع والاختلاس، وحتى تكون المعلومات والتقارير صحيحة كذلك يجب أن يتم الاحتفاظ بالسجلات والملفات في أماكن تقلل من احتمالات إدخال تعديلات عليها أو إتلافها، كما يجب اتباع سياسات سليمة للحماية المادية للأصول، كأن يخصص لها أماكن للحفظ والتخزين، واستخدام الأنظمة الإلكترونية لإقفالها وفتحها، واستخدام الخزائن الحديدية المصفحة النقدية وتحديد الأشخاص المسموح لهم بالدخول لهذه الأماكن، كذلك الاحتفاظ بالأقراص المدمجة وأشرطة السجلات الممغنطة في أماكن مكيفة حتى لا تتلف بسبب درجات الحرارة المرتفعة، ويجب أن يتم إصدار واستلام تلك الأشرطة والأقراص عن طريق التصريح وإثبات تلك العمليات. [1]

[1] - غسان فلاح المطارنة ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 211

المطلب الثاني : عموميات حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تُعَدُّ المؤسسة الصغيرة والمتوسطة عمودا أساسيا للنشاط الاقتصادي في المجتمع، لأن العملية الإنتاجية داخلها أو نشاطها بشكل عام يتم ضمن مجموعة من العناصر البشرية مُتعاملةً فيما بينها من جهة، ومع المحيط الذي توجد فيه، وأيضا العناصر المادية والمعنوية الأخرى من جهة ثانية، ونظرا للتطورات العلمية والتكنولوجية السريعة في القرن الواحد والعشرين خاصة، فقد أدى الأمر إلى إعادة النظر في وسائل وطرق التنظيم الاقتصادي كليا كان أو جزئيا .

أولا : تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مصطلح يعبر عن نوع معين من المؤسسات في دول العالم، والتي من الصعب إيجاد صورة موحدة لها، وذلك لاختلاف التوجهات والسياسات والمستوى الاقتصادي والاجتماعي للدول، حيث تَعتبرُ هذه الدول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم التنظيمات المعتمد عليها في التنمية .

1 – تعريف لجنة التنمية الاقتصادية الأمريكية :

إذا كان من وصف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة –حسب البعض– بأنها التي تعتمد على استقلالية الإدارة، وأن يكون المدير هو مالك المشروع، بحيث يكون أصحاب المشروع قاطنين في منطقة المشروع فبالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في نظرها هي تلك التي يقل عدد العاملين فيها عن 500 عامل، والإرادات السنوية لا تتجاوز 28,5 مليون دولار أمريكي. [1]

2– تعريف جمهورية مصر العربية :

قامت وزارة التخطيط بمصر بتعريف المؤسسات المتوسطة على أنها تلك المؤسسة التي يعمل بها أقل من 50عاملا، مع الأخذ بعين الاعتبار أسلوب الإنتاج المستخدم، أما المشروع الصغير فهو الذي يقل عدد العاملين فيه عن 10عمال . [2]

---

[1]– أحمد الصديق جبريل، **دور بنك فيصل الإسلامي السوداني في تمويل المؤسسات الصغيرة** (تجربة تمويل قطاع الصناعات الصغيرة والمنتهيين و الأسر المنتجة) ، ملتقى دولي حول : متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية يومي 17– 18 أفريل 2006 ، الشلف ، ص497

[2]– نبيل جواد ، **إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** ، مؤسسة مجد للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت ، 2007 ، ص27

3 – تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وفقا للمشرع الجزائري:

أصدرت الجزائر مؤخرا قانونا جديدا يعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال قانون رقم 17 – 02 مؤرخ في 10 جانفي 2017 والذي يتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي جاء بديل للقانون التوجيهي رقم 18 – 01 الخاص لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي أصدرته الوزارة سنة 2001 ، حيث عرفت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المواد (5– 8– 9 – 10): [1]

المادة 5" : تعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية ، بأنها مؤسسة إنتاج السلع / أو الخدمات تشغل من واحد (1) إلى مائتين وخمسين (250) شخصا لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي أربعة(4) ملايير دينار جزائري أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية (1) مليار دينار جزائري .

- ✓ **تعريف المؤسسة المتوسطة** : هي مؤسسة تشغل ما بين 50 إلى 250 شخصا ورقم أعمالها السنوي ما بين 400 مليون إلى 4 مليار دينار، أو مجموع حصيلتها السنوية لا تتجاوز 200 مليون دينار جزائري .
- ✓ **تعريف المؤسسة الصغيرة:** هي مؤسسة تشغل ما بين 10 إلى 49 شخصا ، ورقم أعمالها السنوي لا يتجاوز 400 مليون دينار جزائري ، أو مجموع حصيلتها السنوية لا تتجاوز 200 مليون دينار جزائري .
- ✓ **تعريف المؤسسة الصغيرة جدا:** هي مؤسسة تشغل ما بين 1 إلى 9 أشخاص ، ورقم أعمالها السنوي أقل من 40 مليون دينار جزائري ، مجموع حصيلتها السنوية لا تتجاوز 20 مليون دينار جزائري .

الجدول رقم (1–1) : تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة [2]

الخصائص / النوع	التعداد	رقم الأعمال	الميزانية السنوية
مصغرة	1 إلى 9	أقل من 20 مليون دج	أقل من 10 ملايين دج
صغيرة	10 إلى 49	أقل من 200 مليون دج	اقل من 100 مليون دج
متوسطة	50 إلى 250	200 مليون إلى 2 مليار دج	من 100 إلى 500 مليون دج

المصدر : موقع وزارة الصناعة حسب القانون التوجيهي18 –01

[1]– الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية المؤرخة في 11 جانفي2017 والمتضمنة **قانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** ، الجزائر17 –02 الصادر في10 جانفي2017 , العدد رقم 02 ، ص 4

[2]– **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، مرجع سبق ذكره** ، ص 5

الجدول رقم (1-2) **:تصنيف الجزائر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة :**

تصنيف المؤسسة	اليد العاملة	رقم الأعمال السنوي	مجموع الميزانية السنوية
مؤسسة متوسطة	من 50 إلى250	مابين 400 مليون إلى4 مليار دينار جزائري	أقل من200 مليون دينار جزائري
مؤسسة صغيرة	من 10 إلى49	أقل من400 مليون دج	أقل من200 مليون دج
مؤسسة مصغرة	من 1 إلى 9	أقل من 40 مليون دج	أقل من 20مليون دج

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 17 – 02

ثانيا :أشكال وخصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أ – أشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتواجد على أشكال مختلفة، وهذا راجع للمعايير التي استعملت للتعريف بها وتصنيفها، تتمثل هذه المعايير فيما يلي :

- طبيعة توجُّهات هذه المؤسساتّ .
- أسلوب تنظيم العمل .
- طبيعة المنتجات .

1– التصنيف حسب المعيار القانوني والاقتصادي و طبيعة العمل : [1]

هناك عدة معايير تعتمد في تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لكننا نقتصر في عملنا هذا على ثلاثة معايير تعتبر الأهم في عملية التصنيف وهي المعيار القانوني، المعيار الاقتصادي، ومعيار طبيعة تنظيم العمل .

1–1 التصنيف حسب المعيار القانوني :

تقسم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب هذا المعيار كغيرها من المؤسسات إلى مؤسسات خاصة وأخرى عامة .

–**المؤسسات الخاصة** : المؤسسات التابعة للقطاع الخاص هي تلك المؤسسات التي تعود ملكيتها للخواص وتتخذ عدة أشكال يمكن إدراجها ضمن مجموعتين أساسيتين هما:

[1] – كربوش محمد ، **إستراتجية نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** ، دراسة مقارنة بين التجربة الجزائرية والتجربة الصينية ، أطروحة دكتورة جامعة أبو بكر بلقايد ، تلمسان ، 2013–2014 ، ص11

1- **المؤسسات الفردية** : تتميز بسهولة التأسيس والتنظيم، تعود ملكيتها لشخص طبيعي واحد هو المسؤول الوحيد عن نتائج أعمالها، و تكون مسؤوليته تجاه التزامات المؤسسة غير محدودة .

2- **مؤسسات الشركات** : في هذا النوع من المؤسسات يتوزع التسيير ورأس المال على أكثر من شخص وقيامها يتطلب توفر بعض الشروط مثل الحرص بين الشركاء حول موضوع نشاط المؤسسات وقيمة ما يقدمه كل شريك كحصة في رأس المال وتتفرع إلى :

أ - **شركات الأشخاص** : وهي الشركات التي تقوم على الاعتبار الشخصي، وتتكون أساسا من عدد قليل من الأشخاص تربطهم صلة معينة كصلة القرابة أو الصداقة أو المعرفة، ويثق كل منهم في الآخر.

ب – **شركات ذات مسؤولية محدودة** : هذه الشركات تؤسس بين شركاء لا يتحملون الخسائر إلا في حدود ما قدموه من حصص، فهذه الشركات تتميز بمحدودية مسؤولية الشريك، بقدرة الحصة التي يقدمها، كما أنها تتميز بأن رأس مالها محدود وبالتالي عدد الشركاء محدودا .

ج – **شركات الأموال** : تقوم هذه الشركات على الاعتبار المالي، بمعنى السعي إلى تجميع أكبر قدر من الأموال ، يكون فيها الخطر المتعلق بتوظيف الأموال محدود، تكتسب الشركة صفة التاجر وتكون مسؤولية الشركاء عن ديون الشركة محدودة بحسب مساهماتهم، يوجد من هذه الشركات الأنواع التالية: شركة المساهمة، الشركة ذات المسؤولية المحدودة والحالة الخاصة، منها المؤسسة ذات الشخص الوحيد وذات المسؤولية المحدودة والشركة ذات التوصية بالأسهم .

– **المؤسسات العمومية** : وهي تلك المؤسسات التي تعود ملكيتها للقطاع العام(أي تعود ملكيتها للدولة) .

1– 2 تصنيف المؤسسات حسب المعيار الاقتصادي

1– حسب طبيعة النشاط :

يمكن تصنيف المؤسسات في شكل قطاعات وهي القطاع الأولي والقطاع الثانوي وأخيرا قطاع الخدمات وهذه القطاعات يمكن تقسيمها إلى مجموعات فرعية حسب الاحتياجات وتقسم عموما إلى مجموعات محددة بدقة حسب المنتوجات (السلع والخدمات) المعدة من طرف المؤسسة يمكن تصنيفها كما يلي :

أولا – مؤسسات فلاحية : تضم المؤسسات المتخصصة في الزراعة بمختلف فروعها و نشاطاتها مثل_تربية المواشي و النشاطات المتعلقة بالأرض و الموارد الطبيعية [1].

[1] – كربوش محمد ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 11

ثانيا – مؤسسات صناعية : وهي التي تقوم بإنتاج سلع جديدة انطلاقا من المواد واللوازم المختلفة القابلة للاستهلاك التي تتحصل عليها من الغير أو حتى تستخلصها من الطبيعة .

ثالثا – مؤسسات خدماتية : وتشمل مختلف الأنشطة التي لا توجد في النوعين السابقين مثل المؤسسات الحرفية، النقل بمختلف فروعه ، الصحة وغيرها .

2– حسب الأهمية : حجم المؤسسة يمكن أن يقاس بطرق مختلفة، باستعمال عدة معايير أهمها عدد العمال ورقم_الأعمال السنوي، والقيمة المضافة، والأرباح المحققة وقيمة التجهيزات الإنتاجية، إلخ، ولكن المعايير الأكثر استخداما تتمثل في عدد العمال، والقيمة المضافة .

3–1 تصنيف المؤسسات حسب معيار طبيعة العمل : من خلال تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس تنظيم العمل يمكن أن نميز بين نوعين من المؤسسات ، مؤسسات مصنعة، وأخرى غير مصنعة

1– المؤسسات المصنعة :

وهي ممثلة في النظام الصناعي للورشة المنزلي (عمل صناعي في المنزل، ورشة شبه مستقلة ، مصنع صغير ونظام التصنيع ، مصنع متوسط ، مصنع كبير) فهذا النوع من المؤسسات يقوم بالجمع بين المصانع الصغيرة والمصانع الكبيرة، ويتميز هذا النوع باستخدام أساليب التسيير الحديثة وتعقيد العملية الإنتاجية، وكذلك من حيث نوع السلعة المنتجة وإشباع السوق .

2– المؤسسات غير المصنعة :

وهي ممثلة في الإنتاج العائلي (للاستهلاك الذاتي) والنظام الحرفي (عمل في المنزل ورشات حرفية) ويعد الإنتاج العائلي أقدم شكل من حيث التنظيم، أما النظام الحرفي فهو نظام يدوي للإنتاج سلع حسب طلبيات الزبائن . [1]

ب – خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

تتميز هذه المؤسسات بالخصائص التالية :[2]

* لا تتطلب مساحات كبيرة لإقامتها بل تستغل مساحات وتجهيزات بسيطة مما يجعل تكاليفها منخفضة .

* سهولة إنشائها فهي لا تتطلب أموالا كبيرة لإنشائها والتمويل غالبا ما يكون محليا، وتعتمد على مستلزمات إنتاجية محلية أيضا لا تتطلب استيرادا في الكثير من الأحيان .

[1] – كربوش محمد ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 12

[2] – عبد الستار محمد العلى، فايز صالح النجار، **الريادة وإدارة الأعمال الصغيرة** ، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان،2006، ص67

* قلة التكاليف اللازمة لتدريب العاملين وذلك لكونها تعتمد على التدريب المباشر للعمال أثناء العمل .

* تتميز بالمرونة في أعمالها وعملياتها ومنتجاتها بما يمكن تعديلها وفقا للظروف المتاحة والمحيطة بالمؤسسة .

*تستخدم تكنولوجيا أقل تناسب ظروفها المحلية فهيا لا تتطلب تكنولوجيا معقدة أو مستوردة .

* تعمل على إحداث التوزيع المتوازن للسكان بين الريف والمدينة، وذلك من خلال توطين الصناعة في المناطق الريفية.

* تعتبر المصدر الرئيسي للأفكار والاختراعات الجديدة .[1]

ثالثا : أهمية و دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية

أ) أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهم عناصر ومكونات النشاط الاقتصادي العالمي، فهي ذات أهمية بالغة في الاقتصاد الدولي بصفة عامة، والاقتصاد الوطني بصفة خاصة، إذ توفر قاعدة صناعية وبنية تحتية واسعة وركيزة أساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولعل أهميتها تكمن أيضا في النقاط التالية : [2]

- ❖ القدرة على استيعاب الكفاءات والمهارات الكامنة لدى الأفراد عموما.
- ❖ محاربة الاختلال بإحداث التوازن الجهوي، وذلك لإمكانية إنشاء مشروعات في المناطق المنعزلة والنائية .
- ❖ خلق بعض التكامل الاقتصادي، لأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تنشط في مجالات مختلفة فلاحية وخدماتية، مما يجعل الاقتصاد الوطني يتسم ببعض التوازن والانفتاح.
- ❖ دعم الاستقرار الاجتماعي لكثير من الأفراد عن طريق خلق مناصب عمل .
- ❖ تدعيم المؤسسات الكبرى في نشاطاتها عن طريق ما يعرف بالمناولة .
- ❖ المساهمة في حماية البيئة، لأن العديد منها يعتمد على مخرجات ونفايات المؤسسات الصناعية الكبرى .
- ❖ إحداث تنمية اقتصادية واجتماعية، عن طريق خلق قيمة مضافة في الاقتصاد الوطني.

[1]– عبد الستار محمد العلى، فايز صالح النجار، **مرجع سبق ذكره** ، ص67

[2] – خبابه عبد الله ، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آلية لتحقيق التنمية المستدامة** ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، مصر ، 2013 ، ص35

ب) دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية :

نظرا للأهمية البالغة التي تحتلها هذه المؤسسات في اقتصاديات الدول فإن دورها يظهر بشكل جلي وواضح و أساسي ويمكن حصرها في النقاط التالية : [1]

1- دورها في زيادة الناتج الداخلي :

يتضح دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي من خلا ل رفع مستوى التوظيف لعنصر العمل الذي هو أبرز عناصر الإنتاج وبالتالي الرفع من مستوى الطلب الكلي الفعال على السلع الاستهلاكية والاستثمارية .

2- دورها في تنمية الصادرات :

تنمية الصادرات تعتبر قضية إستراتيجية، تؤدي إلى وجود مصادر أساسية يمكن الاعتماد عليها لتوفير الاحتياجات من النقد الأجنبي بشكل منظم، خاصة وأن المصادر الأخرى (صادرات المواد الأولية) لا تتصف بالاستقرار والاستمرارية، لأجل هذا تسعى العديد من الدول النامية إلى التركيز على سياسة تشجيع الصادرات.

3- دورها في زيادة حجم الاستثمار والاستهلاك :

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بارتفاع معدل دوران رأس المال مما يجعل هذه المؤسسات نواة للمؤسسات الكبيرة خاصة في مجال الصناعة، مما يؤدي إلى زيادة حجم الاستثمار الكلي في الاقتصاد الوطني، وهذا يضمن ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي، ومن المعروف أن العاملين في مثل هذه المؤسسات يحصلون على أجور منخفضة مقارنة بالأجور التي يحصل عليها العاملون بمؤسسات الأعمال الكبيرة .

ج) دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في زيادة مستوى التشغيل :

أصبحت مشكلة البطالة سمة مميزة للاقتصاديات المعاصرة، ومنذ سنوات دفعت غالبية الدول لاهتمام أكبر بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ذلك أن هذا الصنف من المؤسسات على الرغم من ضآلة حصته في السوق العالمية فإنه يعتبر الوسيلة الفعالة لامتصاص البطالة، وبالتالي امتصاص الضغط الاجتماعي الذي تواجهه مختلف الحكومات، فهي تؤدي دورًا رياديًا في إيجاد فرص عمل، واستيعاب نسبة كبيرة من القوى العاملة بمستوياتها المختلفة، ومن ثم مساهمتها في التخفيف من حدة مشكلة البطالة ، لضمان استدامة عملية التنمية الاقتصادية .

د) المشاكل والعراقيل التي تعترض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

[1] – بغداد بنين ، **الملتقى الوطني حول واقع وأفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر** ، مداخلة بعنوان دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية ، جامعة الوادي ، 2013/03/05

هناك العديد من المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر نذكر منها ما يلي :[1]

- عدم حماية المنتوج الوطني من التدفق الفوضوي للسلع المستوردة خاصة من خلال ظاهرة الإغراق .
- غياب جهاز معلومات فعال يحدد أنواع المنتجات المحلية .
- المحيط الإداري الذي يتميز بالعديد من السلبيات وضعف في الأداء، وكذلك البيئة المعلوماتية الضعيفة التي تعيش فيها المؤسسة الجزائرية .
- صعوبات متعلقة بالعقار الصناعي سواء طول مدة منحه أو رفض الكثير من الملفات .
- صعوبات التمويل ومشكلات النظام المالي سواء من خلال النقص في التمويل أو مركزية منح القروض .

ولاشك أن من أبرز أسباب التعثر سوء تقدير الأوضاع المستقبلية، وضعف دراسات الجدوى الاقتصادية وكذا نقص تدابير المرافقة، وغياب المتابعة من قبل الجهات الممولة، وكلما حرصت هذه الأخيرة على متابعة المشروعات الممولة في مختلف مراحلها، كلما تزايدت فرص نجاحها .

المطلب الثالث : التدقيق في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

التدقيق ميدان واسع عرف تطورات كبيرة متواصلة، صاحبت تعقد النشاطات وتنوعها مع كبر حجم المؤسسات وضخامة الوسائل البشرية المادية والمالية المستعملة، يصعب فيها يوما بعد يوم عملية التسيير إذ تكثر العمليات المنجزة والمعلومات المتدفقة والأخطاء والانحرافات، بل والتلاعبات أحيانا مما يستوجب وجود التدقيق في هذه المؤسسات، فقد تطور التدقيق من اكتشاف الغش والتلاعب والاختلاس إلى الخروج برأي فني محايد، يبين نتائج المؤسسة من ربح أو خسارة ومركزها المالي في نهاية الفترة المالية، وقد جاءت هذه التطورات نتيجة للنشاط الاقتصادي المتسارع الذي شهده عالمنا المعاصر، من بين أهداف عمليات التدقيق هو إبداء الرأي الفني المحايد حول وضعية المؤسسة، وهذا من قبل مراجع حسابات خارجي مستقل، عما إذا كان يتم عرض البيانات والقوائم المالية بصورة عادلة من جميع النواحي الجوهرية وفقا لإطار المحاسبة المالية المطبق . [2]

[1] – زكية محلوس ، **الملتقى الوطني حول واقع وأفاق النظام المحاسبي والمالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** ، عنوان المداخلة الآثار الايجابية من تطبيق النظام المحاسبي المالي على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، جامعة حمه لخضر، الوادي 2013 ، ص 8

[2] – عبد الرزاق محمد عثمان ، **أصول التدقيق والرقابة الداخلية** ، الطبعة الأولى ، الدار النموذجية ، لبنان ، 2011 ، ص 61 .

وحتى يتمكن المدقق من إعطاء تأكيد معقول بأن البيانات المالية للمؤسسة التي قام بمراجعتها خالية من التحريفات الجوهرية، فإن عليه وضع أهداف التدقيق لمقابلة تأكيدات ومزاعم الإدارة، وذلك باتباع الإجراءات التالية : [1]

– الوجود والتحقق: يسعى المدقق في المؤسسة الاقتصادية إلى التأكد من أن جميع الأصول والخصوم وجميع العناصر الواردة في الميزانية وهي القوائم المالية الختامية موجودة فعلا .

– الملكية والمديونية: يسعى المدقق من خلال هذا البند إلى إتمام البند السابق وذلك بالتأكد من كل عناصر الأصول بأنها ملك للمؤسسة وكذا عناصر الخصوم ما لها وما عليها .

– الشمولية والكمال : بغية الوصول إلى الشمولية ينبغي التأكد من دقة وصحة البيانات المحاسبية المثبتة بالدفاتر والسجلات والعمل على تجهيز هذه البيانات بشكل يسمح بتوفير معلومات شاملة ومعبرة عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة .

– التقييم والتخصيص: من خلال تقييم الأحداث المحاسبية وفقا للطرق المحاسبية المعمول بها كتقييم المخزونات ثم تخصيص هذه العملية في الحسابات المعنية بانسجام مع المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما، فإن الالتزام الصارم بهذا البند من شأنه أن يضمن الالتزام بالمبادئ المحاسبية و تقليل فرص ارتكاب الأخطاء والغش .

– العرض والإفصاح : تسعى الأطراف الطالبة للمعلومات المحاسبية إلى الحصول على معلومات ذات مصداقية ومعبرة عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة، بحيث يتم الإفصاح عن مخرجات نظام المعلومات المحاسبية، والمتمثلة في المعلومات التي أعدت وفقا للمعايير الممارسة المهنية، وتم تجهيزها بشكل سليم يتماشى والمبادئ المحاسبية .

المبحث الثاني: تقييم محافظ الحسابات لنظام الرقابة الداخلية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يقوم محافظ الحسابات بتقييم نظام الرقابة الداخلية ومراجعة النظام بطريقة منتظمة أثناء تطبيقه الفعلي وكذلك التركيز على الأساليب الرقابية المصممة لمنع حدوث الغش والأخطاء والمخالفات، فالهدف الأساسي هو التحقق من مدى صحة وسلامة البيانات المالية والإدارية والتشغيلية للمؤسسة، ومدى التزام العاملين داخلها بتطبيق السياسات والقواعد والإجراءات الموضوعة لتسيير أنشطتها بغرض تفادي مختلف الأخطاء وحماية ممتلكاتها من حالات الغش والتلاعب والاختلاس.

[1] – بلعماري نور الهدى ، **دور المراجعة الخارجية في تقييم نظام الرقابة الداخلية** ، مذكرة لاستكمال طور الماستر ، قسم علوم التسيير ، تخصص فحص محاسبي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2016 ، ص 7

المطلب الأول : شروط فعالية نظام الرقابة الداخلية

انطلاقا مِن أَنَّه لا يوجد نظام رقابة داخلية متقن بدرجة الكمال، وذلك أن كلَّ مؤسسة لها ظروفها الخاصة، مما يجعل من عملية وضعه بشكل يتناسب مع جميع الظروف والحالات شيء صعب التحقق، إلا أننا نستطيع تحديد بعض العناصر العامة التي في حالة تطبيقها تساعد المؤسسة في تحقيق الأهداف الأساسية لنظام الرقابة الداخلية، وتتمثل هذه العناصر فيما يلي : [1]

أولا– فريق عمل مؤهل ومخلص :

إن نجاحَ عمل نظام المحاسب يتطلب أفرادا قادرين بدرجة كافية على القيام بواجبات محددة لهم، فمفتاح نجاح أي نظام رقابي يعتمد على موظفي المنشأة ، فالمسؤوليات يجب أن تكون محددة بوضوح، ويجب أن يكون الموظفون مؤهلين فنيا، ومستعدون لتحمل أي مسؤولية عن أدائهم، كذلك يجب أن يكونوا على مصداقية عالية، ومنه نستنتج أن نجاح أي نظام للرقابة الداخلية أو فشله مرهون بالأفراد القائمين على تنفيذه.

ثانيا– التفويض الواضح والفصل بين المسؤوليات :

من المبادئ الهامة في الرقابة الداخلية هو أن لا يكون شخص واحد مسؤولا عن تسجيل العمليات المتعلقة بالأصول، وفي الوقت نفسه عن الرقابة عليها، حيث أنه من المفترض أن الذي من واجباته تسجيل الأصول يقوم بوظيفة الرقابة على الشخص الذي يكون مسؤولا عن الأصول مسؤولية مادية، ما يقلل من الأخطاء المقصودة أو غير المقصودة هذا الإجراء سيساعد على منع عمليات السرقة أوالنصب .

ثالثا – إجراءات مناسبة إتمام العمليات :

لاشك أن نقطة البداية في وضع نظام إجراءات مناسبة للعمل هو أن تكون خطوط السلطة والمسؤولية واضحة وسليمة، لذلك نجد أن معظم المؤسسات تضع دليلا لإجراءاتها المحاسبية والإدارية للتأكد من أن مختلف أنظمتها مفهومة ومستخدمة بأسلوب سليم من قبل جميع العاملين فيها، كما تعتمد على مجموعة من الوسائل الحمائية والتي تستخدم خلال عملية الرقابة مثل : الخزائن المضادة للحريق لحفظ ملفاتها السرية وأوراقها المالية، استخدام الحراس الأسوار والكاميرات الخفية لحماية ومراقبة معداتها ومخزوناتها وحتى بضاعتها، كما تستخدم السجلات والمستندات المحاسبية التي تعتبرمصادر لمعلومات هامة .

[1] – السيد أحمد لطفي أمين، **المراجعة بين النظرية والتطبيق**، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر، 1996 ، ص 411

رابعا– نظام مستندات وسجلات مناسبة :

لاشك أن مفتاح نجاح عملية التفويض داخل أية منشأة هو نظام مستندي وقيدي مناسب، فالمستندات تعتبر الأدلة المادية المستعملة في العمليات الحسابية والأسلوب الذي يتم به نقل المعلومات داخل المنشأة وحتى يكون النظام المستندي مناسبا عليه أن يتميز بالخصائص التالية :

1- سهولته وبساطته وذلك للمساعدة على التقليل من الأخطاء قدر الإمكان .

2- تصميم المستندات بشكل مناسب يفي بأغراض السرعة والفعالية من حيث توفر خانات كافية وبأحجام مناسبة وألوان مختلفة .

3- ترقيم المستندات بتسلسل، وذلك حتى يُمكن تطبيق رقابة مادية عليها بصورة سهلة .

خامسا– قواعد كافية للرقابة على الأصول والسجلات :

بالإضافة إلى الفصل بن الواجبات، فإن وضع قواعد للمحافظة على رقابة داخلية سليمة ومناسبة على الأصول والسجلات يعتبر أمرا ضروريا، فقد ترى الشركة أنه من الأفضل أن يُحفظ المخزون في المستودع تحت الرقابة المادية لفرد معين، وذلك حتى يمكن تحديد المسؤولية، بالإضافة إلى ذلك قد ترى أن الأوراق الهامة مثل: الأوراق المالية والنقدية ، دفتر اليومية ، دفتر الأستاذ ، يجب أن تحفظ في خزائن ضد الحريق.

سادسا – التحقيق والفحص المستقل لأداء :

لا يمكن للفرد أن يتحقق من أدائه الخاص أو يقيمه بطريقة فعالة، لذا يجب أن يتم ذلك من قبل شخص أو جهة مستقلة عنه، فالمرؤوس لا يمكن أن يكون مستقلا وذلك بسبب الخوف الطبيعي من انتقام الرئيس منه، ومع مرور الوقت قد تصبح الإجراءات سقيمة والعاملون غير مبالين، بالإضافة إلى احتمال ظهور أخطاء مقصودة أو غير مقصودة، وهو احتمال قائم بصفة دائمة، لذا نجد أن تَحقُّقَنا المستقل الأداء يصبح أمرا ضروريا للمساعدة على الطمأنة بأن النظام يعمل بشكل سليم ، وهناك وسائل متعددة للتحقُّق المستقل نذكر منها :

1- إعداد كشف تسوية البنك باستمرار من قبل شخص ليس لديه سيطرة على النقدية أو السجلات المرتبطة.

2- القيام بعملية جرد كاملة بانتظام .

3- القيام بالمراجعة السنوية من قبل مراجع خاص . [1]

[1] – السيد أحمد لطفي أمين ، **مرجع سابق ذكره** ، ص 412

المطلب الثاني : مراحل تقييم محافظ الحسابات لنظام الرقابة الداخلية

إن الهدف الأساسي لمهمة محافظ الحسابات هو إعطاء رأي فني محايد مدعم بالأدلة والبراهين حول شرعية وصدق وعدالة القوائم المالية للمؤسسة ، وحتى يستطيع الوصول إلى رأي فني فإنه يجب عليه أن يسير وفق منهجية علمية منظمة ، هذه المنهجية تمثلها مجموعة من المراحل التنفيذية ومجموعة من الوسائل للوصول إلى الكفاءة والفاعلية وجب على محافظ الحسابات اتباع المراحل التالية : [1]

أولا– معرفة شاملة حول المؤسسة وتحليل الأخطار :

دراسة وفهم طبيعة وأحداث المشروع بدراسة العقد الابتدائي ثم التعديلات، وكلما كان هناك تعمق كلما كان أفضل، حيث إن المراجعة الخارجية الفعالة تتطلب فهما معمقا للمؤسسة موضوع المراجعة ولنشاطها وللعوامل الخارجية المتعلقة بها، ومنه فإن العمل الابتدائي الذي يقوم به المراجع هو التحصل على نظرة عامة حول حياة المؤسسة .

ثانيا– وصف الإجراءات :

رسومات بيانية لفحص المصداقية وذلك للتأكد من كل ما وُصِف بأنه مطابق للحقيقة .

ثالثا– تقييم أولي للرقابة الداخلية :

دراسة وفحص الأدلة المدعمة والرقابة الداخلية وتبيان نقاط الضعف ونقاط القوة في الإجراءات وكذلك المراقبة المكررة، والهدف من كل هذا هو التأكد من حقيقة نقاط القوة ووجودها باستمرار والبحث عن نقاط الضعف لإجراء تصحيحات وتعديلات عليها، ويتم الاعتماد في هذه المرحلة على أعمال المراجعين الداخليين، لأن هذه المصلحة تعتبر جزءا من النظام، إلا أنها شِبْه مستقلة تعمل على مراقبة الأقسام الأخرى داخل الشركة، فإذا كان النظام قويا فمعنى ذلك أن المراجعين الداخليين يقومون بعملهم على أحسن وجه .

رابعا – فرص الإثبات :

إن إجراءات المراقبة واستمرارها ستُعرِّف المُراجِع بفحص النقاط التي يتركز عليها، وذلك للحصول على تأكيد عقلاني من صحة وضمانة الحسابات .

خامسا– التقييم النهائي للمراقبة الداخلية :

عند قيام المُراجِع بالفحوصات السالفة الذكر فإنه يتحصل على نتائج، وبالتالي يمكن تغيُّر رأيَه حول نظام المراقبة الداخلية وبرامج المراجعة إذا وجد نقاط ضعف .

---

[1] – فاتح سردوك ، **محاضرات في مقياس مراجعة ومحافظة الحسابات** ، قسم علوم التسيير ، تخصص تدقيق محاسبي ، جامعة الوادي ، 2015– 2016

سادسا – فحص الحسابات :

تشتمل هذه المرحلة على مجموعة من الفحوصات من بينها:(فحص التجانس :المتمثلة في المراجعة التحليلية ،المراقبة بالمؤشرات) و(تعيين وتقييم المبادئ المحاسبية ، تبرير أرصدة الحسابات ، الإثبات المباشر، التفتيش المادي) .

سابعا– استعراض القوائم المالية : تتمثل في عرض الحسابات وتكوين الوثائق الحسابية

ثامنا– المصادقة على الحسابات : وهو إبداء رأي بتحفظ أو بدون تحفظ يدليه المراجع حول القوائم المالية التي تم فحصها وعلى مدى انتظاميتها .

I / معرفة شاملة حول المؤسسة وتحليل المخاطر

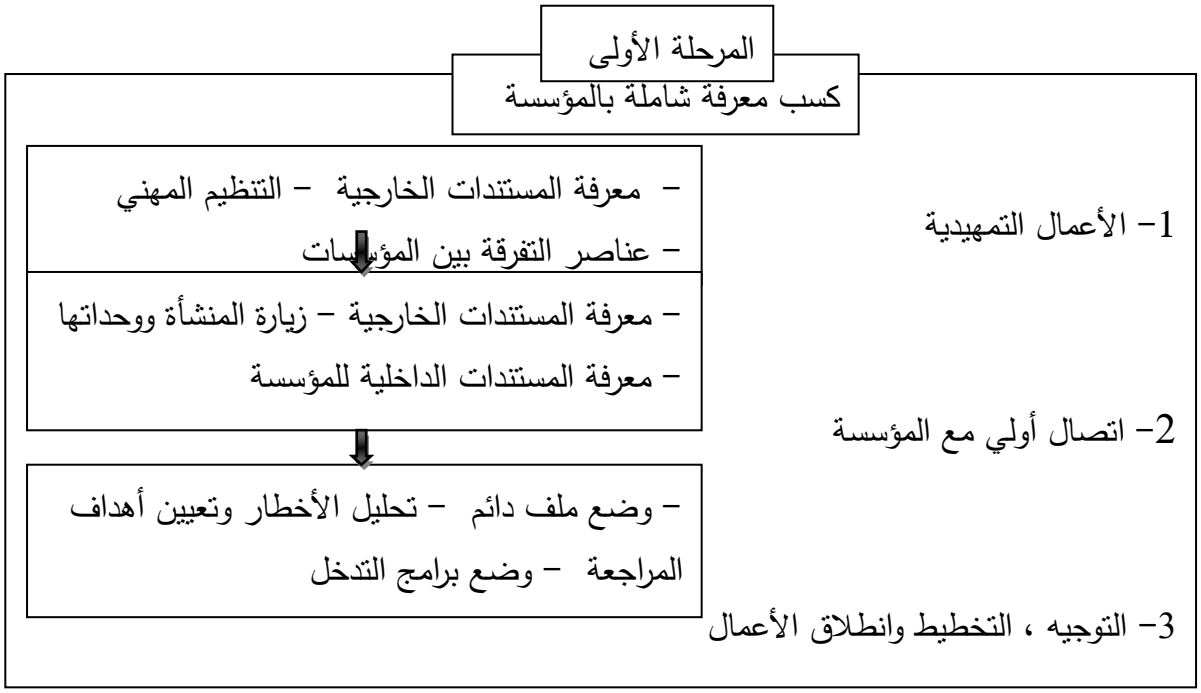

المصدر : محاضرات في مقياس مراجعة ومحافظة الحسابات، فاتح سردوك، قسم علوم التسيير، جامعة الوادي.

من الأشغال الأولية التي يقوم بها المراجع هو كسب نظرة شاملة حول المؤسسة حيث إن المعلومات المتحصل عليها خلال مرحلة التحليل والفهم، يتم جمعها وحفظها في ملف دائم، يسمح استعماله من طرف معاوني المراجع، حيث يتدخلون من خلال المهمة وتحتوي هذه المرحلة على العناصر التالية : [1]

1– معلومات لها صفة شاملة متعلقة بالمؤسسة :

يحتوي أساسا على :

[1]– فاتح سردوك ، **مرجع سبق ذكره**

1-1- إثبات وتحقيق هوية المؤسسة : (شهرة المؤسسة ، جنسية ، عنوان المقر الاجتماعي ، رقم التسجيل في المركز الوطني للتسجيل التجاري، رقم التسجيل في المركز الوطني للضمان الاجتماعي ، الشكل القانوني للمؤسسة ، مبلغ رأسمالها الاجتماعي ، الهدف التجاري للمؤسسة ، أعضاء مجلس الإدارة ، الأحكام الخاصة بانعقاد الجمعية العامة ، كيفية التصويت على قراراتها ، الاطلاع على العقد الابتدائي ونظام الشركة، المبالغ المسموحة لكل شريك بسحبها ، كيفية توزيع الأرباح والخسائر، احتساب الفوائد على رأس المال) .

1- 2- سير أعمال المؤسسة : (النشاط الاجتماعي ،تحليل النظام والقانون المؤسسة) المعلومات المتعلقة برأسمال (تطويره وتقسيمه) بالحصص والواجبات المحررة، المكافئات المرتبات، الأحكام الخاصة لخروج الشريك أو وفاته ودخول شريك جديد، تصفية الشركة إلى جانب معرفة مدة الشركة وغرضها الأساسي .

1- 3- المعلومات المتعلقة بالإدارة والمديرية والمراقبة .

1- 4- شكلها القانوني (أنظمة مهنية ،أنظمة ضريبية واجتماعية وأنظمة اقتصادية ، الأسعار ،سعر الصوف ...الخ).

1- 5- التعرف على الوثائق الخارجية : للمؤسسة وتشمل هذه الوثائق كل ما يكتب حول المؤسسة أو القطاع أو الجرائد، المجلات والكتب حول النشاط الذي تنتمي إليه المؤسسة .

1- 6- تنظيمات مهنية : حيث لكل قطاع قوانينه وبالتالي لابد من التعرف على القوانين المهنية التي تحكم المؤسسة موضوع المراجعة.

1- 7- عناصر المقارنة ما بين المؤسسات لنفس القطاع .

2- **الاتصالات الأولية بالمؤسسة** : يتم اللقاء والحوار مع المسؤولين وخاصة الذين سيتعامل معهم المراجع وكذلك زيارة المنشأة للحصول على المعلومات الآتية :

2-1- طبيعة نشاط المؤسسة وتعرفه على الناحية الفنية من تسلسل العمليات الفنية ، سواء صناعية أو تجارية أو مالية .

2- 2- زيارة للمخازن وبعض الفروع للتعرف على أسلوب العمل بها.[1]

2-3- التعرف على الوثائق الداخلية والمتمثلة في إجراءات وطرق العمل المكتوبة والمطبقة بهذه المؤسسة منها: النظام المحاسبي وأنظمة التكاليف وكيفية استخدامها ، اللوائح المنظمة لسير العمل وكيفية تنظيم المهام

ويتضح من كل هذا أن المراجع يكرر زيارته مع مساعديه لتكوين فكرة كاملة حولها ، فإذا انتهى من جمع

[1] – فاتح سردوك ، **مرجع سبق ذكره**

المعلومات السالفة الذكر يبدأ في تخطيط برنامج المراجعة بالاشتراك مع فريق المراجعة وتوزيع العمل على مساعديه .

3- انطلاق الأشغال :

إن الإجراءات التمهيدية تتعلق بجمع المعلومات المختلفة الخاصة بالمؤسسة، ثم إعداد تخطيط برنامج المراجعة ففي هذه المرحلة تتم انطلاقة الأعمال بدءا بتكوين الملف الدائم فمن خلال وضعه يتم تحليل الأخطار بشكلها الإجمالي ومنه يتم وضع برنامج التدخل .[1]

II / تقييم نظام الرقابة الداخلية

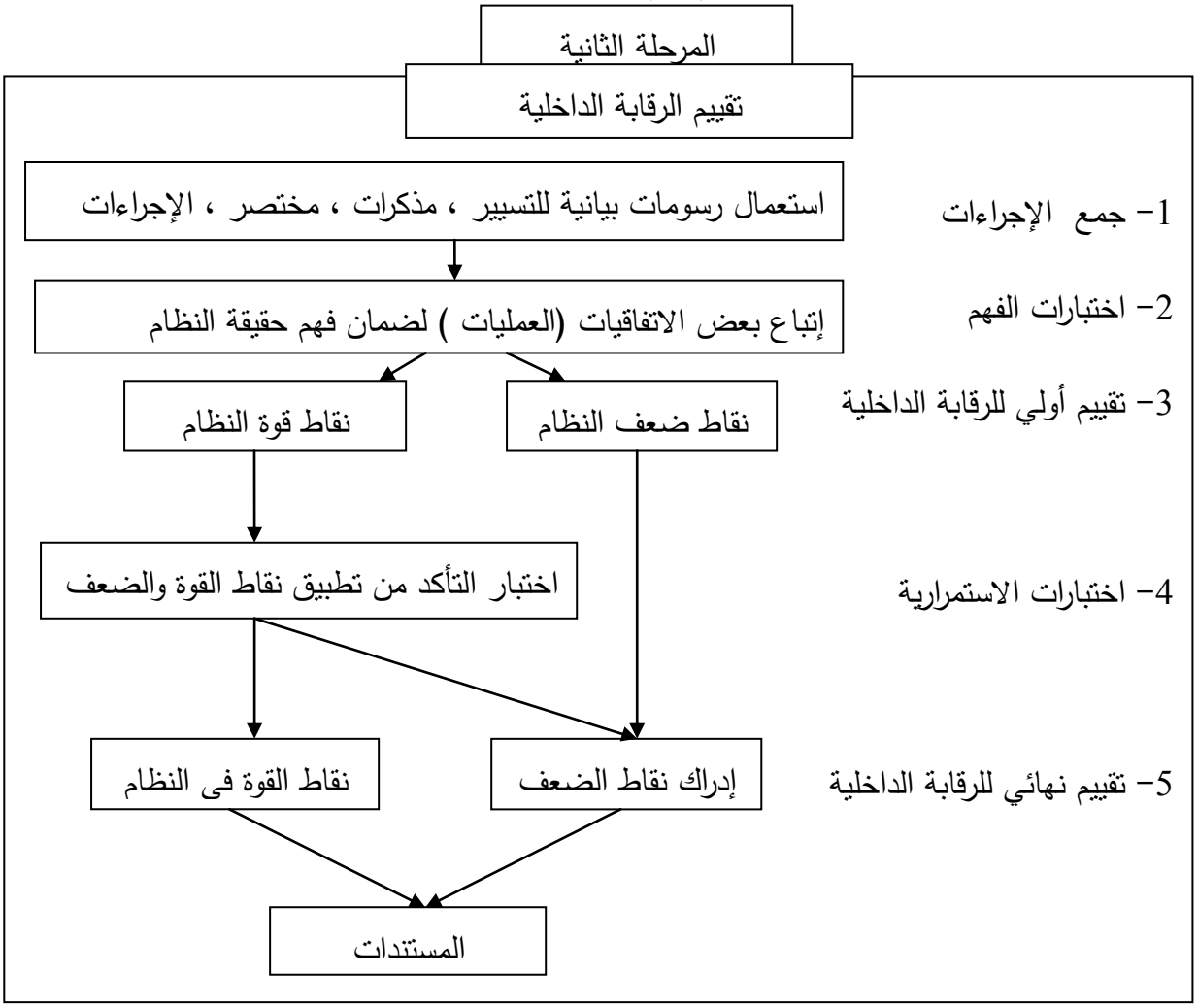

المصدر : محاضرات في مقياس مراجعة ومحافظة الحسابات ، فاتح سردوك، قسم علوم التسيير، جامعة الوادي

[1] - فاتح سردوك ، **مرجع سبق ذكره**

تعتبر هذه المرحلة أهم المراحل حيث تعتبر عملية التقييم ضرورية وليس لان ليس باستطاعة المراجع التأكد من أن التسجيلات تعكس كل العمليات، بالرغم من مراجعة كل التسجيلات، ولا يتأكد من ذلك إلا بعد تقييم مختلف النظم الجزئية ومعرفة أنها خالية من النقائص والأخطاء، وان كل تدفق لا بد أن يسجل ، بعبارة أخرى لو نقيم نظام الرقابة الداخلية فقد نراجع كل العمليات .

يقوم المراجع بمراجعة مستندية أي دراسة المستندات المدبرة للعملية وعليه لكي يقوم بمهمته خصوصا إذا كانت المستندات تحضر داخل المؤسسة عليه أن يعرف كيفية إعدادها وتدقيقها عبر مختلف المصالح والمحافظة عليها في الأرشيف ، هذا مما يجعله يتأكد من أنها تبرر العمليات المسجلة .

هناك 5 خطوات في المرحلة الثانية لسير مهمة المراجعة وتعتبر أساسية هي : [1]

1) **جمع الإجراءات :**

سواء كانت مكتوبة أو غير مكتوبة يقوم المراجع بجمع المعطيات (القوانين المختلفة ، طرق العمل..) ومعرفة أكبر قدر ممكن من المعلومات عن نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة وذلك لتكوين بعض الآراء عن النظام، ومقارنة ذلك ببعض المعايير، كما يتم استخراج بعض المعلومات عن من المجلدات والأرشيف ووضع خرائط أو فحص بعض الخرائط لسير العمليات لبعض النظم المطبقة بالمؤسسة، فهذا يساعد على سير المعلومات بطريقة أفضل من الطرق الإنشائية والمتمثلة في تجميع إجابات من العاملين في المؤسسة .

2) **اختبارات الفهم** :

قد تكون المجلدات تبين طريقة العمل كتبها الخبراء لمعرفة سهولة أو صعوبة تطبيق الإجراءات، فليتأكد المراجع من درجة الاعتماد يجب أن تدعم باختبار النظام للتأكد من أن الإجراءات التي ذكرت والتي تم ملاحظتها خلال مرحلة الفحص يتم تطبيقها بالفعل كما هو مذكور في خرائط سير العمليات والوصف الكتابي والمحادثات التي تمت مع المسؤولين والعاملين .

3) **تقييم أولي للرقابة الداخلية :**

إذا تحصل المراجع على معلومات كافية حول نظام الرقابة الداخلية يمكن أن يعطي تقييم أولي لهذا النظام، فان كان النظام يعمل بطريقة محددة وجيدة فهذا يؤكد قوته ومصداقيته، في حين إن أدت عملية الفحص إلى استنتاج أن النظام غير مرضي وأنه يجب عدم الاعتماد عليه، فهذا يؤكد وجود نقائص وثغرات تخلق أخطاء واحتمال وجود تلاعب وغش.

فلمعرفة نقاط القوة ونقاط الضعف هناك طريقتين للحصول عليها :

[1] – فاتح سردوك ، **مرجع سبق ذكره**

- ✓ فحص نظام الرقابة الداخلية والبحث عن نقاط القوة ونقاط الضعف .
- ✓ طرح بعض الأسئلة مجمعة في قوائم تدعى قوائم استقصاء الرقابة الداخلية .

4) اختبارات الاستمرارية :

الهدف من هذه الاختبارات هو التأكد من أن نقاط القوة أو الإجراءات المكونة لنقاط القوة مطبقة فعلا وبشكل دائم .

5) تقييم نهائي لنظام الرقابة الداخلية :

بعد انتهاء المراجع من فحص واختبار نظام الرقابة الداخلية يجب عليه إجراء تقييم نهائي لما توصل إليه والغرض الأساسي من هذه الخطوة هو وضع اللمسات الأخيرة للمرحلة الثانية من مراحل المراجعة ، نظرا لأن جزءا كبيرا من المراحل الباقية يتعلق بالاختبارات الشاملة للأرصدة الظاهرة بالحسابات الختامية والميزانية العمومية وهذا التقييم له دلالة كبيرة في تحديد نطاق الاختبارات، فيتم توسيع إجراءات المراجعة في المناطق التي يكون فيه النظام ضعيفا، ويقوم المراجع بإعداد ورقة عمل تلخص جوانب الضعف ونقاط القوة في نظام الرقابة الداخلية، وتوضح الاختبارات الإضافية اللازمة للمناطق الضعيفة والاختصارات التي ستتم في إجراءات المراجعة في المناطق التي يثبت فيها قوة النظام .

فإجمالا يجب على المراجع تحديد ما يلي :[1]

- نقاط القوة الحقيقية [إجراءات المراجعة الموجودة والدائمة] .
- نقاط الضعف المنسوبة لخطإٍ في تكوين النظام المحاسبي .
- نقاط الضعف المنسوبة لعدم التطبيق الجيد لإجراءات النظام .

[1]– فاتح سردوك ، **مرجع سبق ذكره**

III فحص الحسابات وإبداء الرأي

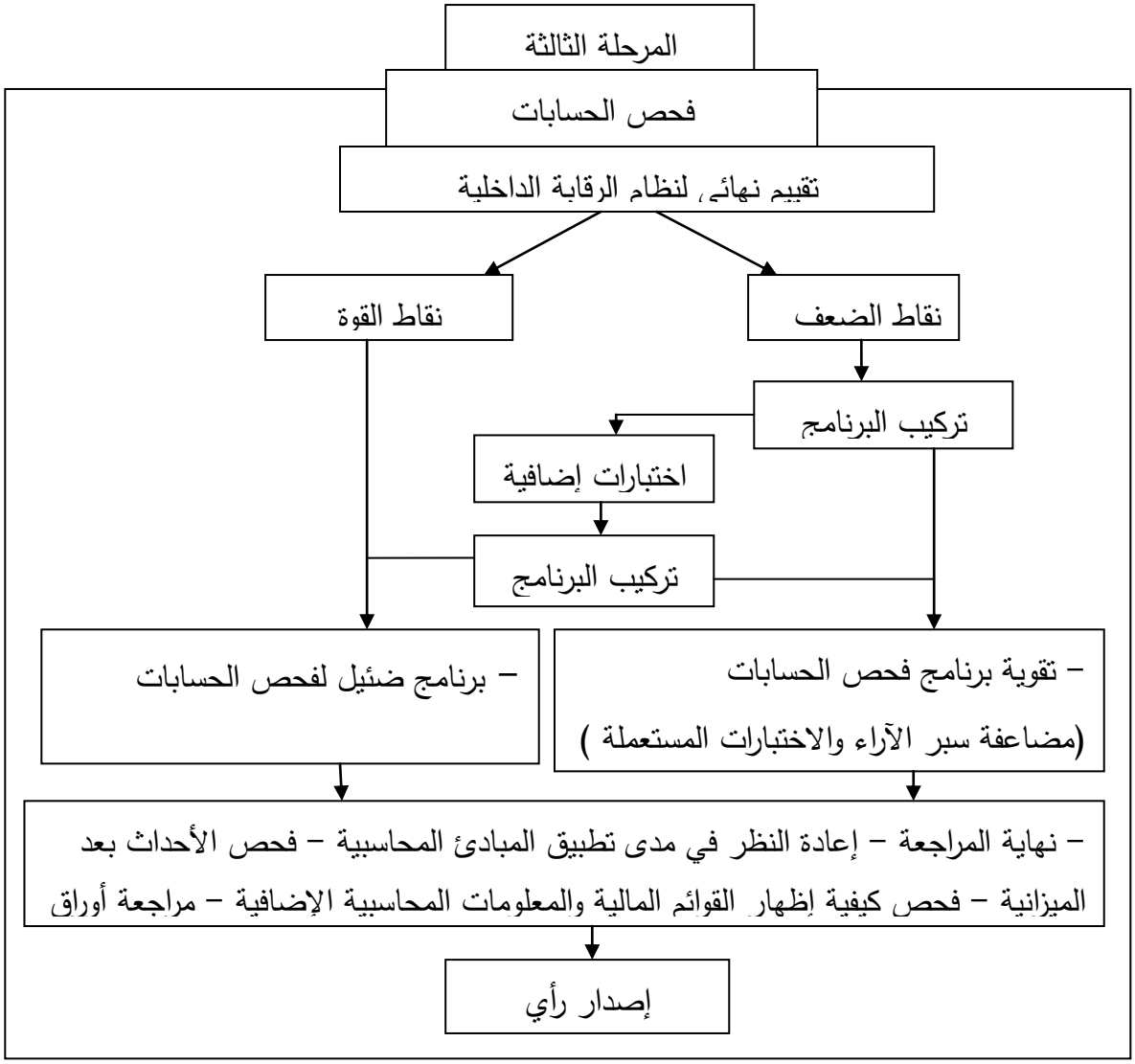

المصدر : محاضرات في مقياس مراجعة ومحافظة الحسابات ، فاتح سردوك، قسم علوم التسيير، جامعة الوادي

ننطلق ابتدءا من التقييم النهائي لنظام الرقابة الداخلية للمؤسسة لان الغرض الأصلي للرقابة الداخلية هو ضمان صحة البيانات التي ستتخذ أساس للحكم على مدى الأداء من ناحية وعلى النتائج الختامية التي تظهرها قوائم النشاط المركز المالي إلى جانب حماية الممتلكات إذا كانت الرقابة الداخلية قوية فان برنامج المراقبة يتقلص و المراجع يكتفي بما يلي :[1]

[1]– فاتح سردوك ، **مرجع سبق ذكره**

- ✓ التحقق من عملية نهاية السنة .
- ✓ التأكد من صحة الأرصدة .
- ✓ إجراء اختبارات سيرانية [على أساس المستندات والموجودات المادية] .

عندما تظهر الرقابة الداخلية ضعفا فهذا يؤثر على مصداقية الحسابات المقدمة، ومنه فعلى المراجع إجراء اختبارات إضافية في حين تكون الرقابة الداخلية ناقصة فان المراجع يعتمد في شهادته على تدقيق الحسابات.

1) **اختبارات إضافية :** لابد من إضافة اعتبارات و اختبارات أخرى إن وجدت .
2) **مراجعة تحليلية :** نعني بها التأكد من صحة الأرصدة ومقارنتها مع مختلف الوثائق
3) **اختبارات سيرانيةة :** بها يتم معرفة إذا ما كان كل ماهو مسجل ساري أو لا مثل : طلبات المصادقة التي ترسل إلى العاملين مع المؤسسة [البنوك، مصالح الضرائب، الموردون، زبائن] كما يعتبر الجرد المادي جزءا

من الاختبارات السريانية فمثلا المخزونات، هناك كل الوثائق التي تبين أنها موجودة، وفي المخازن لا يوجد شيء، أو وجود بقيمة أعلى، أو اقل من قيمتها المحاسبية .

تنتهي المرحلة الثالثة فيما يلي :

- ✓ إعادة النظر في مدى تطبيق مبادئ المحاسبية .
- ✓ فحص إذا لم تظهر أحداث في فترة أختام الميزانية التي تؤثر على رأيه .
- ✓ فحص كيفية إظهار القوائم المالية والمعلومات المحاسبية الإضافية .
- ✓ مراجعة أوراق العمل .
- ✓ إصدار الأمر النهائي حول الحسابات يقوم المراجع بإعداد تقرير.
- ✓ بعد تحديد نوع الرأي الذي سيبديه اعتمادا على ما توصل إليه من نتائج بخصوص مدى عدالة عرض القوائم المالية للمؤسسة .

4) **تخطيط و برمجة أعمال المراجعة :**

إن معظم إجراءات المراجعة تهدف إلى التحقق من دقة وسلامة العمليات المثبتة في دفاتر الشركة، فلتنفيذ عملية المراجعة يجب أن يقوم مراجع الحسابات بجدولة أو مراجعة أعماله، وتكوين فريق من المساعدين حسب الحاجة وحسب حجم المؤسسة موضوع المراجعة، حيث يختلف عدد وخبرة المراجعين المساعدين أو تحت التدريب الذين يتم تخصيصهم لمهمة المراجعة طبقا لحجم وتعقد مهمة المراجعة , فيقوم كل واحد منهم بإنجاز عمله حسب ما يتم تقسيمه من طرف المراجع المشرف على المهمة، وذلك طبقا لبرنامج أو مخطط تم وضعه مسبقا، يشتمل على العناصر والعمليات الأساسية لتنفيذ المهمة الموكلة لهم، فعند تخطيط الأعمال يجب أن يأخذ المراجع في اعتباره الأعمال التالية :[1]

[1] – فاتح سردوك ، **مرجع سبق ذكره**

1- الظروف العامة والخاصة للمؤسسة والإجراءات المحاسبية التي تتبعها هذه الأخيرة .

2- مدى الاعتماد على نظام الرقابة الداخلية .

3- المستوى الملائم لخطر المراجعة [أخطار مسموحة] .

4- مجالات المشاكل المتوقعة في القوائم المالية .

5- نوعية تقرير المراجعة المتوقع .

فعندما يخطط المراجع لإعماله فإنه يبحث بذلك عن أقل الأخطاء، لأن التخطيط يتم عادة قبل قيام المراجع بفحص القوائم المالية والمستندات، ويمكن تقسيم أعمال المراجعة إلى أربع مراحل على النحو التالي:

المرحلة الأولى : التخطيط .

المرحلة الثانية : أعمال المراجعة خلال السنة .

المرحلة الثالثة : أعمال المراجعة في نهاية السنة المالية .

المرحلة الرابعة : أعمال المراجعة النهائية .

- ✓ **المرحلة الأولى** : يقوم المراجع بإعداد خطة مبدئية فهو يركز فحصه في الحسابات والقوائم المالية ذات الأهمية والمعرضة للخطر أكثر من غيرها، فيمكن للمراجع تحديد هذه الحسابات وذلك باستخدام أحد الأسباب التالية:

أ- الاستفسار من الإدارة :

غالبا يناقش المراجع مع إدارة الشركة آثار عدة أمور على القوائم المالية للشركة، مثل آثار عمليات الإنتاج التسويق وغيرها.

فإذا قامت الشركة بعمليات إدماج مع شركات أخرى فإن المراجع يخطط لوقت كاف لمراجعة محاسبة هذه العمليات .

ب- تقيم الخبرة السابقة :[1]

يقوم المراجع بفحص أوراق العمل للسنة الماضية أين دونت الأخطاء المكتشفة خلال الدورة السابقة في حسابات الشركة، فإذا تتبع مستخدمو الشركة نفس الخطوات المتبعة، فإنه نفس الخطأ سيتكرر في السنة الحالية، فمثلا إذا كانت مخصصات الضرائب للسنة الماضية تم احتسابها بطريقة غير سليمة، فهذا ناتج عن عدم الخبرة اللازمة لدى عمال الشركة، ومنه هناك إمكانية عالية لتواجد نفس الخطإ في احتساب المخصصات للسنة الحالية.

ج - القيام بإجراءات محلية :

[1] - فاتح سردوك ، **مرجع سبق ذكره**

يقوم المراجع بفحص أحدث قوائم مالية مؤقتة لدى محاسب الشركة، بإعدادها لتحديد العناصر غير العادية، ومنه يأخذ المراجع بعين الاعتبار المخاطر محتملة الوقوع جراء ذلك ومنه يقوم بإعداد برنامج مراجعة يشتمل على إجراءات تحليلية لازمة لاكتشاف الأخطاء والمغالطات في القوائم المالية .

ففي هذه المرحلة يتم اختيار الطرق والإجراءات الناجعة والأساسية لسير مهمة المراجعة، ويتم إلغاء كل ما هو غير ضروري، وعليه يتم وضع برنامج المراجعة لتحديد مجالات المراجعة والتوقيت اللازم لكل منها قبل البدء في أعمال الفحص، فإذا أخذ المراجع بعين الاعتبار هذه النقاط أثناء مرحلة التخطيط فانه سيتحصل على جودة عالية وكفاءة واستخدام أفضل للمعلومات والقوائم و المستندات .

- ✓ **المرحلة الثانية :**

يتم تنفيذ هذه المرحلة عادة قبل نهاية السنة المالية من شهر إلى 4 أشهر وتشتمل هذه المرحلة على تنفيذ إجراءات المراجعة التي يلزم القيام بها قبل نهاية السنة ، فحسب المعيار الثالث من معايير الفحص الميداني للمراعاة المقبولة قبولا عاما نجد ضرورة حصول المراجع على دليل قوي وكاف من خلال عملية الفحص ، سواء عن طريق مشاهدة الاستقصاءات أو المطابقات فيستند المراجع على نتائج هذه العمليات في إبداء رأيه في القوائم المالية التي يقوم بفحصها– خاصة في هذه المرحلة – حول مدى قوة نظام الرقابة الداخلية واستخلاص نقاط الضعف والقوة به .

- ✓ **المرحلة الثالثة :**

يتم تنفيذ بعض إجراءات المراجعة في نهاية السنة المالية وتنحصر هذه الإجراءات مثلا في أصول وخصوم المؤسسة عند القيام بجرد ممتلكاتها في 31 ديسمبر وذلك للتأكد من أن كل ما يوجد فعلا في ذلك تاريخ قد قيد في سجلات الشركة وبالتالي يتم فحص الاستثمارات قصيرة الأجل وغيرها من الممتلكات كجرد الخزينة ووضع محضر لها ، جرد مادي للمخزونات.

- ✓ **المرحلة الرابعة :**

بعد إجراءات ترحيل القيود المحاسبية النهائية وتجميع الحسابات وترصيدها وإقفال السجلات المحاسبية ووضع ميزانية نهائية وجدول حسابات النتائج الختامي في 31– 12 يتم تنفيذ إجراءات لم تنفذ في المراحل السابقة، ثم إعداد تقرير المراجعة أين يتم تدوين كل ملاحظاته وتوصياته فيه، وإعطاء رأيه حول الوضعية المالية ونتائج أعمالها .[1]

[1] فاتح سردوك ، **مرجع سبق ذكره**

المطلب الثالث : طرق تقييم نظام الرقابة الداخلية :

إن القيام بدراسة ومراجعة النظام بطريقة منتظمة من طرف مراجع الحسابات، أثناء تطبيقه الفعلي للنظام الرقابي الداخلي، وكذلك التَّركيز على الأساليب الرقابية المصممة لمنع حدوث الغش والأخطاء والمخالفات أو لاكتشافها، لا يكفي فيه لمراجع الحسابات أن يقوم بطرح الأسئلة والحصول على الإجابات لتقييم نظام الرقابة الداخلية، ولكن يمكن أن يستخدم عددا من الوسائل من شأنها أن تساهم في تقييم نظام الرقابة الداخلية يمكن ذكرها على النحو التالي: [1]

1- الاستبيان :

تتطلب هذه الوسيلة تصميم مجموعة من الأسئلة تتناول جميع نواحي النشاط داخل الوحدة وتوزع على العاملين لتلقي ردود عليها بحيث تقسم إلى عدة أبواب هي :

(مدى صحة النظام المحاسبي – تأمين المعلومات الناتجة عن النظام – المشتَّريات و المبيعات – المخزونات– المقبوضات النقدية – المدفوعات النقدية – الرواتب والأجور وما يتبعها)

ثم القيام بتحليل تلك الإجابات للوقوف على مدى كفاية نظام الرقابة الداخلية المطبق داخل الوحدة، تصمم هذه الأسئلة للحصول على إجابات " نعم " أو" لا " ، حيث الإجابة بالنفي قد تعني احتمال وجود بعض نواحي القصور في الرقابة الداخلية، وتعتبر هذه الوسيلة من أكثر الوسائل استخداما بين مراقبي الحسابات لما تحققه من مزايا من بينها :

– إمكانية تغطية جميع المجالات التي تهم مراقب الحسابات عن طريق تصميم مجموعة من الأسئلة لكل مجال.

– مرونة الأسئلة مما يخدم معظم خصائص النظام .

– توفر الوقت حيث يستغني المراجع عن إنشاء برامج جديدة لكل عملية مراجعة منفردة .

أمّا عيوب هذه الطريقة فتتمثّل في :

– صعوبة التوصل إلى تقييم شامل للرقابة الداخلية ككل، حيث أنها تركز الاهتمام على كل مجال من مجالات النشاط على حدة .

– محدودية الأفراد الذين يجيبون على الأسئلة مما يعكس وجهة نظرهم وليس وجهة نظر القائمين بالعمل فعلا، وذلك لأن الأسئلة الموجهة إليهم تخص نشاط جميع العاملين بالوحدة سواء كانت تحت إشرافهم أم لا.

[1] – محمد سمير الصبان ، **نظرية المراجعة وآليات التطبيق** ، مرجع سبق ذكره ، ص265

2- الأسلوب الوصفي للرقابة :

يُعِدُّ مراقب الحسابات أو أحد مساعديه هذا التقرير ليشتمل على وصف كامل لنظام الرقابة الداخلية وما يحتوي عليه من تدفق المعلومات وتقسيم للواجبات ، وطبيعة السجلات التي تم الاحتفاظ بها، ويتم الحصول على هذه المعلومات من خلال المقابلات مع العاملين، والرجوع إلى دليل الإجراءات والدورة المستندية وأية قرائن أخرى ملائمة، وعادة ما يتم عرض هذا التقرير على بعض المسؤولين داخل الوحدة لمراجعته وإبداء رأي فيما إذا كان مراقب الحسابات قد جانبه الصواب في تفسير بعض الأحداث، وذلك قبل كتابته في صورته النهائية، وفي الفترات المالية التالية قد يتطلب الأمر تعديل هذا التقرير وفقا لما تظهره عملية المراجعة من تغيُّرات في سير العمليات ، ومن ثَمَّ فليس من الضروري إعداد تقرير جديد .

من مزايا هذه الوسيلة أن التقرير الوصفي سيكون شاملا ويُعَدُّ لكل عميل على حدة، مما ينتج عنه إلمام كامل من جانب مراقب الحسابات لأنظمة الرقابة الداخلية، مما قد تعجز عنه أية وسيلة أخرى، ومن ناحية أخرى فإنه يعاب على هذه الوسيلة أن إعداد التقرير يستنفد الكثير من جهد ووقت مراقب الحسابات، وخاصة عند إعداده للمرة الأولى وكذلك قد يتجاهل بعض الحقائق الهامة عن أنظمة الرقابة الداخلية نتيجة للسهو مما يؤدي إلى سوء فهم النظام .[1]

3- خرائط التدفق :

هي عبارة عن وسيلة توضيحية تبين تدفق الإجراءات والمعلومات، نقاط الرقابة المحاسبية والإدارية تقسيم العمل بين الوظائف المختلفة ، ومخرجات النظام من سجلات وتقارير وغيرها، وهذه الخرائط قد تكون موجودة أصلا ضمن النظام المالي والإداري للمؤسسة ، وفي هذه الحالة على محافظ الحسابات دراستها وفحصها واختبارها وذلك بتتبع مسار الإجراءات والمعلومات واكتشاف أي نقاط ضعف بها، وتتميز هذه الخرائط بأنها تعطي لمُعِدِّها ولقارئها فكرة سريعة عن الرقابة الداخلية، وتمكنه بسهولة من الحكم على مدى جودته، وهي بذلك تتفوق على التقرير الوصفي وقائمة الاستقصاء ويعاب على هذه الطريقة أن إعدادها يتطلب وقتا طويلا، كما أنها قد تكون صعبة الفهم إذا تضمنت تفاصيل كثيرة، فضلا على أنها لا تبين الإجراءات الاستثنائية والتي قد تعتبر ذات أهمية كبيرة لتقويم نظام الرقابة الداخلية .[2]

[1] محمد سمير الصبان ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 266

[2] – جربوع يوسف محمود ، **مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيق**، مؤسسة الوراق، الأردن، 2000 ، ص82

المبحث الثالث : الدراسات السابقة

المطلب الأول : دراسات وطنية

1- دراسة بوطورة فضيلة بعنوان : دراسة وتقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية في البنوك ، حالة الصندوق الوطني التعاون الفلاحي -بنك- مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة المسيلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير 2006-2007 وقد عالجت الإشكالية التالية:

ما هي آليات دراسة وتقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية ؟ وما مدى فعالية وسلامة نظام الرقابة الداخلية للصندوق الوطني للتعاون الفلاحي ؟

تهدف الدراسة إلى إمكانية توضيح معالم ومحددات نظام الرقابة الداخلية في تحقيق المعاملات والمؤسسات المصرفية، ثم محاولة تقييم وتفعيل نظام الرقابة الداخلية وخلصت الدراسة إلى أنه إذا ما طبق نظام الرقابة في البنوك التجارية بطريقة جيدة ومناسبة كان له الدور الفعال في تقييم أدائها، أما في غياب وجود قواعد والإجراءات صارمة وفعالية للنظام من شأنه أن يؤدي إلى فشله وعدم تحقيق أهدافه على النحو المرجو منه .

اتفقت الدراسة الحالية مع دراستها حول تفعيل نظام الرقابة الداخلية، وقد اختلفت الدراسة الحالية مع دراستها، حيث تناولت هذه الأخيرة تقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية في البنوك، أما الدراسة الحالية فقد اهتمت بتقييم نظام الرقابة الداخلية وتفعيله في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهناك اختلاف في متغير الدراسة ومنهج الدراسة ومجتمع العينة.

2- دراسة عزوز ميلود ، دور المراجعة في تقييم أداء نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة الاقتصادية ، دراسة حالة في المؤسسة الوطنية لصناعة الكوابل الكهربائية بسكرة ، مذكرة ماجستير في قسم علوم التسيير، تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسات ، جامعة سكيكدة 2007/2006 حاول الباحث من خلال هذه الدراسة معالجة الإشكالية التالية : **كيف تساهم المراجعة الخارجية في تفعيل نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة الاقتصادية ؟**

قام الباحث باتباع المنهج الوصفي التحليلي، حيث قسم الدراسة إلى ثلاثة فصول، فصلان نظريان وفصل تطبيقي، وقد تناول في الفصل الأول عموميات حول المراجعة وخصائصها والإجراءات التنفيذية لعملية المراجعة وتناول في الفصل الثاني ماهية الرقابة الداخلية وأهم مكونات ومقومات هذا النظام وكيفية تفعيل نظام الرقابة الداخلية، أما الفصل الثالث خصص لدراسة حالة المؤسسة الوطنية لصناعة الكوابل الكهربائية – بسكرة – وقد خلصت الدراسة لأهم النتائج نذكر منها ان المراجعة تعمل على اكتشاف مواقع الضعف والقوة لنظام الرقابة الداخلية، وتقود لإبرازها والهدف من تقييم الرقابة الداخلية هو إظهار مدى فاعليته .

اتفقت الدراسة الحالية مع دراستها حول تفعيل نظام الرقابة الداخلية، وقد اختلفت الدراسة الحالية مع دراستها، حيث تناولت هذه الأخيرة تقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية في البنوك، أما الدراسة الحالية فقد اهتمت بتقييم نظام الرقابة الداخلية وتفعيله في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهناك اختلاف في متغير الدراسة ومنهج الدراسة ومجتمع العينة.

3- دراسة قريشي محمد الصغير، بعنوان واقع مراقبة التسيير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، دراسة مجموعة من المؤسسات في الجنوب الجزائري، وهي أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتورة في إدارة الأعمال، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، سنة 2013 ، وقد عالجت الإشكالية التالية :

ما مدى التحديث الذي وصلت إليه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في مجال طرق التسيير؟ مع أخذ طرق مراقبة التسيير كمقياس لدرجة التحديث وما هي السبل اللازمة لتحسينها ؟

تهدف الدراسة إلى كيفية إدارة ومراقبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومدى استخدام الطرق والتقنيات الحديثة، ومعرفة العوامل المؤثرة في ذلك، ومحاولة تقديم مقترحات للنهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في مجال طرق التسيير وأدوات مراقبة التسيير الحديثة، وقد قام الباحث باتباع المنهج الوصفي التحليلي، حيث قسم الدراسة إلى قسمِين، قسم نظري وقسم تطبيقي، حيث تطرق في الفصل الأول إلى مفاهيم عامة لمراقبة التسيير، وخصائص وخطوات، وتناول في الفصل الثاني أدوات مراقبة التسيير من منظور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، منها أدوات التقدير والتخطيط والتحليل والمتابعة، وتناول في الفصل الثالث واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها في الجزائر، وخصص الفصل الرابع لدراسة حالة عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجنوب الجزائري بالاعتماد على الاستبيان الذي وزع على عينة الدراسة لهذا الغرض حيث تم تجميع البيانات و وتحليلها بواسطة برنامج SPSS باعتماد أدوات التحليل الإحصائي، وعلى إثر هذه الدراسة توصل الباحث إلى أهم النتائج نذكر منها:

إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لا تستخدم أدوات مراقبة التسيير الحديثة، بل تعتمد أغلبها على الأسلوب التقليدي المبني على نظام المعلومات المحاسبي، وهذا بسبب عوامل ومؤثرات داخلية وخارجية، وانتهت الدراسة بتقديم مقترح يمكِّن من دراسات مقارنة بين واقع التسيير والرقابة في المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في الدول المتقدمة.

تختلف هذه الدراسة مع الدراسة المقدمة من حيث المتغير، وهو مراقبة التسيير ومنهج الدراسة، بينما تتفق و تتشابه في مجتمع الدراسة وهو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المطلب الثاني :دراسات أجنبية

.1-دراسة عيد عباد مناور الرشيدي، بعنوان تقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية في البنوك التجارية في الكويت، رسالة ماجستير، قسم المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط **سنة 2010**، وقد عالجت الإشكالية التالية : هل أن واقع الرقابة الداخلية قي البنوك التجارية قد ساهم بحدوث الأزمة المالية ؟ وهل عدم فاعلية نظام الرقابة الداخلية في تلك البنوك هو الذي جرنا إلى تلك الأزمة وتداعياتها؟

تهدف الدراسة إلى تقييم فاعلية نظام الرقابة الداخلية في البنوك التجارية في الكويت، وتشخص أهم المعوقات التي تحول دون تحقيق رقابة داخلية فعالة في البنوك التجارية الكويتية، وقسم الباحث دراسته إلى قسمين، قسم نظري وقسم تطبيقي، في الجانب النظري تطرق إلى المفاهيم والعناصر الأساسية لنظام الرقابة الداخلية، أما الجانب التطبيقي فقد اعتمد الباحث على المنهج الوصفي والتحليلي وقد استخلص هذه النتائج : تتسم نُظُم الرقابة الداخلية في البنوك التجارية الكويتية وبشكل عام بمستوى متوسط من الفاعلية، بالإضافة إلى وضع توصيف وظيفي يحدد الواجبات التي تطلُبُها الوظائف من خلال الاعتماد على وجود هيكل تنظيمي واضح، وأخيرا استقطاب موظفين ذوي كفاءة عالية .

تتشابه الدراستين من جانب المتغير المستقل وهو فعالية نظام الرقابة الداخلية وتختلف الدراستين من حيث المنهج والمجتمع وهو البنوك ومكان الدراسة.

2-دراسة عامر صالح العرموطي، بعنوان مدي فعالية النظام الرقابة الداخلية في النشأة الصغيرة والمتوسطة، وهي رسالة ماجستير، قسم المحاسبة، كلية الأعمال ، جامعة الشرق الأوسط لموسم 2013/2012 وقد طرحت الإشكالية على شكل الآتي :**هل يوجد أنظمة رقابة داخلية في المنشأة الصغيرة ومتوسطة الحجم؟ هل تطبق أنظمة الرقابة الداخلية بفعالية في المنشأة الصغيرة والمتوسطة الحجم ؟**

لقد أظهرت النتائج أن المنشأة الصغيرة والمتوسطة الحجم في الأردن تطبق إلى حد ما أنظمة الرقابة الداخلية بفاعلية، وكذلك أظهرت أن المنشأة تواجه إلى حد ما معوقات تحد من مقدرتها على تطبيق أنظمة رقابة داخلية بفعالية، ويجب على الجهات الرقابية والتشريعية تطوير وزيادة القوانين التي من شأنها تزيد من إلزام المنشآت الصغيرة والمتوسطة بتطبيق أنظمة رقابة داخلية فعالة .

اتفقت الدراسة الحالية معها حول مجتمع الدراسة من خلال فعالية نظام الرقابة الداخلية في المنشأة الصغيرة والمتوسطة، وقد اختلفتا في منهج الدراسة وفي المكان، حيث درس عينة المؤسسات في الأردن، أما دراستنا فقد كانت عبارة عن دراسة حالة في مؤسسة .

المطلب لثالث : دراسات أخرى

1- دراسة عمر عزاوي وأمال مهوات بعنوان المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة : فرصة وتحدي للدول النامية (مع الإشارة لتجربة الجزائر) ، مقال في مجلة الباحث ، عدد 11 سنة 2012 ، والتي عالجت الإشكالية التالية : **مدى إمكانية تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟**

تهدف هذه الدراسة إلى تناول المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأحد أهم إنجازات مجلس معايير المحاسبة الدولية، فالتوجه الدولي نحو تبني تطبيق معايير المحاسبة الدولية أدى إلى ضرورة الاستفادة من هذه التجربة الدولية في إعداد نُظُم محاسبية مبسطة تراعي خصوصية الدول النامية وطبيعة نسيجها المؤسساتي الذي يتكون أغلبه من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومن أهم النتائج التي توصل إليها الباحث :

- ضرورة وجود محاسبة مالية في للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لاعتماد مختلف مستخدمي التقارير المالية لهذه المؤسسات على بنيتها المالية مما يعطي أهمية إضافية لتقاريرها المالية .

- تختلف الحاجات المحاسبية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن تلك الاحتياجات الخاصة بالمؤسسات الأخرى.

- تختلف الدراسة من حيث منهج الدراسة ومتغير الدراسة، حيث قام بقياس المعيار الدولي للتقرير المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2- دراسة فيحاء عبد الخالق يحي البكوع و منهل مجيد احمد بعنوان تفعيل نظام الرقابة الداخلية للحد من ظاهرة الفساد المالي والإداري في الوحدات الخدمية (دراسة نظرية تحليلية) ، مقال في مجلة الإدارة والاقتصاد عدد 92 سنة 2012وقد طرحت إشكالية التالية : **هل يمكن تشخيص وتحديد حالات الفساد المالي والإداري في الوحدات الخدمية من خلال تفعيل نظام الرقابة الداخلية فيها ؟**

الهدف من هذه الدراسة هو بيان فاعلية نظم الرقابة الداخلية في الحد من ظاهرة الفساد المالي والإداري في الوحدات الخدمية، وقد اعتمد الباحثان في إعداد البحث على المنهج الوصفي وقد تناولت الدراسة تحديد لمفهوم نظام الرقابة الداخلية وأهدافها وأنواعها فضلا عن تطرقها لمفهوم الفساد المالي والإداري وأنواعه وسبل الحد منه، وتوصل الباحث إلى جملة من النتائج لعل أهمها : الفساد المالي هو مجموعة من الانحرافات المالية المخالفة للقواعد والأحكام المالية، كما أن نظم الرقابة الداخلية تمثل إحدى الوسائل الهامة للحد من ظاهرة الفساد المالي والإداري ، كما إن هذه النظم تسعى إلى تحقيق الأهداف التالية في مختلف الوحدات الاقتصادية والمتمثلة كالأتي:

- فحص صحة البيانات المحاسبية وتحديد درجة دقتها .

- زيادة الكفاءة الإنتاجية للعمليات المختلفة .

- التمسك بالسياسات الإدارية والالتزام بها .

تختلف الدراستين من حيث المنهج ومتغيرات الدراسة وأدوات الدراسة .

خلاصة الفصل الأول :

من خلال هذا الفصل تعرفنا على نظام الرقابة الداخلية، بالإضافة إلى عموميات حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها في الاقتصاد الوطني، وتطرقنا إلى التدقيق في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفي المبحث الثاني تطرقنا إلى تقييم محافظ الحسابات لنظام الرقابة الداخلية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال التعرف على شروط فعالية نظام الرقابة الداخلية وطرق ومراحل تقييمها.

يمكن القول بأنه على إدارة أي مؤسسة إقامة نظام سليم للرقابة الداخلية، من مسؤولياتها المحافظة على هذا النظام والتأكد من سلامة تطبيقه، كما ينبغي عند تقييم أي نظام للرقابة الداخلية مراعاة الظروف والمحددات المتلازمة لبعض العناصر والعمليات التي تخلق مجال للتلاعبات.

إن الهدف من دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية هو حماية المؤسسات، أصولها وممتلكاتها من الضياع والإهمال، وذلك باستخدام مجموعة من الأدوات والوسائل الإدارية والمحاسبية والمالية التي تقوم بتقييم هذا النظام بصورة دقيقة وصحيحة .

الفصل الثاني:

دراسة حالة في

مـــــؤسسة سوفيا

تمهيد:

من خلال ما تناولنا في الفصل الأول حول أهمية نظام الرقابة الداخلية باعتبارها أداة فعالة لتقييم واقع الرقابة الإدارية والمحاسبية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومدى تحكمها في الإجراءات والسياسات الموضوعة، ودقة البيانات والمعلومات التي تتم مراجعتها من طرف محافظ الحسابات الذي يبدي رأيه النهائي حول وضعية المؤسسة، قمنا بإسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي بحيث قمنا بدراسة حالة في مؤسسة **سوفيا للصناعات الغذائية** "**مطاحن سوفيا** " **بولاية الوادي** وحتى نلم بالموضوع قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول : تقديم عام حول مؤسسة مطاحن سوفيا

المبحث الثاني : واقع نظام الرقابة الداخلية لمؤسسة مطاحن سوفيا

المبحث الأول : تقديم عام حول مؤسسة مطاحن سوفيا

من خلال هذا المبحث سنقوم بتعريف مؤسسة مطاحن سوفيا من خلال تقديم بطاقة حول المؤسسة موضوع الدراسة مع إظهار هيكلها التنظيمي و أهم أهدافها .

المطلب الأول : نشأة وتعريف المؤسسة محل الدراسة

تلعب الشركة الاقتصادية دورا كبيرا في تنمية وتطور الاقتصاد الوطني وخاصة القطاع الخاص، ومن بين هذه المؤسسات الخاصة نجد شركة سوف للصناعات الغذائية مطاحن "سوفيا" التي تمول السوق المحلية والمخابز .

وحتى يتسنى لنا معرفة ذلك قمنا بدراسة عملية وميدانية في تربصنا بالشركة المذكورة.

أولا – تعريف المؤسسة :

هي شركة تنتمي للقطاع الخاص تحمل اسم شركة سوف للصناعات الغذائية " مطاحن سوفيا " تم افتتاحها في 01 أفريل 2006 ، تقع الشركة في المنطقة الصناعية بدائرة البياضة في ولاية الوادي، تقوم بإنتاج مادة الفرينة بحمولات مختلفة أكياس 1 كيلو، 5كلغ ،10 كلغ ، 25 كلغ ، 50 كلغ ومادة النخالة في أكياس ذات حمولة 25 كلغ .

أما بالنسبة للموارد البشرية داخل الشركة فهي تنشط حاليا 46 عاملا ومِؤهلة للزيادة ، فجميع العمال يستأنفون عملهم بهذه الشركة حسب المدة القانونية للعمل الأسبوعي وهي 40 ساعة، أي ما يعادل 173.33 ساعة في الشهر، وهي موزعة على شكل ثماني ساعات في اليوم ، ضمن دوام مستمر خلال 6 أيام ، أما الراحة فتتمثل في يوم الجمعة، الراحة الأسبوعية، والأعياد الوطنية والدينية .

ثانيا – نشاطات المؤسسة :

يتمثل نشاط المؤسسة في النشاط الصناعي التجاري، حيث أنها تقوم بشراء القمح اللين من الوحدة الحكومية لتوزيع الحبوب الكائن مقرها بأوماش (بسكرة) حيث تزودها بالكميات المطلوبة من القمح، والنشاط الصناعي يتمثل في قيام المؤسسة بعملية طحن القمح ثم ينتج عنه مادتا الفرينة والنخالة، أما النشاط التجاري فيتمثل في عملية البيع بالجملة ونصف الجملة لمنتوجات المؤسسة .

الشكل رقم (2– 1) : مراحل عملية الإنتاج لمؤسسة مطاحن سوفيا

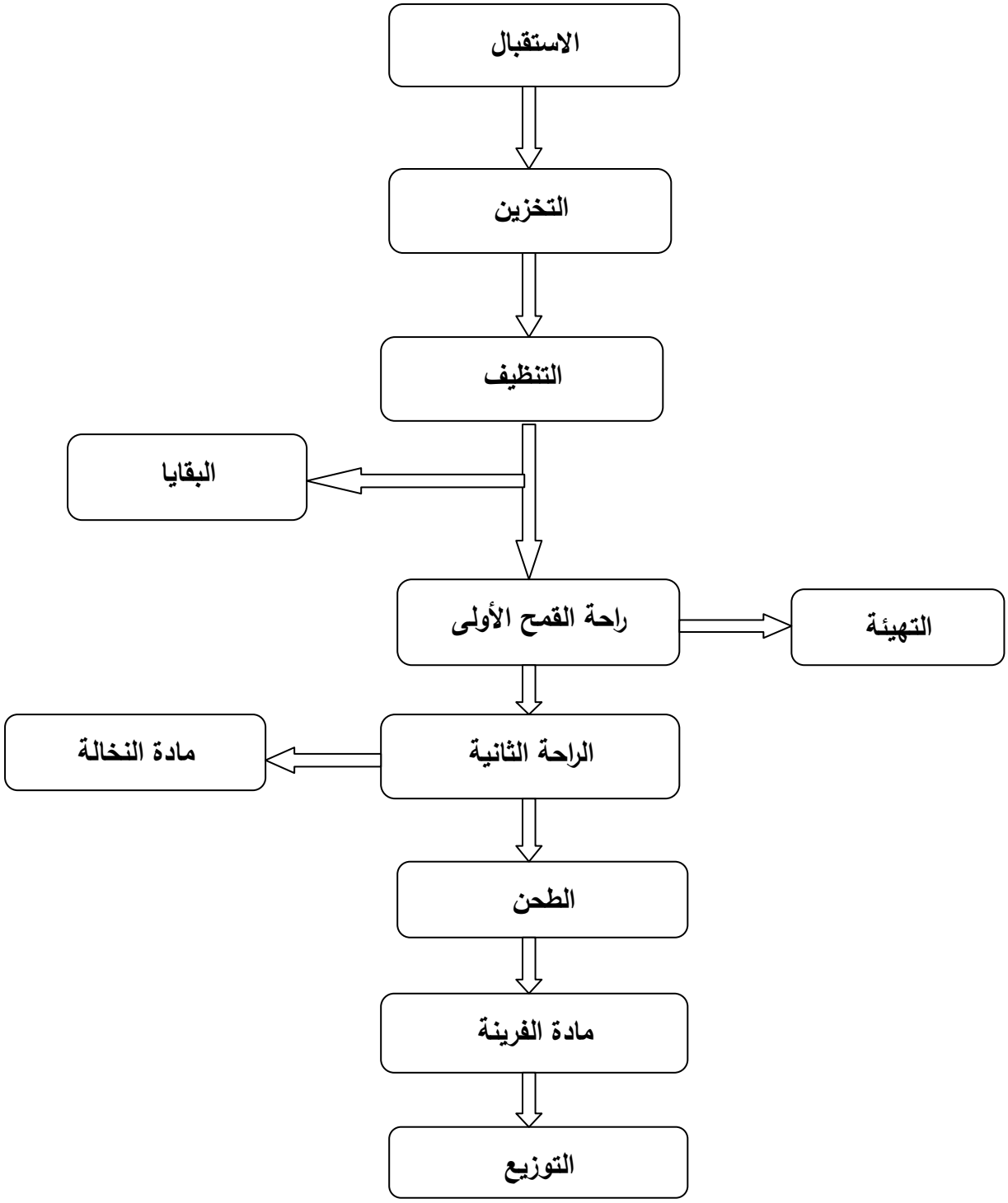

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على الوثائق المقدمة من طرف المدير التجاري

(بعض صور مؤسسة سوفيا)

ثالثا – أهداف المؤسسة :

تطمح مؤسسة سوفيا إلى توسيع نشاطها وتطويره بغية تلبية حاجات ورغبات الزبائن وزيادة الحصة السوقية

وتتمثل الأهداف فيما يلي :

– إنشاء مجمعات صناعية وتجارية لتصعد إلى منافسة المنتجات الأجنبية .

- بحث وتطوير سياستها التنافسية من خلال الإنتاج والتمويل والتوظيف والتخزين .

- العمل على البقاء والاستمرارية وتطور نشاطها ومكانتها في السوق.

- تهدف المؤسسة إلى توزيع المنتجات حسب الطلبيات في جميع أنحاء الوطن .

- الوصول إلى أكبر ربح ممكن وذلك عن طريق تحقيق أكبر قدر من الإنتاج بأقل التكاليف .

- ترقية وتنمية منتجات المؤسسة وإعطائها طابعا جديدا يمكنها من التغلب على المنافسة .

- تقليص نسبة البطالة بالمنطقة .

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي والإداري لمؤسسة مطاحن سوفيا

أولا – الهيكل التنظيمي و الإداري :

لضمان السير المحكم لنشاطاتها قامت مؤسسة سوفيا بإنشاء هيكل تنظيمي يسعى للقيام بكل الوظائف على أكمل وجه، ويُعتبر الهيكل التنظيمي المحدِّد والمنظِّم للمسؤوليات والسلطات وتقسيم العمل داخل المؤسسة، ويشتمل على مجموعة من المصالح والدوائر التالية :

1- الرئيس المدير العام :

هو المسؤول الأول عن الشركة وتتم أعماله بالتنسيق مباشرة مع مدير الإدارة العامة، وكذا المصالح المختلفة، ويشرف على :

- التخطيط للأهداف الإستراتيجية والتكتيكية للمؤسسة .

- التوقيع على الوثائق والقرارات .

- مراقبة النتائج التي حققتها المؤسسة والسعي إلى ترقيتها .

- حل المشاكل المتعلقة بالمؤسسة مع المحيط الخارجي .

- الممثل الرئيسي للمؤسسة في مختلف الأنشطة .

2- أمانة المدير :

وتضم كلا من السكرتاريا العامة ومساعده ومن مهامها:

- تلقى المعلومات مثل:المراسلات والمكالمات الهاتفية .

- القيام بتسجيل المعلومات على المستندات الخاصة بها ثم ترتيبها .

- تبليغ الأوامر والتعليمات الصادرة عن المدير.

- حفظ المراسلات الخاصة بالمدير.

3- مدير الإدارة العامة :

يقوم بالتنسيق مع المصالح المختلفة في الشركة، كما يحدد القرارات مع المجلس الإداري عبر اجتماعاته الدورية .

4- مصلحة التجارة :

تقوم بالإشراف على عملية الشراء للمواد الأولية والبيع، واستقبال طلبيات الزبائن، وهي المسؤولة عن بيع المنتوج داخل وخارج الولاية بحيث تقوم بـ :

- التفاوض وبيع المنتوج للزبائن .

- القيام بعمليات التموين والشراء .

- إعداد تقارير حول وضعية العملاء .

5- مصلحة المحاسبة والمالية :

تعتبر العمود الفقري للشركة ولها مكانة متميزة، وهي المسؤولة عن تحصيل الحقوق وتسديد الديون وتتابع العمليات وتضم كلا من :

* قسم المحاسبة والمالية : والذي يقوم بـ :

- تحصيل حقوق الزبائن بالتنسيق مع مصلحة التجارة .

- مراقبة التنفيذ المباشر للنواحي المالية والمحاسبية .

- جرد الموارد المالية المتوفرة والتسجيل المحاسبي .

- إعداد التقارير المالية السنوية .

- مراجعة الوثائق المحاسبية .

* قسم إدارة المستخدمين :

وهو مسؤول عن العمال وكيفية توظيفهم، ومعالجة الأجور والغيابات ومتابعة كل أمورهم وانشغالاتهم وطرحها على المجلس الإداري .

6 – مصلحة الإنتاج :

هدفها الأساسي إنتاج مادتي الفرينة والنخالة وفقا للبرنامج المعد مسبقا، والعمل على تحسين هذا الإنتاج بحيث يتماشى مع المقاييس الدولية المعمول بها.

وتنقسم هذه المصلحة إلى قسمين هما: قسم الإنتاج ، وقسم المخبر.

يتضمن قسم الإنتاج العدد الكبير من العمال الموزعين على مختلف ورشات الإنتاج ويهدف هذا إلى تنفيذ الهدف المسطر، أما المخبر فمهامه هي أن يأخذ العينات من المواد الأولية ويقوم بتحليلها من أجل معرفة مدى مطابقتها للمقاييس المعمول بها وإعطاء إشارة للطاحنة .

7– مصلحة الصيانة : تنقسم إلى قسم الصيانة وقسم الوسائل العامة.

* قسم الصيانة :

يقوم المسؤول بإصلاح وصيانة كل وسائل الإنتاج والإشراف على ورشة الميكانيك وإعداد برنامج سنوي للصيانة .

* قسم الوسائل العامة :

يعمل على المحافظة على أماكن العمل، وكذا نقل البضاعة وجلبها، وكذلك التكفل بنقل العمال في مهمة رسمية .

8– مصلحة التخزين :

تنقسم إلى :

* تخزين المواد الأولية : حيث تخزن القمح في حاويات كبيرة معينة ثم يوجه إلى الإنتاج .

* تخزين المنتج : يخزن في مخزون كبير يرأسه مسؤول عن دخول وخروج المنتج .

✓ الهيكل التنظيمي للمؤسسة

الشكل رقم (2-2) الهيكل التنظيمي للمؤسسة سوفيا

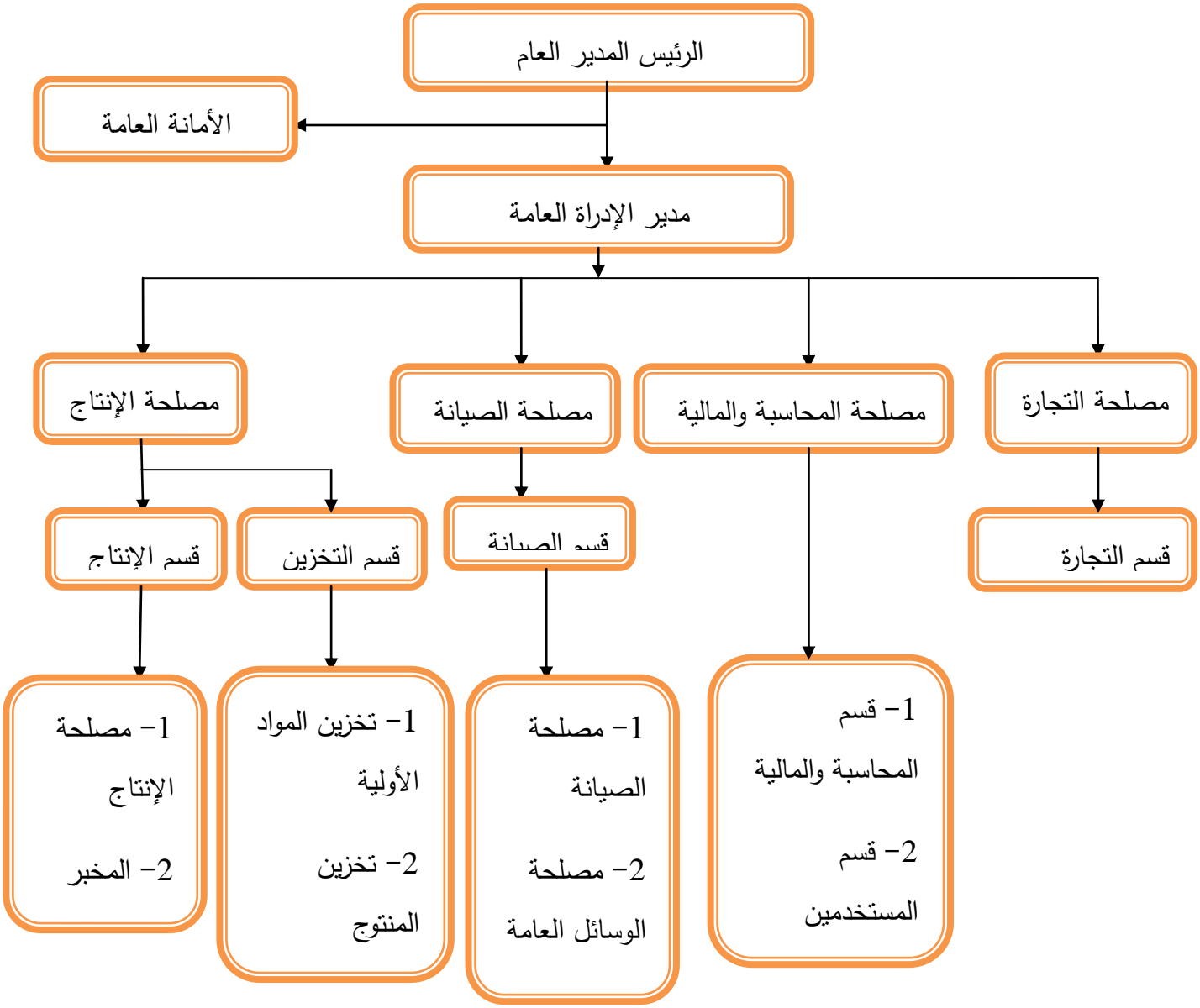

المصدر : من إعداد الطالبين اعتمادا على وثائق المؤسسة (مصلحة المستخدمين)

المطلب الثالث : الأدوات المستخدمة في الدراسة

أولا – المقابلة

قمنا بإجراء المقابلة مع العديد من مسؤولي المؤسسة، حيث كانت أول مقابلة مع رئيس مصلحة المالية والمحاسبة (بشير انصيرة) بتاريخ 21 جانفي 2018 وقد كانت أسئلة المقابلة تتمحور حول :

- الهيكل التنظيمي
- المبيعات
- المشتَرَيات
- المدفوعات
- المخزونات
- المقبوضات
- الرواتب وأجور المستخدمين
- الاتصال والمعلومات

ثانيا – قوائم الاستقصاء

قمنا بملأ قائمة استقصاء والتي تكون بطرح استفسار والإجابة عليها من طرف المسؤولين" بنعم " أو" لا " ويتضمن ملاحظة الطالب حول الإجابة كما يوضح في الجداول اللاحقة .

ثالثا – الوثائق والملاحظات

من أجل التقرب أكثر ومعرفة واقع نظام الرقابة الداخلية والوقوف على سير العمل خلالها، تم استخدام أداة الملاحظة خلال التواجد في مختلف المصالح ومراقبة الإجراءات العملية وطريقة العمل بين الموظفين، ثم دراسة وتحليل مختلف الوثائق المالية والمحاسبية والمخططات التنظيمية التي تنظم العمليات المختلفة بين المصالح من أجل الوصول إلى نتائج مهمة .

المبحث الثاني : واقع نظام الرقابة الداخلية لمؤسسة مطاحن سوفيا

بعد تعرفنا على المؤسسة محل الدراسة في المبحث الأول وبالاعتماد على الأدوات المستخدمة لجمع البيانات وذلك للحصول على نتائج جيدة في الدراسة الميدانية .

المطلب الأول : تقييم نظام الرقابة الداخلية

قمنا بتقييم نظام الرقابة الداخلية معتمدين على طرح أسئلة تخص جملة من الأنظمة الفرعية للنشاط داخل المؤسسة محل الدراسة في شكل جداول وهي كالآتي :

- الجدول الأول : المشتريات
- الجدول الثاني : المخزونات
- الجدول الثالث : المبيعات
- الجدول الرابع : المقبوضات النقدية
- الجدول الخامس : المدفوعات النقدية
- الجدول السادس : الرواتب والأجور

أولا – المشتريات

الجدول رقم (2– 3) : قائمة أسئلة المقابلة لنظام الرقابة الداخلية والمتعلقة بالمشتريات

الرقم	الأسئلة	الجواب		الملاحظات
		نعم	لا	
01	هل هناك قسم خاص بالمشتريات ؟	X		
02	هل هذا القسم مستقل تماما عن قسم الحسابات ؟	X		
03	هل يكفل النظام المحاسبي المتبع وجود طلبات شراء وأوامر توريد مسلمة عن كل عملية شراء ؟	X		
04	هل تعتمد هذه المستندات على رئيس قسم المشتريات ؟	X		
05	هل كل عمليات الشراء محصورة بقسم المشتريات ؟	X		
06	هل تتم العمليات عن طريق المناقصات ؟		X	
07	هل تعتمد أسعار الشراء على مسؤول بقسم المشتريات ؟	X		
08	هل هناك قسم خاص للاستلام والفحص ؟	X		
09	إذا كان الأمر كذلك هل يقوم هذا القسم بإعداد تقارير استلام وفحص عن كل طلب وارد ؟	X		
10	هل مثل هذه التقارير مسلسلة بالأرقام ؟	X		
11	هل ترسل صورة من تقرير الاستلام وتقرير الفحص ؟	X		
12	هل تطابق البيانات الواردة لكل من الفاتورة وطلب الشراء وأمر التوريد وإذن الاستلام ؟	X		
13	هل تتحقق المؤسسة من صحة الفاتورة من الناحية الحسابية قبل الصرف ؟	X		

14	هل تمسك المؤسسة يومية مستقلة للمشتريات ؟	X		
15	هل ترسل فواتير الشراء مباشرة لقسم المشتريات ؟	X		
16	هل هناك نظام فعال لتسجيل وتدقيق عمليات الاستلام الجزئي لصفقة شراء معينة ؟	X		
17	هل يعتمد صرف الفواتير من قبل موظف مسؤول ؟	X		
18	هل يقوم موظف قسم الحسابات بتسجيل قيد الشراء وفق اليومية المساعدة للمشتريات ؟	X		
19	هل ترفق بالشيك المحرر للمورد جميع المستندات المؤيدة لذلك ؟	X		
20	هل تعتمد جميع المردودات من مدير المشتريات بناءا على تقرير قسم الاستلام والفحص ؟	X		

ثانيا – المخزونات

الجدول رقم (2– 4) قائمة أسئلة المقابلة لنظام الرقابة الداخلية والمتعلقة بالمخزونات

الرقم	الأسئلة	الجواب		الملاحظات
		نعم	لا	
01	هل الموجود في المخازن تحت مسؤولية أمين المخزن ؟	X		
02	هل يقوم أمين المخزن بإعلام قسم الحسابات بالإدخالات و الإخراجات بموجب تقارير استلام وتقارير صرف ؟	X		
03	هل تصرف المواد بالمخازن بناءا على أوامر صرف كتابية ؟	X		
04	هل تتبع المؤسسة نظام الجرد المستمر بالنسبة للمواد والبضائع تحت التشغيل والتامة الصنع ؟		X	
05	هل ماسكو سجلات المخازن موظفون مستقلون عن أمناء المخازن ؟		X	

06	هل يجرى جرد فعلي دوريا لمطابقة الموجود الفعلي بالمخازن مع الأرصدة الدفترية بحيث يشمل جميع أنواع البضائع مرة على الأقل كل سنة ؟		X	
07	هل يقوم بالجرد الفعلي موظفون مستقلون عن أمناء المخازن ؟	X		
08	هل يشتمل نظام المخازن على إعداد تقارير دورية تقدم لرئيس المصلحة التجارية ؟	X		
09	هل هناك رقابة محاسبية دقيقة على البضاعة في المخازن ؟	X		
10	هل اختصاصات ومسؤوليات أمين المخازن محددة بوضوح في التنظيم الداخلي للمؤسسة ؟	X		
11	هل تخزن المنتجات في مكان واحد حسب نوعها ؟		X	
12	هل يقضي التنظيم الإداري للمؤسسة باستقلال أمناء المخازن عن قسم المشتريات وقسم المبيعات ؟	X		
13	هل توجد حسابات لكل صنف من المواد بقسم الحسابات ؟	X		
14	هل تعرض الفروق إن وجدت من الجرد الفعلي والدفاتر على شخص مسؤول لاعتمادها وتسويتها ؟	X		
15	هل يجري تقسيم وتسعير السلع بالمخازن من قبل لجنة مستقلة ومؤهلة ؟	X		

ثالثا – المبيعات

الجدول رقم (2– 5) : قائمة أسئلة المقابلة لنظام الرقابة الداخلية والمتعلقة بالمبيعات

الرقم	الأسئلة	الجواب		الملاحظات
		نعم	لا	
01	هل توجد رقابة على أوامر البيع ؟	X		
02	هل توجد رقابة على فواتير البيع من حيث الكمية والسعر وشروط البيع ؟	X		
03	هل تجرى مقارنة بين الطلب والكمية المرسلة ؟	X		
04	هل هناك رقابة محاسبية على مجاميع الفاتورة من حيث المبلغ والحروف كتابيا ؟	X		
05	هل تراقب الأسعار الوحدوية ؟	X		
06	هل هناك رقابة على التسجيل المحاسبي ؟	X		
07	هل يراقب التسلسل الرقمي لدفتر فواتير البيع ؟	X		
08	هل دفتر أذونات الإرسال مراقب ومرقم تسلسليا ؟	X		
09	هل تراقب الإمضاءات في الفاتورة للمصالح المعنية ؟	X		
10	هل هناك رقابة على شيكات الزبون ؟	X		
11	هل هناك مقارنة بين سجل المبيعات ودفتر الأستاذ ؟	X		
12	هل كل الفواتير مسجلة محاسبيا ؟	X		
13	هل هناك رقابة على الزبائن المتأخرين عن السداد ؟	X		
14	هل توجد رقابة على تسجيل المردودات ؟	X		
15	هل دفتر الزبائن مراقب ومرقم ؟	X		

رابعا – المدفوعات النقدية

الجدول رقم (2–6) : قائمة أسئلة المقابلة لنظام الرقابة الداخلية والمتعلقة بالمدفوعات النقدية

الرقم	الأسئلة	الجواب		الملاحظات
		نعم	لا	
01	هل توجد مراقبة للمبالغ المدفوعة مع مبالغ الفواتير؟	X		
02	هل توجد مراقبة لقيود التسجيل المحاسبي للمدفوعات ؟	X		
03	هل توجد رقابة على الأرصدة الدائنة للعملاء ؟	X		
04	هل توجد رقابة على وسائل السداد (شيكات) من حيث المبلغ والإمضاء ؟	X		
05	هل توجد مقارنة بنكية ؟	X		
06	هل هناك مراجعة لمجاميع المدفوعات في دفتر الأستاذ وميزان المراجعة ؟	X		
07	هل يوجد جرد مفاجئ للخزينة ؟	X		
08	هل عالج الفروقات ؟	X		
09	هل يتم مراقبة معدلات الصرف للمدفوعات بالعملة الصعبة ؟	X		
10	هل توجد مراجعة للقيود المحاسبية للمدفوعات ؟	X		
11	هل تراقب الإمضاءات على الشيكات ؟	X		
12	هل تجري مقارنة بين تواريخ الدفع وتواريخ الكشف البنكي ؟	X		
13	هل دفتر الشيكات مراقب ومحفوظ ؟	X		
14	هل تراقب الشيكات الملغاة ؟	X		

خامسا – المقبوضات النقدية

الجدول رقم (2–7) : قائمة أسئلة المقابلة لنظام الرقابة الداخلية والمتعلقة بالمقبوضات النقدية

الرقم	الأسئلة	الجواب		الملاحظات
		نعم	لا	
01	هل تتم مراجعة مبالغ فواتير البيع مع المبالغ المقبوضة ؟	X		
02	هل تجري مقارنة بنكية بين المقبوضات المدونة في اليومية والكشف البنكي ؟	X		
03	هل دفتر المقبوضات موجود ومراقب ؟	X		
04	هل تجري جردا محاسبيا للمقبوضات ؟	X		
05	هل تجري مراجعة بين المقبوضات وديون العملاء ؟	X		
06	هل هناك رقابة على أوراق القبض ؟	X		
07	هل تجري مقارنة بينها وبين جدول المقبوضات ؟	X		
08	هل يوجد دفتر ايصالات القبض ؟	X		
09	هل هو مطابق للمقبوضات الفعلية ؟	X		
10	هل يوجد جرد مفاجئ للخزينة ؟	X		
11	هل يتم إشعار الزبائن المتأخرين عن الدفع ؟	X		
12	هل تتم مراجعة مؤونة العملاء المشكوك فيهم ؟	X		
13	هل كل الشيكات المقبوضة مسجلة في دفتر الخزينة ؟	X		
14	هل توجد رقابة على المقبوضات بالعملة الصعبة ومقارنتها بسعر الصرف ؟	X		

سادسا – الرواتب والأجور

الجدول رقم (2– 8) : قائمة أسئلة المقابلة لنظام الرقابة الداخلية والمتعلقة بالرواتب والأجور

الرقم	الأسئلة	الجواب		الملاحظات
		نعم	لا	
01	هل يوجد نظام آلي لإعداد للأجور ؟	X		
02	هل توجد بطاقة متابعة للحضور اليومي ؟	X		
03	هل توجد مراجعة لطريقة إعداد الأجور ؟	X		
04	هل هناك مقارنة بين الكشوفات المنجزة وعدد العمال بالشركة ؟	X		
05	هل هناك رقابة على ساعات العمل ببطاقة التنقيط وكشف الأجور ؟	X		
06	هل يتم تحيين الأجور وفق التغيرات ؟	X		
07	هل هناك مراجعة لمجاميع دفتر الأجور ؟	X		
08	هل هناك مطابقة بين دفتر الأجور و المدفوعات ؟	X		
09	هل هناك رقابة على السلفيات للعمال ؟	X		
10	هل هي مراقبة لكشف الأجور ؟	X		
11	هل هناك مقارنة بين كشف الأجور و دفتر الأجور ؟	X		
12	هل هناك مقارنة لدفتر الأجور وحسابات مصاريف المستخدمين؟	X		
13	هل توجد مراجعة محاسبية و بيانية للرواتب والأجور ؟	X		
14	هل نظام إعداد الأجور فعال ؟	X		
15	هل توجد رقابة على غلق حساب السلفيات للعمال ؟	X		
16	هل توجد رقابة على إجراءات التسجيل المحاسبي ؟	X		

المطلب الثاني : مناقشة و تحليل نتائج

أولا) مناقشة نتائج

من أجل التأكد من صحة ومصداقية هذه الإجابات، كان يجب اختبارها في الواقع وذلك عن طريق اختيار عينة من الوثائق الإدارية والمحاسبية ومتابعة سير هذه الوثائق من بداية العملية إلى نهايتها.

1- تقييم الإجراءات التنفيذية في العمليات المتعلقة بوظائف الشراء والتخزين والبيع :

❖ **المخزون :**

- سجل دخول وخروج المواد الأولية إلى المخزن : حيث يتم حساب الكمية المستلمة من المورد إلى المؤسسة بعد التحقق مع أمر الشراء ، يتم إدخال السلع إلى المخزن وتسجيلها في دفتر خاص .

- يتم إبلاغ مصلحة التجارة بمختلف التغيرات في المخزون من دخول وخروج وتسجيلها في دفاتر خاصة.

- سجل دخول وخروج المواد المنتجة من المخزن : ترسل السلع إلى المخزن وفق وثيقة تسلم من طرف مسؤول الإنتاج، ويتم إخراج السلع عن طريق وصل إخراج يرسل من طرف وكيل المبيعات.

❖ **المبيعات :** عمليات البيع

1- مراحل عملية البيع : يتم استعمال العديد من الوثائق في عملية البيع تتمثل فيما يلي :

- ✓ وصل الطلب : هي وثيقة بيان عن سلعة (النوع ، الكمية ، السعر) التي يرغب الزبون بشرائها الملحق رقم(3)
- ✓ وصل تسليم : يحدد فيها نوع السلعة وكميتها التي توجه للمخزن (4) .
- ✓ فاتورة البيع : تتضمن تفاصيل عملية البيع (5) .
- ✓ طلب بالدفع : عند تسديد قيمة السلعة الملحق رقم (6) .
- ✓ وصل الاستلام : عند تقديم السلعة الملحق رقم (7) .

- يتم استقبال طلب الشراء من الزبائن في مصلحة التجارة ويتم تسجيله ، ويخضع للفحص من قبل المدير التجاري .

- عند التأكد من توفر السلع يتم إرسال نموذج الطلب إلى أمين المخزن ليقوم بتحرير وصل بالتسليم .

- يقوم وكيل المبيعات بكتابة فاتورة البيع ويتم الأمر بالنقل وإعداد وصل الطريق للناقل ثم عملية الشحن.
- ترسل كل الفواتير إلى مصلحة المالية والمحاسبة للتسجيل في دفتر اليومية من طرف محاسب.

الجدول رقم (2– 9) يوضح مراحل عملية البيع في مؤسسة مطاحن سوفيا :

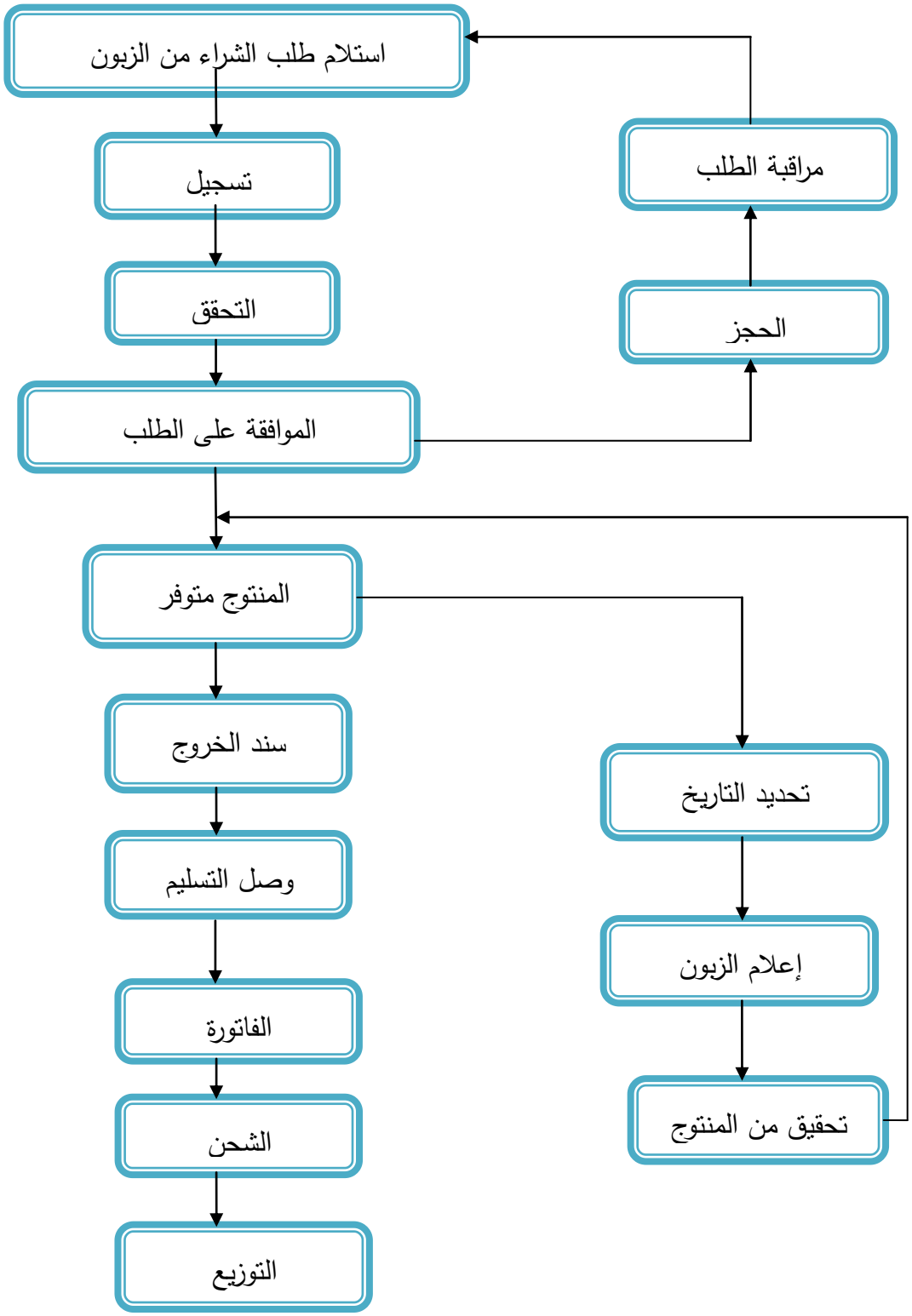

المصدر : من إعداد الطالبين بناء على الوثائق المقدمة من طرف المدير التجاري

2- تطور رقم الأعمال :

من خلال الاطلاع على ميزانية المؤسسة خلال ثلاث سنوات (2014- 2015- 2016) قمنا بإعداد الجدول التالي :

الجدول رقم (2- 3) إحصائيات حول رقم الأعمال و الكمية المنتجة خلال ثلاث سنوات

الموسم / البيان	2014	2015	2016
رقم الأعمال(دج)	503510350.00	416427600.00	402049000.00
الكمية المنتجة(طن)	265000.00	219172.00	211604.00
صافي الأرباح	5793783.00	6503487.00	4845061.00

المصدر : من إعداد الطالبين اعتمادا على المعلومات المقدمة من محاسب المؤسسة

ميزانيات سنة (2014- 2015- 2016) الملحق رقم 1- 2

من خلال الجدول نستنتج أن في سنة 2015 انخفض رقم الأعمال بنسبة تقدر ب 1.72 % مقارنة بسنة 2014 ، وفي سنة 2016 نلاحظ انخفاض طفيف في رقم الأعمال تقدر ب 0.34 % مقارنة بسنة 2015 ويمكن إرجاع ذلك إلى الأزمة المالية التي تمر بها الجزائر ويعود هذا التذبذب في الكمية المنتجة إلى نقص التمويل بالمادة الأولية (القمح) ويعود ذلك إلى التحكم في كمية القمح الممنوحة من طرف تعاونية الحبوب بعد سياسة التقشف التي أعلنت عنها الجزائر.

ومن خلال الجدول نلاحظ زيادة في قيمة الأرباح في 2015 مقارنة بالسنة 2014 بالرغم من انخفاض الكمية المنتجة من السلع يرجع ذلك إلى زيادة الطلب في السوق مع زيادة في الأسعار.
ونلاحظ في سنة 2016 انخفاضا في الأرباح يصاحبه نقص في الكمية المنتجة ويمكن إرجاع ذلك إلى نقص الطلب في السوق .

❖ **المشتريات** : تم إسناد عملية الشراء إلى المدير التجاري .

2 - تقييم الإجراءات التنفيذية في العمليات المتعلقة بالجوانب الإدارية والمحاسبية:

الرقابة المحاسبية :

- يقوم المحاسب بمراقبة المبالغ المدفوعة مع مبالغ الفواتير .
- تتم مقارنة بين سجل حسابات و حساب في البنك من طرف مدير مصلحة المالية .
- يتم استعمال الإعلام الآلي للتسجيل المحاسبي والتسجيل اليدوي .
- يقوم المدير العام بالإمضاء على جميع الشيكات .
- يتم تسجيل كل الشيكات المقبوضة في سجل الخزينة ويتم دفعها في الحساب البنكي للمؤسسة

وكما تتوفر المؤسسة على مجموعة من الدفاتر المحاسبية نذكر منها:

- سجل الجرد العام .
- سجل الحسابات العامة centralisateu .
- دفتر اليومية .
- دفتر الأستاذ .
- سجل خاص بأجور الموظفين مؤشر من طرف المحكمة .
- إعداد تقرير حول الوضعية المالية العامة للمؤسسة في كل شهر ترسل للمدير العام.

الرقابة الإدارية :

- تتوفر المؤسسة على هيكل تنظيمي كفء .
- يتم عقد اجتماعات نظامية لمسؤولي الإدارة لوضع السياسات والأهداف ومراجعة إنجازات المؤسسة .

– تتوفر المؤسسة على مجموعة متكاملة من الدفاتر والسجلات ودليل مبوب للحسابات ومجموعة من المستندات تفي باحتياجات المؤسسة يدويا وإلكترونيا .

– للمؤسسة نظام ملائم للمعلومات والاتصالات لإيصال المعلومات لكافة الموظفين تتوفر المؤسسة على عديد من السجلات الإدارية وهي :

- السجلات المصادق عليها من المفتشية العامة للعمل تتمثل فيما يلي :

1– سجل خاص بدخول وخروج الموظف يحدد مدة العمل في المؤسسة .

2– سجل خاص بالعطلة السنوية .

3– سجل الإنذار .

4– سجل حوادث العمل .

5– سجل التوقفات التقنية .

كما تحتوي المؤسسة على سجلات أخرى توحي بوجود رقابة داخلية على المؤسسة :

– سجل خاص بدخول أي زيارة داخل المؤسسة، يدون فيها وقت الدخول والخروج من المؤسسة .

– سجل دخول وخروج شاحنات نقل البضائع الناقلة للمواد الأولية وتسجيل الكمية المحمَّلة .

– سجل البريد الوارد والصادر.

– سجل خاص بالتوقيت ودخول وخروج العمال في المؤسسة .

3) الحماية والأمن :

– توفر المؤسسة حماية ضد أجهزة الإعلام الآلي بوضع رقم سري لكل جهاز داخل المؤسسة إلا لمستعملي الجهاز.

– توفر المؤسسة الحماية الخارجية بوضع كاميرات مراقبة في جميع أنحاء المؤسسة .

– وجود حماية كافية ضد الحرائق على هيكل المؤسسة .

ثانيا) تحليل نتائج تقييم نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة

باستخدامنا لقوائم الاستقصاء ومن خلال نتائج المقابلة والملاحظة وهذا للحكم على مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية المطبق قمنا بتحديد جملة من نقاط القوة ونقاط الضعف وهي كما يلي :

- ✓ **تحليل نتائج تقييم نظام الرقابة الداخلية لوظائف الشراء والتخزين و البيع**

1- نقاط قوة نظام الرقابة الداخلية :

* وجود تنظيم محكم لعمليات الشراء والبيع والتخزين في المؤسسة .

* تأمين التدفق المنتظم للمواد داخل المؤسسة من طرف الإدارة .

* الحصول على السلع والخدمات بالكمية والجودة المتفق عليها مع الموردين .

* الاستعمال الإيجابي لأجهزة الإعلام الآلي في تحسين مختلف العمليات، مثل معرفة ما إذا كان الزبون يملك ملفا لدى المؤسسة أو لا .

* وجود ترتيب وبرمجة لطلبيات الزبائن لكسب ثقتهم وتجنب التأخير في استلام طلباتهم .

* متابعة الزبائن الذين لم يسددوا المبالغ المحصلة عليهم واتخاذ ما يلزم من إجراءات قانونية .

* التسجيل المحاسبي من طرف المحاسب لا يتم إلا بتوفر الوثائق الثبوتية التي يتلقاها من الأقسام المعنية بوظيفة الشراء والبيع والتخزين.

* وجود تقسيم المهام على مستوى الأقسام وهذا التقسيم يمكن من محاسبة الموظفين في حالة تقصير في أداء أعمالهم.

* إعداد وتحضير وسائل المحافظة على المخزون .

2 -نقاط ضعف نظام الرقابة الداخلية :

* وجود المخزون في عدة أماكن مختلفة مما يؤدي إلى صعوبة الرقابة الفعلية .

* عدم استعمال أنظمة الرقابة على المخزون وهذا للكشف على أي ركود أو تراكم في المخزون أو في أي اختلافات أو استهلاك غير عادي .

* عدم استعمال الترقيم المتسلسل والألوان المتباينة للوثائق في عمليتي الشراء والبيع، وعدم توفرها على كافة المعلومات الضرورية يجعل من الصعب الرجوع إلى هذه الوثائق للتحقق والمحاسبة عن أعمال الاختلاس والسرقة إن حدثت .

✓ **تحليل نتائج تقييم نظام الرقابة الداخلية للمقبوضات والمدفوعات**

1- نقاط قوة نظام الرقابة الداخلية :

* وجود مراقبة للمبالغ المدفوعة مع مبالغ الفواتير تساعد على اكتشاف الأخطاء والتلاعبات التي تقع .

* وجود مراقبة لقيود التسجيل المحاسبي للمدفوعات تساعد على التأكد من صحة المعلومات الواردة في القوائم المالية.

* وجود مطابقة لمبالغ فواتير البيع مع المبالغ المقبوضة يساهم في تقليل الأخطاء .

* وجود دفتر مراقب للمقبوضات .

* وجود دفتر إيصالات القبض يساعد على مطابقة المقبوضات الفعلية مع المسجلة محاسبيا .

* وجود رقابة على وسائل السداد [شيكات] من حيث المبلغ والإمضاء؛ حيث يجب تعيين شخص على الأقل للتوقيع على الصكوك الصادرة على أن تكون توقيعاتهم معتمدة في المصارف .

2- نقاط ضعف نظام الرقابة الداخلية :

* كشف المقاربة البنكية معد وموقع من قبل نفس الطرف .

* عدم إجراء عملية المطابقة للمقبوضات بالعملة الصعبة وسعر صرفها عند تاريخ التحصيل أي عدم تقدير فروق الصرف بين التواريخ .

* المقاربة البنكية ودفتر المبيعات للعملاء يجرى إعدادها من طرف نفس الشخص وموقع من طرفه في غياب رقابة لاحقة أو ازدواجية لعمل المقاربة البنكية .

* غياب المتابعة الدورية لتحصيل ديون العملاء تحت طائلة الإفلاس.

ثالثا : تحليل نتائج تقييم الرقابة الداخلية للرواتب والأجور

1- نقاط قوة نظام الرقابة الداخلية :

* نظام التحفيز للعمال عن طريق تطبيق نظام العلاوة الفردية والجماعية مع وجود قسم للشؤون الاجتماعية.

* وجود نقابة عمال الشركة مما يجعلها تسهر على حقوق العمال.

* استخدام ساعات الضبط بالشركة لإثبات ساعات العمل الفعلية.

2- نقاط ضعف نظام الرقابة الداخلية :

* عدم استلام كشف الأجور الشهرية والإمضاء من طرف العمال، مما قد يسبب في حالة من حالات عدم الرضا خاصة جانب العلاوات المتغيرة.

* عدم تحسين كشف الأجور بالتنسيق مع الترقيات الجديدة.

* دفتر العطل السنوية يحمل عطل لسنوات ماضية لبعض العمال.

المطلب الثالث : تفعيل تقييم محافظ الحسابات حول نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة

بهدف تصميم وزيادة فعالية نظام الرقابة الداخلية وسن القرارات المتخذة في المؤسسة، ومن أجل تقييم تفعيل رأي المدقق الذي يقوم باكتشاف نقاط القوة ونقاط الضعف وتقديم التوصيات للإدارة العليا على شكل تقرير نهائي حول مراجعة النظام المتبع وتتمثل تقاريره فيما يلي :

1- تقرير المصادقة على الحسابات السنوية .

2- تقديم القوائم المالية .

3- التعليق على القوائم المالية (الملاحظة) .

فبعد إطلاعنا على نقاط القوة ونقاط الضعف لوظائف (الشراء والتخزين والبيع ، المقبوضات والمدفوعات، الرواتب والأجور) ومن خلال فحص محافظ الحسابات المنظم للبيانات المحاسبية المثبتة في السجلات والدفاتر والقوائم المالية بقصد إبداء رأي فني محايد عن مدى صحة أو دقة هذه البيانات ودرجة الاعتماد عليها، وعن مدى دلالة القوائم المالية والحسابات الختامية التي أعدتها المؤسسة عن نتيجة أعمالها من ربح

أو خسارة، قام محافظ الحسابات بفحص ميزانية 2016 لمؤسسة سوفيا وقام بإعداد تقريره مبديا رأيه بتحفظ كالتالي :

- تبني إجراء التسيير الداخلي بما فيه الجرد المادي للاستثمارات والمخزونات من أجل تحليل الفوارق الممكنة

الملحق رقم (08- 09- 10) كما أوصى المؤسسة بضرورة الرجوع إلى المادة رقم 10 من القانون التجاري في الباب الثاني والتي تنص على أن تجري جردا سنويا لعناصر الأصول وخصوم المؤسسة .

المادة10:يجب عليه أيضا أن يجري سنويا جردا لعناصر أصول وخصوم مقاولته وأن يقفل كافة حساباته بقصد إعداد الميزانية وحساب النتائج وتنسخ بعد ذلك هذه الميزانية وحساب النتائج في دفتر الجرد

وجب على المؤسسة تفعيل تقييم محافظ الحسابات لنظام الرقابة الداخلية، وذلك باستغلال نقاط القوة لمختلف الوظائف واستثمارها بما يطور أداء المؤسسة، تحقيقا لأهدافها والتعامل مع نقاط الضعف وتفعيلها والعمل على تحسينها، مع اتخاذ الإجراءات التصحيحية ومنع حدوث الأخطاء، حماية لأصولها والمحافظة عليها ضد الأخطار.

لكن من خلال ملاحظتنا وجدنا أن المؤسسة لا تأخذ بعين الاعتبار بملاحظة محافظ الحسابات في بعض الأحيان، وذلك لأن رأي محافظ الحسابات لا يؤثر بشكل كبير على عمل ونشاط المؤسسة حسب تقدير مسيِّرِي المؤسسة، مما يبين أن هناك تقدير لمصالح خاصة من الطرفين، وهذا يؤثر على تفعيل تقييم حقيقي لنظام الرقابة الداخلية للمؤسسة.

خلاصة الفصل الثاني :

لقد سمحت لنا الدراسة التطبيقية التي أجريناها على مستوى مؤسسة مطاحن سوفيا بالوادي من الاطلاع على مجريات نظام الرقابة الداخلية، حيث قمنا بتوظيف مختلف المعارف التي تطرقنا إليها في الجانب النظري حول تقييم نظام الرقابة الداخلية، والوقوف على مختلف القوانين والإجراءات التي يقوم عليها هذا النظام لمعرفة مراكز قوته والتركيز عليها، وتجنب نقاط ضعفه والسعي لتحسينها، وذلك من خلال تقييم محافظ الحسابات الذي أبدى رأيه في تقريره النهائي، حيث توصلنا إلى أن المؤسسة تمتلك نظام رقابة جيد يستمد قوته من خلال الالتزام بالإجراءات والسياسات المسطرة من قبل المؤسسة، وهذا ما يساعدها في اتخاذ القرارات الرشيدة، لكن في غياب تفعيل حقيقي لتقييم محافظ الحسابات لنظام الرقابة الداخلية في بعض الأحيان من قبل المؤسسة.

الخاتمة

تسعى المؤسسات لحماية ممتلكاتها وحقوقها خصوصا مع كبر حجمها وتشعبها، وذلك حفاظا على بقائها واستمرارها، مما يستوجب ضرورة وضع نظام –فعال– للرقابة الداخلية كفيل بحماية حقوق هذه المؤسسات وأصولها من مختلف أعمال التلاعب والإهمال، وبالتالي ضمان سير عملياتها وسلامة العمليات المحاسبية والوثائق المالية من حالات الأخطاء والغش والتزوير ومنع الاختلاس.

ومن خلال هذا البحث حاولنا إبراز الجوانب العامة المتعلقة بموضوع الرقابة الداخلية، ولمسنا أنها جد ضرورية في حماية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كونُها تضمن للإدارة تحقيق عدة أهداف، تتمثل في حماية أصولها والمحافظة عليها ضد الأخطار، وضمان دقة البيانات المحاسبية والمالية، بحيث يمكن الاعتماد عليها وضمان الاستجابة للسياسات الموضوعة من خلال إعداد تقارير دورية عن نتائج الأنشطة، وكذا ضمان الاستخدام الاقتصادي الكفء لمواردها، كما يوفر هذا النظام الضمانات الكافية بان المعلومات المحاسبية التي يتم استخدامها في اتخاذ القرار يمكن الاعتماد عليها باعتبارات ذات مصداقية عالية، مما يستدعي تقييم هذا النظام بشكل واف ومفصل من خلال تقييم محافظ الحسابات، مبديا رأيه حول نظام الرقابة الداخلية.

وفي هذا الصدد ومن خلال الدراسة الميدانية لمؤسسة سوفيا برز لنا وجود نظام رقابة جيد، يدل عليه التزام العاملين بالمؤسسة بجميع اللوائح والتعليمات والإجراءات الموضوعة من طرف الإدارة .

وبعد معالجتنا وتحليلنا لمختلف جوانب الموضوع في الفصلين السابقين، توصلنا للنتائج مع مجموعة من المقترحات.

نتائج اختبارات الفرضيات :

1- إختبار الفرضية الأولى : تحترم مؤسسة سوفيا اللوائح و التنظيمات بغية تحقيق أهدافها المتعلقة بضمان صحة البيانات والمعلومات، وكذا التزام الموظفين بالقوانين والتعليمات الإدارية المرسومة ، حماية لأصول المؤسسة والارتقاء بالكفاءة الإنتاجية، وتوفير مصادر المعلومات التي يُعتمد عليها كأساس للحكم على مدى نجاعة المؤسسة .

2- اختبار الفرضية الثانية : إن احترام إمكانيات وحجم المؤسسة عند تصميم نظام الرقابة الداخلية يعتبر الركيزة الأساسية لتجسيد الأهداف من وراء إنشاء النظام، فمن خلال التقييم الفعال لمحافظ الحسابات لنظام الرقابة الداخلية نستطيع الحصول على معلومات محاسبية خالية من الأخطاء وكذا اكتشاف نقاط قوة يجب استغلالها، ونقاط ضعف يجب تصحيحها.

3- اختبار الفرضية الثالثة : من خلال الدراسة لاحظنا أن محافظ الحسابات من خلال تقييمه لنظام الرقابة الداخلية لمؤسسة سوفيا أبدى رأيه وقدم ملاحظاته، ويتوجب على المؤسسة التجاوب معها .

4 - اختبار الفرضية الرابعة : من خلال دراسة تفعيل تقييم محافظ الحسابات لنظام الرقابة الداخلية وجدنا انه يوجد هناك تقييم لنظام الرقابة الداخلية، لكن لا يوجد تفعيل حقيقي لرأي محافظ الحسابات فالمؤسسة لا تأخذ –أحيانا– بعين الاعتبار رأي محافظ الحسابات إذ تعتبره مجرد رأي لا يؤثر على عمل

واستمرارية المؤسسة كونه لا يضر بسمعة وسيرورة عمل المؤسسة، ولهذا فالمؤسسة تعتبره تقريرا عاديا غير مؤثر .

النتائج العامة المتوصل إليها:

من خلال هذه الدراسة الميدانية توصلنا إلى النتائج التالية :

- ✓ إن الرقابة الداخلية هي مجموعة الإجراءات والقوانين التي تضعها الإدارة لضمان السير الحسن لعملياتها المالية والإدارية وضمان استقرارها ، إذن فهو ضرورة حتمية في جميع المؤسسات .
- ✓ يكمن الهدف الرئيسي للرقابة الداخلية في ضمان صحة البيانات والمعلومات ، التي سيُعتمد عليها كأساس للحكم على مدى نجاعة المؤسسة ، كما تعبر عن مدى قدرة المؤسسة في حماية ممتلكاتها.
- ✓ إن احترام إمكانيات وحجم المؤسسة عند تصميم نظام الرقابة الداخلية يعتبر الركيزة الأساسية لتجسيد الأهداف من وراء إنشاء هذا النظام، فهو يعتبر كوسيلة وقائية يقلل من احتمال الوقوع في الأخطاء .
- ✓ يقوم المراجع باكتشاف نقاط القوة والضعف وإبرازها في تقريره الموجه للإدارة العليا عن طريق قيامه بتقييم نظام الرقابة الداخلية من حيث تصميمه ومدى فعاليته ، فالمراجعة تعمل على منع وتقليل حدوث الأخطاء وتسعى للحد من الإسراف والضياع، الشيء الذي يزيد من الكفاءة والفعالية، وبالتالي زيادة الأرباح المسجلة من طرف المؤسسة.
- ✓ إن الحكم على فعالية أي نظام للرقابة الداخلية لا يتم إلا من خلال تقييم المكونات الأساسية له، سواء في المجال الإداري ، المحاسبي وهذا ما كانت تمتاز به مؤسسة مطاحن سوفيا .
- ✓ تواطؤ بعض محافظي الحسابات مع المؤسسات وتقديم صورة مخالفة للحقيقة خدمة لمصالح خاصة للطرفين وأحيانا بغية تحسين الصورة لدى مستخدمي القوائم المالية قصد الحصول على منافع معينة.
- ✓ المؤسسات الاقتصادية لا تأخذ على محمل الجد برأي محافظ الحسابات لأنه في غالب الأحيان يتم إعداد القوائم المالية بالاتفاق مع المدقق الداخلي الذي تضع فيه المؤسسة ثقة كبيرة وتستطيع التأثير فيه ولهذا المؤسسات لا تأخذ بعين الاعتبار أراء محافظي الحسابات . و بدورهم محافظي الحسابات يراعون استمرارية العقود و العملاء في أدائهم

المقترحات :

- ✓ العمل على جعل نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة أكثر تكاملا وانسجاما من خلال تطوير الأنظمة الفرعية الأساسية المتعلقة بالجوانب الإدارية ، المحاسبية والمالية.
- ✓ الإحساس بالمسؤولية وروح العمل وتفعيل الجانب الأخلاقي لدى جميع الأطراف من مؤسسات ومحافظي الحسابات .

- ✓ ضرورة الاهتمام بأقسام الرقابة الداخلية من خلال استقطاب العدد الكافي من الأفراد المؤهلين علميا وعمليا، وتدريب كافة الموظفين على فهم السياسات والإجراءات المتعلقة بنظام الرقابة الداخلية وربطها بأعلى سلطة في الوحدة الاقتصادية لإعطائها القدر الكافي من الاستقلال .
- ✓ يجب على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مواكبة التطورات في نظام الرقابة الداخلية للحفاظ على النمو والاستمرارية.
- ✓ إلزامية توفر دليل العمل داخل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، قصد تحديد واجبات ومسؤوليات كل فرد داخل المؤسسة.
- ✓ نقترح على كل من الوزارة المسؤولة عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والوزارات التي تدخل مهامها ضمن التنمية المستدامة بتوثيق الصلة مع الجامعات ومراكز البحث العلمي من أجل الوصول إلى النماذج التي تسمح باستغلال خصائص هذه المؤسسات في التحقيق الفعلي للتنمية المستدامة والتنمية المحلية المستدامة .
- ✓ حتى يكون نظام الرقابة الداخلية فعال يجب على المؤسسة الأخذ بعين الاعتبار التوصيات التي يوردها محافظ الحسابات .
- ✓ حتى يتسنى لمحافظ الحسابات إصدار رأي صادق عن الحالة المالية للمؤسسة يجب عليه أن يتحلى بالنزاهة عند تنفيذ المراجعة دون اعتبار لأي مصلحة أو ربح قد يؤثران على استقلاله و موضوعيته .

آفاق البحث :

- أثر المراجعة الخارجية على تفعيل نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة .
- تفعيل تقييم نظام الرقابة الداخلية من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .
- دور نظام الرقابة الداخلية في تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

قائمة المراجع

أ- الكتب :

1- عطا الله أحمد سويلم الحسبان ، **الرقابة الداخلية والتدقيق في بيئة تكنولوجيا المعلومات** , الطبعة الأولى ، دار الراية للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2009 .

2- زين يونس ، عوادي مصطفى ، **المراجعة الداخلية وتكنولوجيا المعلومات وفق معايير المراجعة الدولية** ، الطبعة الأولى ، بن موسى للنشر و التوزيع ، الجزائر، 2010 .

3- محمد بوتين ، **المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2003 .

4- عبد الرزاق محمد عثمان ، **أصول التدقيق والرقابة الداخلية** ، الطبعة الأولى ، الدار النموذجية ، لبنان ، 2011

5- مصطفى صالح سلامة ، **مفاهيم حديثة في الرقابة الداخلية والمالية** ، الطبعة الأولى ، دار البداية للنشر، الأردن ، 2010 .

6- محمد التوهامي طواهر ، مسعود صديقي ، **المراجعة وتدقيق الحسابات الإطار النظري والممارسة التطبيقية** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2005 .

7- غسان فلاح المطارنة ، **تدقيق الحسابات المعاصر** ، الطبعة الأولى ، دار المسيرة للنشر ، الأردن ، 2006 .

8 - عبد الله خبابه ، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آلية لتحقيق التنمية المستدامة** ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، مصر ، 2013 .

9- محمد سمير الصبان ، **نظرية المراجعة وآليات التطبيق**، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر ، 2003 ، ص65.

10- نبيل جواد ، **إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** ، مؤسسة المجد للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت ، 2007 .

11- عبد الستار محمد العلى، فايز صالح النجار، **الريادة وإدارة الأعمال الصغيرة**، دار حامد للنشر والتوزيع ، عمان،2006 .

12- محمد السيد ، **المراجعة والرقابة الداخلية والتدقيق في بيئة تكنولوجيا المعلومات** ، دار الريادة للنشر والتوزيع ، الأردن ، الطبعة الأولى ، 2009 .

13- فتح رزق السوفيري ، سمير كامل محمد ، **الاتجاهات الحديثة في الرقابة والمراجعة الداخلية** ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، الإسكندرية ، 2002 .

14- يوسف محمود جربوع ، **مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيق** ، مؤسسة الوراق، الأردن، 2000 .

15- السيد أحمد لطفي أمين ، **المراجعة بين النظرية والتطبيق**، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر، 2006 .

16- أحمد حلمي جمعة ، **مدخل إلى تدقيق والتأكيد الحديث** ، دار الصفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 2009.

ب- الرسائل الجامعية :

1- كربوش محمد ، **إستراتجية نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** ، دراسة مقارنة بين التجربة الجزائرية والتجربة الصينية ، أطروحة دكتورة جامعة أبو بكر بلقايد ، تلمسان ، 2013-2014 .

2- بلعماري نور الهدى ، **دور المراجعة الخارجية في تقييم نظام الرقابة الداخلية** ، مذكرة لاستكمال طور الماستر ، قسم علوم التسيير ، تخصص فحص محاسبي، جامعة محمد خيضر ، جامعة بسكرة ، 2016 .

ج- الملتقيات و المحاضرات :

1- أحمد الصديق جبريل ، **دور بنك فيصل الإسلامي السوداني في تمويل المؤسسات الصغيرة** (تجربة تمويل قطاع الصناعات الصغيرة والمنتهيين و الأسر المنتجة) ، ملتقى دولي حول : متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ، الشلف ، يومي 17- 18 أفريل 2006 .

2- بغداد بنين ، **الملتقى الوطني حول واقع وأفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر** ، مداخلة بعنوان دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية ، جامعة الوادي ، 2013/03/05.

3- زكية محلوس ، **الملتقى الوطني حول واقع وأفاق النظام المحاسبي والمالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** عنوان المداخلة الآثار الايجابية من تطبيق النظام المحاسبي المالي على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، جامعة حمه لخضر، الوادي 2013 .

4- فاتح سردوك ، **محاضرات في مقياس مراجعة ومحافظة الحسابات** ، قسم علوم التسيير ، تخصص تدقيق محاسبي ، جامعة الوادي ، 2015- 2016 .

د- القرارات، القوانين، المراسيم :

الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية المؤرخة في 11 جانفي2017 والمتضمنة **القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** ، الجزائر17 -02 الصادر في10 جانفي2017 ، العدد رقم 02 .

الملاحق

الملحق رقم -1- ميزانية سنة 2014 و 2015

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F 0 0 0 0 3 9 0 4 0 3 0 6 3 6 4

Désignation de l'entreprise

MOULIN SOUFIA
Activité: MINOTERIE ET TRANSPORTS DES MARCH
Adresse: ZI.I BAYADA W EL-OUED

Exercice clos le : 31/12/2015

BILAN (ACTIF)

Série G,n°2 (2010)

ACTIF	2015			2014
	Montants bruts	Amortissements, provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS				
Ecart d'acquisition - Goodwill positif ou négatif				
Immobilisations incorporelles	36 560 373	18 344 686	18 215 686	18 215 686
Immobilisation corporelles				
Terrain	19 200 000		19 200 000	19 200 000
Batiments	93 671 128	26 968 832	66 702 295	62 790 920
Autres immobilisations corporelles	429 312 064	231 175 626	198 136 438	63 331 473
Immobolisation en cession				
Immobilisation en cours				
Immobilisation financières				
Titres mis en équivalence				
Autres participations et créances rattachées				
Autres titres immobilisés				
Pret et autres actifs financiers non courants				
Impots différés actif				
TOTAL ACTIF NON COURANT	578 743 565	276 489 145	302 254 420	163 538 080
ACTIF COURANT				
Stocks et encours	10 901 823		10 901 823	4 959 383
Créances et emplois assimilés				
Clients	73 565 891		73 565 891	153 176 680
Autres débiteurs	5 832 314		5 832 314	5 575 965
Impots et assimilés	3 936 552		3 936 552	
Autres créances et emplois assimilés				
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants				
Trésorerie	52 261 112		52 261 112	68 258 063
TOTAL ACTIF COURANT	146 497 695		146 497 695	231 970 092
TOTAL GENERAL ACTIF	725 241 261	276 489 145	448 752 115	395 508 173

المديرية الولائية للضرائب بالوادي
مفتشية الضرائب بالرياح
تاريخ الوصول : 29 فيفري 2016
رقم القيد :

Maître : BENHALA NACER
Commissaire Aux Comptes
★ Cité Ennour - Tazoult - W/ BATNA ★

الملحق رقم -2- ميزانية سنة 2014 و 2015

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F 0 0 0 0 3 9 0 4 0 3 0 6 3 6 4

Désignation de l'entreprise

MOULIN SOUFIA
Activité: MINOTERIE ET TRANSPORTS DES MARCHA
Adresse: ZI.I BAYADA W EL-OUED

Exercic clos le : 31/12/2015

BILAN PASSIF

PASSIF	2015	2014
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis	50 000 000	50 000 000
Capital non appelé		
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)	2 417 979	2 128 290
Ecart de réévaluation		
Ecart d'équivalence (1)		
Résultat net - Résultat part du groupe (1)	6 503 487	5 793 783
Autres capitaux propres-Report à nouveau	3 668 253	5 777 603
Part de la société consolidante (1)		
Part des minoritaires (1)		
TOTAL I	62 589 719	63 699 676
PASSIFS NON COURANTS		
Emprunts et dettes financières		
Impôts (différés et provisionnés)		
Autres dettes non courantes		
Provisions et produits comptabilisés d'avance		
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II		
PASSIFS COURANTS		
Fournisseurs et comptes rattachés	206 912 607	76 764 375
Impôts	1 592 872	2 057 814
Autres dettes	100 858 472	208 939 793
Trésorerie Passif	76 798 443	44 046 513
TOTAL PASSIFS COURANTS III	386 162 395	331 808 497
TOTAL GENERAL PASSIF	448 752 115	395 508 173

(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

Maître : BENHALA NACER
Commissaire Aux Comptes
Cité Ennour - Tazoult - W/ BATNA

الملحق رقم -3- ميزانية سنة 2014 و2015

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F 0 0 0 0 3 9 0 4 0 3 0 6 3 6 4

Désignation de l'entreprise
MOULIN SOUFIA
Activité: MINOTERIE ET TRANSPORTS DES MARCHA
Adresse: ZI.I BAYADA W EL-OUED

Exercice du 01/01/2015 au 31/12/2015

COMPTE DE RESULTATS

RUBRIQUES		2015		2014	
		Débit (en Dinars)	Crédit (En Dinars)	Débit (en Dinars)	Crédit (en Dinars)
Ventes de marchandises					
Production vendue	Produits fabriqués		416 427 600		503 510 350
	Prestations de services				424 012
	Vente de travaux				
Produits annexes					
Rabais,remises,ristournes accordés					
Chiffre d'affaires net des Rabais,remises,ristournes			416 427 600		503 934 362
Production stockée ou déstockée		281 073		805 861	
Production immobilisée					
Subventions d'exploitation					
I-Production de l'exercice			416 146 526		503 128 501
Achats de marchandises vendues					
Matières premières		327 535 449		392 844 289	
Autres approvisionnements		11 987 827		21 856 645	
Variations des stocks					
Achats d'études et de prestations de services					
Autres consommations		4 264 018		5 629 204	
Rabais, remises, ristournes obtenus sur achats					
Services extérieurs	Sous-traitance générale	44 569			
	Locations			1 023 057	
	Entretien, réparations et maintenance	1 233 709		2 107 522	
	Primes d'assurances	982 955			
	Personnel extérieur à l'entreprise			1 629 545	
	Rémunération d'intermédiaires et honoraires	742 309		13 070	
	Publicité	15 950		1 035 043	
	Déplacement, missions et réceptions	2 526 792			
Autres services		1 034 116		877 927	
Rabais,remises,ristournes obtenus sur exercices extérieurs					
II-Consommations de l'exercice		350 367 697		427 016 305	
III - Valeur ajoutée d'exploitation (I-II)			65 778 829		76 112 195
Charges de personnel		18 597 440		18 424 876	
Impôts et taxes et versements assimilés		5 008 508		8 333 208	
IV-Excédent brut d'exploitation			42 172 880		49 354 109

Maître : BENHALA NACER
Commissaire Aux Comptes
Cité Ennour - Taznoult - W/ BATNA

الملحق رقم- 4- ميزانية سنة 2016

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F 0 0 0 0 3 9 0 4 0 3 0 6 3 6 4

Désignation de l'entreprise

MOULIN SOUFIA
Activité: MINOTERIE ET TRANSPORTS DES MARCH
Adresse: ZI.I BAYADA W EL-OUED

Exercice clos le : 31/12/2016

BILAN (ACTIF)

Série G,n°2 (2010)

ACTIF	2016			2015
	Montants bruts	Amortissements, provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS				
Ecart d'acquisition - Goodwill positif ou négatif				
Immobilisations incorporelles	36 560 373	27 452 529	9 107 843	18 215 686
Immobilisation corporelles				
Terrain	19 200 000		19 200 000	19 200 000
Batiments	89 759 753	31 456 820	58 302 933	62 790 920
Autres immobilisations corporelles	439 913 694	243 867 394	196 046 300	198 136 438
Immobolisation en cession				
Immobilisation en cours	15 559 886		15 559 886	3 911 375
Immobilisation financières				
Titres mis en équivalence				
Autres participations et créances rattachées				
Autres titres immobilisés				
Pret et autres actifs financiers non courants				
Impots différés actif				
TOTAL ACTIF NON COURANT	600 993 707	302 776 744	298 216 963	302 254 420
ACTIF COURANT				
Stocks et encours	7 588 649		7 588 649	10 901 823
Créances et emplois assimilés				
Clients	81 530 895		81 530 895	73 565 891
Autres débiteurs	6 638 595		6 638 595	5 832 314
Impots et assimilés	3 766 371		3 766 371	3 936 552
Autres créances et emplois assimilés				
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants				
Trésorerie	72 799 821		72 799 821	52 261 112
TOTAL ACTIF COURANT	172 324 334		172 324 334	146 497 695
TOTAL GENERAL ACTIF	773 318 042	302 776 744	470 541 297	448 752 115

EXPERT COMPTABLE AGREE
Maître
BOUAHEM
المديرية الولائية للضرائب بالوادي

الملحق رقم – 5– ميزانية سنة 2016

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F 0 0 0 0 3 9 0 4 0 3 0 6 3 6 4

Désignation de l'entreprise

MOULIN SOUFIA
Activité: MINOTERIE ET TRANSPORTS DES MARCHA
Adresse: ZI.I BAYADA W EL-OUED

Exercic clos le : 31/12/2016

BILAN PASSIF

PASSIF	2016	2015
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis	50 000 000	50 000 000
Capital non appelé		
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)	2 417 979	2 417 979
Ecart de réévaluation		
Ecart d'équivalence (1)		
Résultat net - Résultat part du groupe (1)	4 845 061	6 503 487
Autres capitaux propres-Report à nouveau	8 406 285	3 668 253
Part de la société consolidante (1)		
Part des minoritaires (1)		
TOTAL I	65 669 326	62 589 719
PASSIFS NON COURANTS		
Emprunts et dettes financières		
Impôts (différés et provisionnés)		
Autres dettes non courantes		
Provisions et produits comptabilisés d'avance		
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II		
PASSIFS COURANTS		
Fournisseurs et comptes rattachés	227 046 592	206 912 607
Impôts	1 344 986	1 592 872
Autres dettes	101 035 158	100 858 472
Trésorerie Passif	75 445 234	76 798 443
TOTAL PASSIFS COURANTS III	404 871 971	386 162 395
TOTAL GENERAL PASSIF	470 541 297	448 752 115

(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

الملحق رقم – 6– ميزانية سنة 2016

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F 0 0 0 0 3 9 0 4 0 3 0 6 3 6 4

Désignation de l'entreprise
MOULIN SOUFIA
Activité: MINOTERIE ET TRANSPORTS DES MARCHA
Adresse: ZI.I BAYADA W EL-OUED

Exercice du 01/01/2016 au 31/12/2016

COMPTE DE RESULTATS

RUBRIQUES		2016		2015	
		Débit (en Dinars)	Crédit (En Dinars)	Débit (en Dinars)	Crédit (en Dinars)
Ventes de marchandises					
Production vendue	Produits fabriqués		402 049 000		416 427 600
	Prestations de services		7 530 848		
	Vente de travaux				
Produits annexes					
Rabais,remises,ristournes accordés					
Chiffre d'affaires net des Rabais,remises ristournes			409 579 848		416 427 600
Production stockée ou déstockée		315 348		281 073	
Production immobilisée					
Subventions d'exploitation			5 000 000		
I-Production de l'exercice			414 264 500		416 146 526
Achats de marchandises vendues					
Matières premières		318 014 113		327 535 449	
Autres approvisionnements		20 039 107		11 987 827	
Variations des stocks					
Achats d'études et de prestations de services					
Autres consommations		5 720 975		4 264 018	
Rabais, remises, ristournes obtenus sur achats					
Services extérieurs	Sous-traitance générale			44 569	
	Locations				
	Entretien, réparations et maintenance	522 575		1 233 709	
	Primes d'assurances	2 025 471		982 955	
	Personnel extérieur à l'entreprise				
	Rémunération d'intermédiaires et honoraires	462 959		742 309	
	Publicité	24 110		15 950	
	Déplacement, missions et réceptions	2 454 885		2 526 792	
Autres services		770 203		1 034 116	
Rabais,remises,ristournes obtenus sur exercices extérieurs					
II-Consommations de l'exercice		350 034 401		350 367 697	
III - Valeur ajoutée d'exploitation (I-II)			64 230 098		65 778 829
Charges de personnel		19 714 833		18 597 440	
Impôts et taxes et versements assimilés		4 194 817		5 008 508	
IV-Excédent brut d'exploitation			40 320 447		42 172 880

الملحق رقم – 7– ميزانية سنة 2016

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F 0 0 0 0 3 9 0 4 0 3 0 6 3 6 4

Désignation de l'entreprise
MOULIN SOUFIA
Activité: MINOTERIE ET TRANSPORTS DES MARCH
Adresse: ZI.I BAYADA W EL-OUED

Période du : 01/01/2016 au 31/12/2016

COMPTE DE RESULTATS

	2016		2015	
	Débit (en Dinars)	Crédit (En Dinars)	Débit (en Dinars)	Crédit (en Dinars)
Autres produits opérationnels		1 822 195		11 412 102
Autres charges opérationnelles				
Dotations aux amortissements	27 714 426		30 759 859	
Provision				
Pertes de valeur				
Reprise sur pertes de valeur et provisions				
V-Résultat opérationnel		14 428 216		22 825 123
Produits financiers		78 821		520 071
Charges financières	8 551 048		15 316 197	
VI-Résultat financier	8 472 226		14 796 125	
VII-Résultat ordinaire (V+VI)		5 955 990		8 028 997
Eléments extraordinaires (produits) (*)				
Eléments extraordinaires (Charges) (*)				
VIII-Résultat extraordinaire				
Impôts exigibles sur résultats	1 110 929		1 525 510	
Impôts différés (variations) sur résultats				
IX - RESULTAT DE L'EXERCICE		4 845 061		6 503 487

(*) A détailler sur état annexe à joindre.

الملحق رقم – 8– وصل طلب

شركة سوف للصناعات الغذائية مطاحن سوفيا

SARL SOUF INDUSTRIE ALIMENTAIRE MOULINS SOUFIA

BON DE COMMANDE Nº 0176

Le:.....

N°	DESIGNATION	QUANTITE	PRIX U.	MONTANT

VISA

الملحق رقم – 9– وصل تسليم

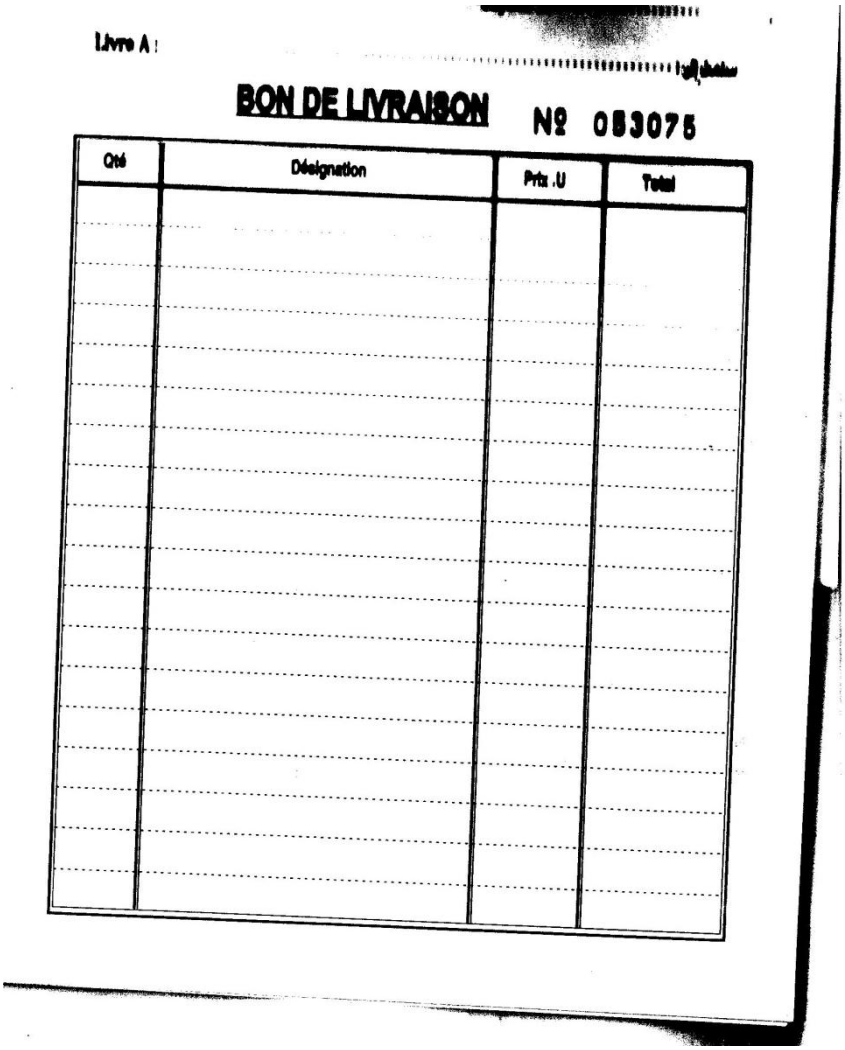

Livre A :

BON DE LIVRAISON **Nº 053075**

Qté	Désignation	Prix .U	Total

الملحق رقم – 10– وصل تسديد

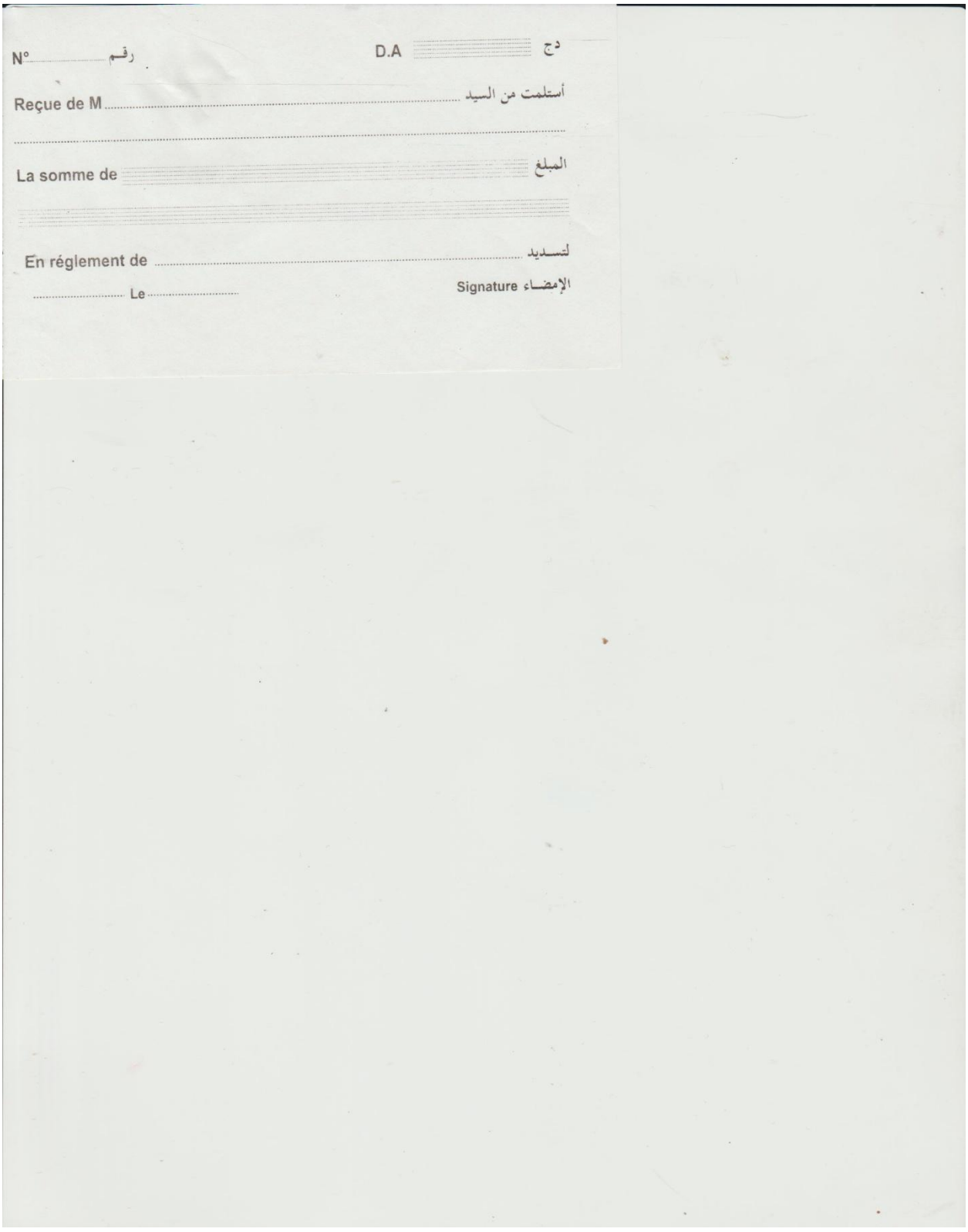

N° ..... رقم

D.A ..... دج

Reçue de M ..... أستلمت من السيد

.....

La somme de ..... المبلغ

.....

En réglement de ..... لتسديد

..... Le .....

Signature الإمضاء

الملحق رقم – 11– فاتورة البيع

MOULINS SOUFIA

MOULINS SOUFIA (MINOTERIE)

Capital 50,000,000.00 DA

Serie N°: 08019

RC: 00/B/0542313
NIF: 000039040306365
AI : 39040101893
RIB: C.P.A 4000398611.70

ELOUED Le : 25/09/2017

Doit : BOURAS ABDELAZIZ
BOULANGERIE
RUE 1ER NOVEMBRE
GUERRARA - GHARDAIA -
RC: 15/A/4335107-00/47
MF: 197147060040142
AI: 47060006332

FACTURE N° : 861/2017

N°	Désignation	UM	Quantité	P.U	Montant HT
1	FARINE 50 KG	QT	200	2.000.00	400,000.00

غير خاضع للرسم
على القيمة المضافة

Mode de règlement : A TERME

TOTAL HT	400,000.00
TVA	Exonéré
TOTAL TTC	400,000.00

Arrêtée la présente facture à la somme de :
QUATRE CENT MILLE DA.

Signature

"MOULINS SOUFIA"
Service Commerciale
Tel 032 22 [illegible]
032 23 19 19

MOULINS SOUFIA Z.MULTIPLE D'ACTIVITES 80 LOTS BAYADHA (W) EL OUED

Tel : 032.22.58.58 / 59.59 Fax : 032.22.59.00

الملحق رقم -12- وصل تسليم

شركة سوف للصناعات الغذائية "مطاحن سوفيا "

المنطقة الصناعية البياضة – ولاية الوادي

وصل تسليم الشحنة

. السيـــــــد:.....

. رقــم الشـــاحنة : .....

. تـــاريخ الدخـــول :.....

. الـــوزن الصافي:.....

. المبلـــــغ: .....

إمضاء الأمن الصناعي إمضاء المستلم

شركة سوف للصناعات الغذائية "مطاحن سوفيا "

المنطقة الصناعية البياضة – ولاية الوادي

وصل تسليم الشحنة

. السيـــــــد:.....

. رقــم الشـــاحنة : .....

. تـــاريخ الدخـــول :.....

. الـــوزن الصافي:.....

. المبلـــــغ: .....

إمضاء الأمن الصناعي إمضاء المستلم

الملحق رقم -13- تقرير محافظ الحسابات

El-oued le 23/05/2017

A
Messieurs les membres de
L'Assemblée générale Ordinaire
de la SARL MOULINS SOUFIA Zone
D'ACTIVITES BAYADA W. EL-OUED

RAPPORT SPECIAL N° 01
SUR LES CONVENTIONS REGLEMENTEES

Aux termes des articles 628 et 670 de l'ordonnance n°75/79 du 26/09/1975 portants code du commerce modifiée et complétée par le décret n° 93-08 du 25 avril 1993 :

((Toute convention entre une société et l'un de ses administrateurs soit directement ou indirectement, soit par personne interposée, doit être soumise, sous peine de nullité, à l'autorisation préalable de l'assemblée générale, après rapport du commissaire aux comptes.
Il en est de même pour les conventions entre une société et une autre entreprise ; si l'un des administrateurs de la société est propriétaire associé ou non, administrateur ou directeur de la dite entreprise.))

Nous vous informons que nous n'avons pas eu connaissance de conventions visées à l'article précité de cette loi.

Le commissaire aux comptes

BEN HALA Nacer

الملحق رقم -14- تقرير محافظ الحسابات

El-oued le 23/05/2017

A

Messieurs les membres de
L'Assemblée générale Ordinaire
de la SARL MOULINS SOUFIA Zone
D'ACTIVITES BAYADA W. EL-OUED

Rapport général du commissariat à l'assemblée générale ordinaire annuelle de la SARL MOULINS SOUFIA Zone d'ACTIVITES BAYADA W. EL-OUED en vue de l'approbation des comptes de l'exercice clos le 31 /12/2016.

Messieurs,

Dans le cadre de notre commissariat aux comptes, nous avons examinés les états financiers de la SARL MOULINS SOUFIA au titre de la période du 01/01/2016 au 31/12/2016, comprenant le bilan, les comptes de résultats, et les tableaux Annexés établis dans la forme des documents de synthèses prévus par le **Système Comptable Financier.**

Notre examen a été effectué selon les normes d'audit généralement admise et a donc consisté dans des sondages de la comptabilité ainsi que dans l'application d'autres procédures de contrôles que nous avons jugés nécessaires, en égard aux règles de diligence normales.

lo contrôle des comptes annuels de la société tels qu'ils sont annexés au présent rapport.

los vérifications et informations spécifiques prévues par la loi.

On a effectué notre audit selon les normes de la profession, ces normes requièrent la mise en ouvre de diligences permettant d'obtenir l'assurance raisonnable que les comptes annuels ne comportent pas d'anomalies significatives. Un audit consiste à examiner, par sondages, les éléments à apprécier les problèmes suivis et les estimations significatives retenues pour l'arrêté des comptes et à apprécier leur présentation d'ensemble. On estime que nos contrôles fournissent une base raisonnable à l'opinion exprimée ci- après.

الملحق رقم – 15– تقرير محافظ الحسابات

On a également procédé, conformément aux normes de la profession, aux vérifications spécifiques prévues par la loi.

Cet examen nous permis de recenser un certain nombre de réserves que nous formulons ci-après :

Sur le plan comptable :

- Adopter une procédure de gestion interne et compris celle de l'inventaire physique (investissements et stocks) pour l'analyse les éventuels écarts.

Sous réserves de la régularisation des anomalies contenues dans présent rapport, nous estimons être en mesure de certifier que les états financiers annuels mentionnés au présent rapport, reflètent régulièrement et sincèrement la situation financière et comptable de la SARL MOULINS SOUFIA de l'exercice clos le 31/12/2016, conformément aux principes comptables généralement admis par références au **Système Comptable Financier.**

Le commissaire aux comptes

BEN HALA Nacer

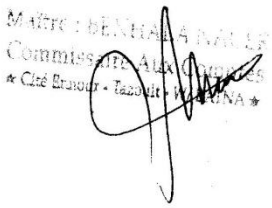

الملحق رقم – 16– منتوج الفرينة (مطاحن سوفيا)